جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
إسطنبول

مركز أفق المستقبل للاستشارات
OFOK Center for Consultancy
الكويت

التقرير الاستراتيجي السنوي 5

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

تقرير عام 2019

الجزء الأول 1-3

ملخص تنفيذي

تقدير موقف استراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

التقرير الاستراتيجي السنوي 5

الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

تقرير عام 2019

الجزء الأول 1-3

ملخص تنفيذي

تقدير موقف استراتيجي

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

م	الملخصات الإقليمية والدولية		الصفحة
1	مقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي	6
2	تمهيد الملخصات الإقليمية والدولية		9
3	الحالة الجيواستراتيجية العربية	فلسطين	12
4		الأردن	16
5		سورية	20
6		لبنان	29
7		العراق	32
8		مصر	39
9		ليبيا	43
10		تونس	47
11		الجزائر	53
12		المغرب	58
13		أهم التحديات الخليجية	60
14		السعودية	61

المُحتَويَات

م	الملخصات الإقليمية والدولية		الصفحة
15	الحالة الجيواستراتيجية العربية	الإمارات	65
16		قطر	70
17		الكويت	73
18		عُمان	77
19		البحرين	79
20		اليمن	80
21	القوى الإقليمية	تركيا	84
22		إيران	89
23	القوى العالمية	أوروبا	96
24		الصين	101
25		روسيا	107
26	الكيانات	داعش	112
27		إسرائيل	118

مُقدِّمة

ما زالت الحالة الجيوسياسية والإستراتيجية في المنطقة العربية تشهد حالة من عدم الاستقرار بفعل التحولات والمتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتمثل التداعيات التي شهدتها في عام 2019 امتداداً لحالة السيولة التي شهدتها خلال السنوات العشر الماضية (منذ يناير 2011).

وبالنظر إلى الأزمات التي شهدتها المنطقة خلال الأعوام الماضية، نجد أنها ما زالت مستمرة؛ كالأزمة الخليجية التي اندلعت مطلع يونيو 2017، وإن رأى البعض أنها وصلت لمرحلة من الجمود والكمون، لكن على صعيد آخر؛ تبوأت «الموجات الثانية للربيع العربي» صدارة المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في المشهد الإقليمي العربي، التي بدأت في السودان (منتصف ديسمبر 2018)، لتتلوه الجزائر (نهاية فبراير 2019)، ثم العراق (مطلع أكتوبر)، فلبنان (منتصف أكتوبر)، فضلاً عن بعض الإضرابات النوعية التي شهدها الأردن (مطلع سبتمبر)، والاحتجاجات الأبرز في إيران (منتصف نوفمبر).

حيث أكدت أحداث العام 2019 أن دوافع «الربيعين» ما زالت راسخة تتعمق في الوطن العربي، وفي العام 2020 لا يستبعد أن تندلع احتجاجات جديدة في بعض الدول العربية، لا سيما في ظل تنامي مؤشرات الفساد التي كانت سبباً رئيساً في حراك الربيع الأول (2011).

وورث العام 2019 مجموعة من الأزمات على عدة مستويات، منها القضية الفلسطينية

التي شهدت تكريساً لحالة الارتباك في مسارات النضال الفلسطيني وأولوياته، مع استمرار حالة الانقسام الداخلي في البيت الفلسطيني كما هي، وفي الأردن كان العام 2019 متخماً بالمتغيرات السياسية والاقتصادية؛ حيث شهد حراكاً نقابياً، فيما انكفأت الأحزاب والتيارات في مشهد متلبد بغيوم المؤشرات الاقتصادية والسياسية المتضادة.

وبالنظر للمشهد السوري، شاهدنا انخفاضاً ملحوظاً للعمليات العسكرية خلال العام 2019، خاصة بين النظام والمعارضة، وجرت محاولة للتقريب بينهما من خلال تشكيل اللجنة الدستورية، وانطلاق أعمالها، بالتزامن مع إبعاد خطر المنظمات الكردية الانفصالية في منطقة شرقي الفرات عن الحدود التركية، سواء بالطرق العسكرية أو السياسية، ودخلت إدلب على مشهد الصراع.

وشهدت الساحة اللبنانية انتفاضة شعبية، منذ 17 أكتوبر، شكلت محطة بارزة في تاريخ لبنان، رافقها استقالة رئيس الحكومة سعد الدين الحريري، وتعثر تشكيل حكومة قادرة على تلبية مطالب المحتجين ونيل ثقة المجتمع الدولي، فيما لا تزال البلاد تمر اقتصادياً بأصعب أزمة مالية ونقدية.

ولم يكن المشهد في العراق بعيداً عن الاحتجاجات التي ساهمت في توتر الواقع السياسي المحتقن منذ سنوات، والواقع الاقتصادي الذي يئن تحت وطأة الفساد.

أما في حوض المتوسط، فنجد الحدث الأبرز في الدولة المصرية دخولها، مع بداية عام 2019، في مرحلة استقرار السلطة، ومنذ سبتمبر 2019 شهدت مصر حالة جدل سياسي بين الحكومة وبعض المعارضين، دار محورها حول الفساد في الجيش، وتوسع نفوذ عائلة الرئيس عبدالفتاح السيسي.

وفي ضوء هذه التطورات المتلاحقة والمتصاعدة في الإقليم، تواصل مجموعة التفكير الإستراتيجي قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بكافة تحولاتها ومتغيراتها، حيث يرصد تقدير الموقف الإستراتيجي لعام 2019 التحولات المهمة التي شهدتها المنطقة، ويحلل التحديات الأساسية التي واجهتها في عام 2019، ويستشرف مساراتها المستقبلية.

ويأتي هذا التقرير استكمالاً للتقارير السابقة التي أصدرتها المجموعة على مدار الأعوام الماضية (2015، 2016، 2017، 2018)، التي صدرت في تقارير متتالية، وتُنشر نهاية كل عام في

ثلاثة أجزاء؛ الأول: «ملخص تنفيذي»، والثاني: «تقرير عن حالة المشهد الجيوستراتيجي للمنطقة العربية»، والثالث: «تقرير الحالة الجيوستراتيجية الإقليمية والدولية»، وتتطلع جمعية التفكير الإستراتيجي إلى أن تسهم هذه الجهود المتضافرة والتقارير المتخصصة في عملية صنع القرار، وفهم المتغيرات والتحولات التي تشهدها المنطقة العربية.

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذه التقارير أُعدت بواسطة مجموعة كبيرة من مراكز الأبحاث والدراسات في المنطقة، ولم تتدخل الجمعية في مضمونها؛ وبالتالي فهي تعبر عن رؤيتهم الخاصة للمتغيرات في تلك الدول، فيما اقتصر دور جمعية التفكير الإستراتيجي على إعداد ملخصات تلك التقارير بعناية وتركيز شديدين، وقراءة الملامح العامة للمشهد الإقليمي، وصياغة السيناريوهات المتوقعة والتحديات الخاصة بكل دولة.

كما تتقدم جمعية التفكير الإستراتيجي بموفور الشكر للمراكز والباحثين الذين شاركوا في إعداد هذه التقارير المتميزة، والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني، عضو جمعية التفكير الإستراتيجي لجهوده المتواصلة في تنسيق التحرير، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري، مدير الجمعية، وكذلك جزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات في الكويت لجهوده ودعمه ورعايته لهذه الإصدارات، سائلين المولى عز وجل التوفيق والرشد والسداد.

والله ولي التوفيق

أ.محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

تمهيد

الملخصات الإقليمية والعالمية

تتبوأ «الموجات الثانية للربيع العربي» صدارة المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في المشهد الإقليمي العربي.

بدأت الموجات في السودان منتصف ديسمبر عام 2018، لتتلوها الجزائر (22 فبراير 2019)، ثم العراق (مطلع أكتوبر)، فلبنان (17 أكتوبر)؛ فضلاً عن إضراب حقوقي-اقتصادي نوعيّ محدود دعت له نقابة المعلمين في الأردن (مطلع سبتمبر)، وتزامن مع الموجات الثانية لـ «الربيع العربي» احتجاجات في إيران (15 نوفمبر).

تحدث هذه «الموجات الجديدة» إبان حالة من التراجع في الحراك الجماهيري، تلفُّ عدداً من دول الموجات الأولى من «الربيع العربي»، الذي استحال خريفاً قاسياً؛ بفعل الثورات المضادة التي دعمت من السعودية والإمارات، وإسناد خارجي؛ سعت بها تلك القوى جمعاء إلى كَـيِّ الوعي لدى شعوب المنطقة؛ ما أدى إلى خشية معظم الشعوب من تكرار ما

آلت إليه تلك الثورات في سورية وليبيا واليمن من صراعات وحروب داخلية، خشية امتدت لسنوات سبع عجاف؛ فهل يَعقُبهنّ سَبْعٌ سِمانٌ؟!

وقد اتسمت الموجات الجديدة بالتظاهر السلمي، وإصرار المحتجين على تفويت الفرصة على الحكومات بمنحها أي مُبرّر لاستخدام العنف الدموي، فالغلبة لأي احتراب المسلح ستؤول الغلبة فيه للأجهزة الأمنية، مشفوعة بتدخلات إقليمية ودولية!

خرج المحتجون إلى الشوارع احتجاجاً على أوضاع اقتصادية خانقة، أدت لتردّي الأوضاع المعيشية وشيوع الفساد وانتشار الظلم واتساع دوائر الاستبداد السياسي؛ مُطالبين باجتثاث الأنظمة المتسلطة، أو إجراء إصلاحات سياسية جذرية؛ تتغير وفقها أهم معادلات السلطة.

وأكدت أحداث العام 2019، أن دوافع «الربيعين» ما زالت راسخة تتعمق في الوطن العربي، وفي العام 2020، لا يستبعد أن تندلع احتجاجات جديدة في بعض الدول العربية، لا سيما في ظل تنامي مؤشرات الفساد التي كانت سببا رئيساً في حراك الربيع الأول.

الحالة الجيواستراتيجية العربية

الملخصات الإقليمية

أ- الملفات العربية

1 - فلسطين

ورث العام 2019 مجموعة من أزمات الحالة الفلسطينية في السنة التي سبقتها، مع حصول تقدم إيجابي في بعضها، وبقاء جزءٍ منها في حالة الجمود، ولعلَّ إشكال غياب «الجهة المخوّلة بتمثيل الشعب الفلسطيني وتياراته»، الذي تعمق بالانقسام الفلسطيني، هو الإشكال الأخطر ضمن خريطة المتغيرات الفلسطينية المعقدة. يعقبها من حيث الأهمية تكرُّس حالةٍ من الارتباك في مسارات النضال الفلسطيني وأولوياته؛ ما ينعكس سلباً على المشروع الوطني الفلسطيني برمته.

وقد جعلت الحكومة الفلسطينية الجديدة في الضفة الغربية ملف المصالحة أهم أولوياتها، فضلاً عن التلويح بمقاطعة الاحتلال، والتهديد بإيقاف التنسيق الأمني.

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثلاثين، في 31 يناير 2019، واتخذ بعض القرارات الإيجابية على صعيد جملةٍ من المتغيرات في الساحة الفلسطينية، وأهمها الموقف الرسمي الفلسطيني الرافض لـ «صفقة القرن» باعتبارها تصفيةً واضحة للقضية الفلسطينية، مع التأكيد على الموقف القديم للسلطة الفلسطينية في سعيها لإنهاء الاحتلال على أساس القوانين الدولية (242) (338)، ورفض فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، الحديث عن ضرورة عقدِ مؤتمر للسلام على مستوى الشرق الأوسط. وبعد سنواتٍ من الغياب تبنى المجلس الوطني فكرة منظمة التحرير القديمة القائلة بأنَّ العلاقة مع الاحتلال قائمة على الصراع، بين الشعب الفلسطيني ودولته، وبين «إسرائيل» وقيادتها العنصرية، رافضاً التأكيد على أنّ المرحلة الانتقالية لعملية السلام لازالت قائمة، بل عدَّها مرحلة منتهية بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي

وقد ازدادت حالة الشد والجذب بعد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بين الفصائل، ولكنها وصلت مؤخراً إلى نقطة إيجابية في الأشهر الأخيرة من العام 2019، تمحورت في التوافق الوطني على عقد انتخابات رئاسية وتشريعية في المناطق الفلسطينية المختلفة للتخلص من المشكلة التمثيلية، وكذلك محاولة للتوحد مرةً أخرى.

وقد بقي الموقف الأوروبي المؤيد لإقامة دولة فلسطينية وفق «حل الدولتين» ثابتاً دونما تغيير، رافضاً قرار ترمب بشأن القدس.

كما أعلن الاتحاد الأوروبي رفضه لقرار الإدارة الأمريكية شرعنة المستوطنات في الضفة الغربية، الذي أكد أن الاستيطان غير شرعي وهو انتهاك لمعايير القانون الدولي، حيث أبدت الصين وروسيا نفس الموقف تجاه القرار الأمريكي.

ولكن اقتصار هذه المواقف على التصريحات والبيانات جعل منها دوراً مكملاً لا يرتقي لمنافسة الدور الأمريكي السياسي، ولا حتى لمستوى دوره الاقتصادي التمويلي.

وقد تمكن المستوى الرسمي الفلسطيني من المحافظة على مسافة أمان بينه وبين الدول العربية، فلم يصدر أي تعليق رسمي يُسيء لتلك العلاقات، مع التأكيد دائماً أن العلاقة العربية مع فلسطين هي إطار ناظم لدعم الصمود الفلسطيني، وقد ظهر ذلك من خلال تعبير الرئاسة الفلسطينية عن استيائها الشديد لما ورد في صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية التي أشارت إلى وجود توتر في العلاقة الفلسطينية السعودية، معتبرةً أنّها تأتي في إطار التحريض على السعودية.

ومن الجدير بالذكر أنَّ السياسة الخارجية الفلسطينية توترت مع البحرين في إطار استضافتها لمؤتمر المنامة، معتبرةً أنَّ ذلك المؤتمر يستهدف تصفية القضية الفلسطينية.

وتُشير متغيرات العلاقات العربية الفلسطينية إلى أنَّ النظام السياسي الرسمي الفلسطيني سيبقى محافظاً على العلاقة هادئة، نظراً لمصالحه المرتبطة بالنظام العربي، وبالأخص اللاجئون الفلسطينيون.

لكن علاقات فلسطين مع الدول العربية وإن بدت هادئة ومحافظة على اتزانها، إلاَّ أن هناك خطراً جوهرياً عليها قد يدفع بها إلى التوتر مستقبلاً، خاصة في ظل تزايد العلاقات العربية الإسرائيلية انفتاحاً في العام 2019، فثمة مظاهر عملية في التطبيع لا

تخفى على أحد، تشي بتلاقي الإرادة العربية الإسرائيلية على تجاوز حالة التطبيع غير المعلنة.

وقد بلغت معدلات الفقر ما يقرب من 17 % في الضفة الغربية، و58 % في قطاع غزة، واستمرت موازنة العام 2019 كما قبلها في عام 2018 مع تخفيض للنفقات بنسبة 20 %.

واعتقلت قوات الاحتلال 2759 فلسطينياً/ة من الأرض الفلسطينية المحتلة، منذ بداية العام 2019، وحتّى 30 حزيران/ يونيو؛ من بينهم 446 طفلاً، و76 من النساء، وأن عدد الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال حتّى تاريخ 30 حزيران/ يونيو 2019 بلغ نحو 5500، منهم 43 سيدة، فيما بلغ عدد المعتقلين الأطفال في سجون الاحتلال نحو 220 طفلاً، ووصل عدد المعتقلين الإداريين إلى نحو 500، كما شهد العام 2019 اعتداءات متواصلة بحق الأسرى شمل خصم «إسرائيل» للأموال التي تقدمها السلطة الفلسطينية للشهداء والأسرى من أموال المقاصّة، الأمر الذي رُفض من الفلسطينيين وأدخل النظام السياسي الفلسطيني بأزمة اقتصادية، وقد بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة قرابة 142 شهيداً (104 شهداء في قطاع غزة، و36 شهيداً في الضفة الغربية)، وقد احتجزت «إسرائيل» جثامين العديد من الشهداء رافضةً تسليمها للجانب الفلسطيني، كنوع من العقاب الجماعي، فيما هدمت قوات الاحتلال ما يقرب من 94 منشأة ومنزلاً في القدس الشرقية، و302 منزل ومنشأة في الضفة الغربية بحجة عدم الترخيص.

وفي إطار سعيها المستمر لتهويد القدس، افتتحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية نفقاً تهويدياً أسفل الأقصى، بمشاركة السفير الأمريكي في «إسرائيل» دافيد فريدمان، ومبعوث البيت الأبيض للشرق الأوسط جيسون غرينبلات، وأطلقت منظمات «الهيكل»، التي تنشط بالمشاريع الاستيطانية والتهويدية داخل القدس القديمة حملة تبرعات بأوساط اليهود حول العالم، لبناء كُنس في ساحات المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم وقد تضاعفت اقتحامات الأقصى في عام 2019 وكان من بين المقتحمين أعضاء كنيست.

فيما يحدُّ استمرار حالة التنسيق الأمني من قدرة السلطة على التصدي للاحتلال وسياساته، وتحول دون اتخاذ أي خطوات رادعة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فقد توافرت مؤشرات سلبية في العام 2019، تتعلق بحرية الصحافة والاعتقال السياسي، ومن المتوقع أن تقل في العام 2020 لعدة أسباب، أبرزها توقع مواصلة الاحتلال لعملياته العدائية ضد الفلسطينيين ومقدساتهم ما قد يدفع نحو الانشغال بقضايا أكثر أهمية، وكذلك المؤشرات والأجواء الإيجابية التي سادت نهاية العام 2019، التي يُتوقع أن تتعزز في العام 2020، بتصفية الخلافات لإنجاح الانتخابات.

2 - الأردن

كان العام 2019 عاماً متخماً بالمتغيرات السياسية والاقتصادية؛ تصدرت نقابة المعلمين ذروة المشهد فيه، تداخلت فيه متغيرات البيئة السياسية الإقليمية والدولية، بحضور أكبر من المعتاد؛ ما أسهم في تراجع العلاقات على مسارات وتحسُّنها في أخرى، فيما انكفأت الأحزاب والتيارات، في مشهد متلبّد بغيوم المؤشرات الاقتصادية والسياسية المتضادة، وإزاء اقتصاد «ريعي»، يصعب تلمُّس السياسات التي تنظم خيوط مؤشراته؛ لا تلوح في الأفق القريب بوادر أي حلول جوهرية للأزمة الاقتصادية الخانقة.

لقد هبطت مؤشرات الاقتصاد الأردني لـ «المنطقة الحمراء»، فهو يواجه تحديات قاسية تزداد وتيرتها سنوياً، أبرزها: العجز في الموازنات، وانخفاض الإيرادات، وارتفاع الدين العام، وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، وتكلفة إيواء 1.3 مليون لاجئ سوري، وزاد من حدتها تراجع المساعدات الخارجية. كما تُعاني المملكة من ضعف مصادر التمويل، علاوة على تصنيفها من البلدان غير المنتجة، وتعكس المؤشرات الاقتصادية السلبية حجم الأزمة؛ فقد ارتفع صافي الدين العام المستحق على الأردن في الأشهر التسعة الأولى من العام 2019 بنسبة 6,9 % إلى 28,753 مليار دينار (40,5 مليار دولار)، ويشكل صافي الدين العام الأردني ما نسبته 94,6 % من الناتج المحلي الإجمالي، فيما أظهر مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2020، ارتفاع حجم إجمالي الدين العام (الكلي) الأردني إلى 30,050 مليار دينار (42,38 مليار دولار) نهاية سبتمبر 2019، وبحسب بيانات وزارة المالية الأخيرة، فإن العجز المالي لموازنة العام الحالي يبلغ 998 مليون دينار (1,4 مليار دولار) حتى نهاية سبتمبر، وقد أظهرت بيانات دائرة الإحصاء العامة الأردنية ارتفاع التضخم على أساس شهري بنسبة 0,3 %، كما أظهرت ارتفاع معدل التضخم التراكمي خلال 11

شهراً من العام 2019، بنسبة 0,3 % على أساس سنوي.

أما أهم المؤشرات الاقتصادية الإيجابية فقد حققها القطاع السياحي؛ إذ بلغ الدخل السياحي 5,4 مليار دولار، أي ما يعادل 3,8 مليار دينار، بحسب بيانات البنك المركزي.

والتحديات التي واجهت الاقتصاد الأردني منذ أكثر من 6 سنوات لا تزال قائمة، كإغلاق الحدود مع العراق وسورية، وتراجع الصادرات إلى هذه الأسواق بل وتوقفها تماماً؛ تحديات فاقمت المصاعب أمام المستثمرين، ما دفع بعضهم للهجرة إلى بلدان أخرى بحثاً عن فرص أفضل من حيث انخفاض الكلف المالية من ضرائب وأسعار مواد خام وغيرها، أما القطاع العقاري فشبه مشلول والقطاع الصحي ضعيف، وتشكل الإيرادات الضريبية ثلثي الموازنة الأردنية؛ القسم الأكبر يأتي من ضريبة المبيعات، التي تصفها المعارضة الأردنية بالضريبة غير العادلة التي يدفعها الفقير والغني على حد سواء.

إن المتتبع لمسار تطور الاقتصاد الأردني، خلال العقود الثلاثة الماضية، ليلمس تكريس سياسات اقتصادية أهم مقوماتها: التوسع في فرض الضرائب على الاستهلاك (الضريبة العامة على المبيعات)، والضرائب الخاصة التي فرضت بمعدلات عالية على سلع أساسية لا يمكن الاستغناء عنها؛ كالمشتقات النفطية التي يتأثر بها القطاع الأوسع من المواطنين، والخصخصة التي توسعت بشكل أفقد الحكومة القدرة على تنفيذ بعض سياساتها الاقتصادية (على مستوى الاقتصاد الجزئي)، والانسحاب التدريجي للدولة من قطاع التعليم والتوسع في التعليم الخاص؛ ما أدى إلى تراجع جودة التعليم الحكومي، وعدم مواءمة مخرجات التعليم لحاجات سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، وتحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار، وسياسة نقدية ومالية دفعت القطاع المصرفي إلى الاعتماد بشكل كبير على القروض الحكومية.

لقد أظهرت المؤشرات السابقة ضعفاً في اقتصاد الأردن، لكن ذلك لا يعزى للسياسات الاقتصادية الأردنية فحسب.

فعلى سبيل التمثيل فقط؛ إن تكلفة إقامة اللاجئين السوريين بالمملكة الذين يزيد عددهم على 1,3 مليون لاجئ، فاقمت من تحديات البلاد ومتاعبها، خاصة في ظل عدم

توافر دعم دولي كافٍ، فقد تجاوزت تكلفة استضافة اللاجئين السوريين نحو 10 مليارات دولار أمريكي، منذ بداية الأزمة عام 2011 وحتى العام 2017، أما حجم التمويل الفعلي الذي حصل عليه الأردن لمواجهة أعباء اللجوء السوري فقد بلغ 5,367 مليار دولار؛ وهو يغطي ما نسبته 40 % من إجمالي الدعم المطلوب فقط.

أما خيارات الأردن الإقليمية الراهنة فمحدودة التأثير لغياب العمق العربي وترنّح الشريك الفلسطيني، وقد عبر الملك الأردني عن استيائه من مآلات علاقاته بـ «إسرائيل» في العقد الأخير، وفي نهاية العام 2019 على نحو خاص؛ ما دفعه لتوجيه رسالة خاصة لـ «إسرائيل» باستعادة الباقورة والغمر، فضلاً عن قيام الجيش الأردني بمناورات تحاكي مواجهةً مع الجيش الإسرائيلي، وعلى وقع السلوك الخطابي التصعيدي لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، صدر قرار عن مجلس النواب الأمريكي يدعم حل الدولتين ويشمل معارضة أي إجراءات أحادية الجانب (ضم الأراضي الفلسطينية)، لكنه قرار رمزي غير ملزم، لا يعني تأييد إقامة دولة فلسطينية تضمن حقوق الشعب الفلسطيني، لكنه اعتراف بالضرر الذي تسببه الإجراءات الإسرائيلية لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة.

من الصعب على الأردن أن يدير الظهر للولايات المتحدة، فضلاً عن استبدال منظومة تحالفاته الإقليمية، فكُلف ذلك مرتفعة جداً، فضلاً عن احتمالية خلط الأوراق في الإقليم بما لا تُحمد عواقبه لدى الأطراف ذات العلاقة، ولعل ذلك ما يفسر ارتفاع وتيرة المساعدات الاقتصادية الأمريكية – الأوروبية بعد شبه توقفها خليجياً.

الضغط «النسبي»، ما لم يحقق أهدافه، تغدو نتائجه وانعكاساته «الإستراتيجية» وخيمة على من يمارسونه.

«كيّ الوعي» إستراتيجية قد تثمر، لكنّها ستُضمر في اللاوعي رغبة أعلى في «الانعتاق الحقيقي» بما يلغي إمكانية تكرار تلك الإستراتيجية وغيرها من ممارسات الهيمنة و«طبائع» الاستبداد.. انعتاقٌ يتأسّس على مُقوّمات ومقاربات تنمويّة حقيقية، فكرياً وسياسياً واقتصادياً.. يفكك «كيمياء» السياسة.. و«سيمياء» الاقتصاد و«أنثروبولوجيا» المفاهيم والأفكار؛ ويتجاوز حدود أي ممارسات خطابية لا تعدو «حدود» البلاغة اللغوية!

يُرجح ألا يطرأ أيّ تحسن جوهري في البيئة السياسية المحيطة بالأردن خلال العام

2020. لكن، قد تسعى السعودية لإذابة جبل الجليد الذي جمد علاقاتها التاريخية المميزة بالأردن، ويرجح أن يستمر الأردن في نهجه السياسي الإقليمي المنفتح دبلوماسياً، وبخاصة تجاه قطر، وقد يرفع من سقف انفتاحه تجاه تركيا وإيران وسورية والعراق، وهو سقف محكوم بالخريطة المستقبلية لعلاقات الأردن التقليدية بأمريكا و«إسرائيل» والسعودية ومصر والإمارات، وقد يطرأ تحسن جوهري في علاقة الحكومة الأردنية بالمعارضة الأردنية، وبخاصة الحركة الإسلامية.

3 - سورية

انخفضت العمليات العسكرية خلال العام 2019، خاصة بين النظام والمعارضة، وجرت محاولة للتقريب بينهما من خلال تشكيل اللجنة الدستورية، وانطلاق أعمالها، بالتزامن مع إبعاد خطر المنظمات الكردية الانفصالية في منطقة شرقي الفرات عن الحدود التركية، سواء بالطرق العسكرية أو السياسية.

وعلى الرغم من الاتفاقيات السياسية حول ملف إدلب، فإنّ أطماع النظام لا تزال موجودة للسيطرة عليها، بدعم روسيا غير الملتزمة بالاتفاقيات السياسية مع تركيا، التي تمثل المعارضة خاصة بشقها العسكري.

أما شرقي الفرات، فيعد من أكثر الملفات السياسية والعسكرية المتداخلة على الساحة السورية الداخلية، ويعود السبب لذلك إلى أهمية تلك المنطقة جغرافياً واقتصادياً من جهة، ولوجود كافة الأطراف الفاعلة في القضية السورية فيها، وجوداً سياسياً وعسكرياً، سواء الأطراف السورية الداخلية (مليشيات النظام، فصائل المعارضة، المليشيات الكردية الانفصالية، ما تبقى من قوات لداعش)، أو القوى الإقليمية والدولية المتصارعة في هذه المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، تركيا، بعض القوى الأوروبية) مع فاعلية أقل لإيران فيها.

وقد بدأت تفاهمات من نوع ما بين مليشيا «قسد» والنظام السوري، بوساطة وضغط روسي بحيث تسمح مليشيا «قسد» لمليشيات النظام بالانتشار في مناطق عدّة من الحدود السورية التركية، على أن تدول السيطرة فيها لمليشيات النظام، وقد جرى ذلك بعد تفاهمات بين كل من روسيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لرسم خارطة نفوذ

سياسي وعسكري جديدة في المنطقة.

وبالتوازي مع انطلاق عملية «نبع السلام» التي أعلنتها تركيا في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019 ضدّ المليشيات الكردية الانفصالية في منطقة شرقي الفرات، انطلقت المواقف والتصريحات على مستوى واسع عربياً وإقليمياً ودولياً، وتركيا التي تسعى للقضاء على الخطر الذي يهدد حدودها الجنوبية من المليشيات الكردية الانفصالية، لم تتراجع عن هذه العملية العسكرية؛ ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية، سواء بضغط الداخل الأمريكي من خلال معارضة كثير من المؤسسات الأمريكية والشخصيات الفاعلة لسياسة ترمب في سورية، وخاصة قراره الانسحاب منها، أو من خلال ضغوط خارجية، وتحديداً الخليجية «السعودية الإماراتية»؛ لإعادة النظر في موقفه تجاه العملية العسكرية التركية، وبدأت حرب تصريحات سياسية ودبلوماسية متوازية مع المعارك على الأرض، لكن ذلك لم يثنِ تركيا عن تحقيق أهدافها رغم كل التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية كبيرة ستضر بالاقتصاد التركي عامةً، وبسعر صرف الليرة التركية بشكلٍ خاص. وفي 17 أكتوبر 2019، جرى وبشكلٍ مفاجئ لقاء بين نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في العاصمة أنقرة، أسفر عن اتفاق تركي-أمريكي حول منطقة شرقي الفرات، أهم ما تضمّنه: منح تركيا فاصلاً لعملية «نبع السلام» لضمان انسحاب «ي ب ك» من المنطقة الآمنة في غضون 120 ساعة، وتتوقف عملية «نبع السلام» عقب استكمال هذا الانسحاب، واتفاق الجانبين على استمرار أهمية وفعالية إنشاء منطقة آمنة لضمان القضاء على مخاوف الأمن القومي لتركيا بما في ذلك سحب الأسلحة الثقيلة من «ي ب ك» وتدمير جميع تحصيناته الحربية، على أن تكون المنطقة الآمنة، في المقام الأول، تحت سيطرة القوات المسلحة التركية؛ ورفع العقوبات عن تركيا، مع التزام الدولتين باستمرار أعمال مكافحة «داعش» شمال شرقي سورية.

وفي أقل من أسبوع، جرى تفاهم تركي روسي حول منطقة شرقي الفرات بالإضافة إلى منطقة منبج وتل رفعت، أهم بنوده: تحديد الطرفين التزامهما بالحفاظ على وحدة أراضي سورية وسلامتها وحماية الأمن القومي لتركيا.

لكن على أرض الواقع، بقيت هذه الاتفاقيات مبهمة ودون تطبيقٍ كامل لبنودها،

خاصةً انسحاب المليشيات الكردية من المنطقة، حيث دخلت قواتها مع مليشيات النظام إلى المناطق الحدودية، وأعادت انتشارها بلباس مليشيات النظام، دون أن ترفض أمريكا ذلك أو تحول دون حدوثه، وقد لعبت مليشيات «قسد» على ملف أسرى تنظيم «داعش»، وهددت بإطلاق سراحهم للضغط على الدول الفاعلة إيقاف العملية التركية في المنطقة، ولم تنجح في ذلك رغم إطلاقها سراح نحو 750 داعشياً.

ويعتقد المبعوث الأممي بأنّ مفتاح الحل السياسي في سورية هو تشكيل لجنة دستورية سورية تقوم بالإعداد لدستور سوري، يجري على أساسه انتخابات برلمانية ورئاسية تُنهي الصراع المسلح وتقود البلاد لمرحلة سياسية جديدة، وهي رؤية متوافقة مع الرؤية الروسية تماماً، التي تحاول باستمرار تسويقها بين القوى الفاعلة في القضية السورية، وبالرغم من معارضة النظام السوري لفكرة تشكيل اللجنة الدستورية، فإن المعارضة السورية قبلت الدخول في هذا الملف، بينما ضغطت روسيا على النظام السوري للقبول بتشكيل اللجنة، وتسمية ممثليه فيها، وقد تألفت اللجنة من 150 عضواً، عيّن النظام والمعارضة الثلثين، بحيث سمّت كل جهة 50 عضواً، بينما اختار المبعوث الأممي الثلث الأخير من المثقفين ومندوبي منظمات المجتمع المدني السوري، بالتفاهم مع طرفي النزاع السوري، وبدعم وتفاهم دولي حول هذه الأسماء، خاصة من جانب كل من تركيا وروسيا، وتوجد مشكلة جوهرية تكمن في آلية التصويت وفق هيكلية اللجنة، إذ يُشترط الحصول على 75 % من أصوات الأعضاء لاتخاذ القرار.

بدأت اللجنة أول اجتماعاتها في مقر الأمم المتحدة بجنيف، في 30 أكتوبر 2019، فيما انطلقت الجولة الثانية في 25 نوفمبر في جنيف، إلا أنّ وفد النظام انسحب من الجولة الثانية للاجتماعات، ولم ينعقد الاجتماع بسبب عدم وجود اتفاق على البرنامج أو جدول المباحثات خلال الاجتماع، ولأنّ رئيس اللجنة الدستورية من جانب وفد النظام قدم شيئاً اعتبره جدولاً، يتضمن مكافحة الإرهاب، ورفع العقوبات، وإدانة ما وصفه بالغزو التركي، وانتهت الجولة الثانية، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، دون أي تغيير أو تقدم أبداً، ويمكن القول: إنّ انطلاق اللجنة إعلامي حتى كتابة هذا التقرير.

وقد استمرت إدارة ترمب في سياسة إضعاف إيران في سورية والعراق، سواء من

خلال استهداف الطيران الصهيوني المتكرر للمواقع الإستراتيجية الحساسة التابعة لإيران وحزب الله اللبناني في سورية، أو من خلال إحكام الحصار الاقتصادي على دمشق، وأصرّت على موقفها من محاولات إعادة النظام إلى الجامعة العربية، وأحبطت جهود بعض الدول العربية الرامية لتعويم نظام الأسد، ورفضت تمويل مشاريع إعادة الإعمار، في إطار الضغط المتواصل على النظام لتقديم تنازلات سياسية.

على الصعيد السياسي، وفي ضوء شبه الحياد الأمريكي، بقيت روسيا الفاعل الرئيس في الملف السوري سياسياً خلال عام 2019، وعملت بالتعاون مع تركيا وإيران على استمرار مؤتمرات أستانة للحل السوري؛ لذلك، لا تزال روسيا، بمواقفها الداعمة للنظام، الرابح الأكبر في القضية السورية خلال عام 2019، حيث مكّنت النظام من بسط سيطرته عسكرياً على مناطق جديدة في كل من أرياف حماة وإدلب، وفي منطقة شرقي الفرات لأول مرة منذ سنوات، ومكّنت له سياسياً من خلال استمرار دعمها له على طاولة المفاوضات، إلا أن دعمها هذا بدا يتطور مع نهاية عام 2019 إلى ضغط سياسي، لإجباره على بدء المباحثات مع المعارضة السورية من خلال اللجنة الدستورية، التي كان لها اليد العليا في تشكيلها، وانطلاق أعمالها، بالتعاون مع تركيا، ولكن على الرغم من ذلك، لم تتمكن روسيا من الوصول إلى كل ما تريده خلال العام 2019، خاصة موضوع إنهاء ملف إدلب من جهة، والتوصل لتفاهم سياسي مع الدول الفاعلة من جهة أخرى، لإنهاء النزاع المستمر، وإعادة تعويم النظام السوري من جديد، وقد باءت محاولات روسيا في إقناع الدول الخليجية بتوفير التمويل اللازم لنظام الأسد مقابل تعهد موسكو بكبح النفوذ الإيراني في سورية بالفشل.

أما ملف اللاجئين السوريين، فقد شهد انخفاضاً كبيراً نظراً للتفاهمات الأوروبية مع تركيا، عبر دعم الاتحاد الأوروبي لتركيا مالياً، وإن بشكل قليل، مقابل وقف تدفق اللاجئين عبر حدودها إلى أوروبا، فيما لم يكن للدول الأوروبية أي دور في عملية تشكيل واختيار أعضاء اللجنة الدستورية؛ ما يدل على تغييب شبه تام للدور الأوروبي سياسياً في القضية السورية، وغياب تامّ لأي دور لها في المشهد العسكري، وأهم قضية استطاع الاتحاد الأوروبي الضغط بها على النظام السوري هي قضية فرض العقوبات السياسية والاقتصادية على النظام السوري وداعميه من الأشخاص والمؤسسات المختلفة، التي

ساعدته في استمرار الموارد المالية، واستخدامها في عمليات القتل والتهجير المنهج على المناطق السورية والمدنيين تحديداً.

واستمر الدور الإيراني في سورية بالتراجع خلال العام 2019، فقد اقتصر على المشاركة الشكلية في مؤتمرات أستانة، مع إبعادها بشكلٍ تام عن التفاهمات التي حصلت بشأن اللجنة الدستورية وتشكيلها، وهو ما يعد تجاهلاً لدورها المتراجع، وزيادةً في عزلتها عن ملفات مهمة في المنطقة، إحداها الملف السوري، حيث لم يقتصر الأمر على الصعيد السياسي، بل والعسكري أيضاً، حيث تعرضت المليشيات الإيرانية ومواقعها في سورية للعديد من الهجمات الجوية من قبل الطيران الصهيوني طوال عام 2019، دون أن تقوم بأي رد فعل تجاه هذه الهجمات التي طالتها في سورية، ونعود للتأكيد أن هذا التراجع في الدور الإيراني مرجعه الضغوط الدولية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها ما أدى إلى تأزم الوضع الداخلي في إيران وانشغالها عن ملفات إقليمية، ويمكن القول: إنّه بالرغم من التفاهم الحاصل بين إيران وروسيا في القضية السورية، فإنّ هذا التفاهم ينحصر في إطار الأهداف الإستراتيجية، بينما تتنافسان في التفاصيل الدقيقة، وبخاصة حول دورهما داخل المؤسسة العسكرية للنظام من جهة، وداخل الاقتصاد السوري من جهةٍ أخرى.

أما الموقف العربي فلا يزال في حالة غياب شبه تام عن المشهد السوري بشكلٍ عام، مع بعض المواقف والتصريحات الخجولة بين الحين والآخر، ولكن عند مراجعة مواقف بعض الدول العربية المهتمة بالشأن السوري ومتغيراته، نلاحظ أنه خلال عام 2019 بدأت موجة من المتغيرات في خطاب بعض الدول العربية من القضية السورية، وموقفها من النظام السوري بشكلٍ خاص، وبدأت هذه المواقف أكثر قرباً للنظام السوري في كثير من الأحيان، وكان للمتغيرات الإقليمية والدولية دورٌ كبيرٌ في ذلك، فقد استمر تأثر الملف السوري بعلاقات التباعد بين تركيا وكل من السعودية والإمارات، خاصة منذ قضية قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول، وكذلك تأزم الموقف التركي الأمريكي بخصوص دعم الولايات المتحدة للمليشيات الكردية من جهة، ومماطلة أمريكية في وعودها بتخفيف حدة التوتر على حدود تركيا بما يخص أمنها القومي وإقامة منطقة آمنة من جهةٍ أخرى، وتوجّه تركيا للسيطرة على منطقة

شرقي الفرات لإعادة اللاجئين؛ ما يعني اكتساب تركيا نفوذاً كبيراً داخل سورية؛ ما أثار حفيظة بعض الدول العربية (السعودية والإمارات ومصر)، وجعلها تغيّر مواقفها باتجاه دعم الأكراد أعداء تركيا من جهة، والتقارب مع النظام السوري من جهةٍ أخرى.

وقد بقي الموقف الصهيوني على حاله تقريباً منذ اندلاع الثورة السورية، واستمر الكيان الصهيوني بشن الغارات الجوية على مواقع النظام السوري والمواقع الإيرانية المتمركزة في سورية، بالتنسيق مع روسيا، ويُستحضر في هذا الإطار تصريح نتنياهو في 3 مارس: «اتفقت مع بوتين على إخراج القوات الأجنبية من سورية»، في إشارة غير مباشرة إلى إيران ومليشياتها، وبخاصة مليشيا «حزب الله» اللبناني، وقد أسفر هذا التنسيق فعلاً في حصول الصهاينة على مكاسب سياسية، كان من أهمها تسلّم رفاة جندي صهيوني كان لدى نظام بشار، بل نشر الإعلام الصهيوني، في 15 أبريل 2019، تقارير غير مؤكدة عن تسليم الروس لجثة الجاسوس الصهيوني السوري (الأشهر) إيلي كوهين.

ولم يكن للجامعة العربية، أو مجلس الأمن الدولي، أي دور فاعل، أو صوت مسموع في المحافل الإقليمية أو الدولية، سوى التصريحات الإعلامية، باستثناء موقف وحيد للجامعة من عملية «نبع السلام» التركية شرقي الفرات، بناء على طلب مصر وتأييد عدة دول، وذلك لبحث «العدوان التركي» على الأراضي السورية، ودعم مجلس الأمن الدولي عمل المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسون، فيما فشل في إصدار أي قرار بخصوص الملفات العديدة التي تضمنها المشهد السوري.

كذلك لم يكن للأمم المتحدة أي دور يُذكر في سورية، إلا عبر تفعيل عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعمها في تحقيقاتها التي تجريها في سورية من جهة، ودعم مبعوثها الأممي إلى سورية غير بيدرسون في عمله، خاصة تشكيل اللجنة الدستورية السورية من جهةٍ أخرى.

أما أبرز حدث أمني سوري، فقد تمثل باغتيال أمريكا زعيم تنظيم «داعش» أبو بكر البغدادي، في 27 أكتوبر 2019، في قرية باريشا بريف إدلب، قرب الحدود التركية، ما شكل مفاجأةً كبرى من حيث العملية أولاً، والتواجد الجغرافي للبغدادي بريف إدلب ثانياً،

وقد اعترف التنظيم رسمياً بمقتل زعيمه.

ونتيجةً لاتفاقات المصالحة التي رعتها روسيا في المنطقة الجنوبية، درعا والقنيطرة، وكذلك غوطة دمشق عامي 2017– 2018، سيطرت مليشيات النظام على المنطقة بشكلٍ كامل، إلا أنّ سيطرتها لم تحل دون استمرار معارضة كثير من مدن وبلدات المنطقة الجنوبية، خاصةً محافظة درعا، للنظام السوري، وقد تجلى ذلك في استمرار المظاهرات في مدن وبلدات درعا، حيث عادت السيطرة فيها لأهالي المناطق هذه، من خلال احتفاظهم بسلاحهم، حسب اتفاق المصالحة، وما تشكّل عنه من قوات تأتمر بأمر القوات الروسية في سورية، وخلال عام 2019 ازدادت حدّة المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، الذي لم يفِ بوعوده في إخراج المعتقلين، وإعادة الخدمات، ولاستمرار عمليات الاعتقال والمداهمة التي تنفذها مليشيات الأسد؛ بهدف جرّ الشباب للخدمة في صفوف مليشياته، الذي كان يتطور في أحيانٍ كثيرة إلى اشتباكات بين الطرفين؛ كما بتزايد عمليات الاغتيال، من جميع الأطراف، النظام والمعارضة وزعماء المصالحات؛ ما دفع روسيا لإعادة هيكلة قوات المصالحة، بتشكيل فيلق عسكري يتبع لها مباشرةً، يهدف إلى فرض الأمن في المنطقة، وعُقدت اجتماعات بين الروس والمخابرات الأردنية في العاصمة عمّان، نتج عنها، في 29 يناير، الإعلان عن تشكيل الفيلق السادس في درعا، ويرأسه عماد أبو زريق، القائد العسكري لجيش اليرموك سابقاً، بحضور أحمد العودة، أحد قياديي الجيش الحر سابقاً، وأحد أشهر قادة المصالحة في المنطقة الجنوبية.

أما سعر صرف الليرة، فقد استمر بالانهيار غير المسبوق نهاية عام 2019 ليصل مقابل الدولار إلى 1000 ليرة لأول مرة في تاريخ سورية، في ظل عدم فاعلية الإجراءات السورية الاقتصادية، ولوطأة الضغوطات الأمريكية والأوروبية (قانون قيصر).

وقد شملت تلك الإجراءات عقد اتفاقيات للتعاون الاقتصادي، وبيع ممتلكات عامة للدول الخارجية (تأجير ميناء طرطوس كاملاً لروسيا، لمدة 49 عاماً، والتوقيع على مذكرة تفاهم مع إيران يسمح لها بالدخول في مشاريع إعادة الإعمار في سورية في مجالات «الطاقة والسدود والمياه والصرف الصحي»)؛ وملاحقة رجال الأعمال وكبار الموظفين

بتهم الفساد، لإجبارهم على دفع الأموال للخزينة العامة، وشملت هذه الحملة أكبر حيتان المال في سورية ثراءً وفساداً، وتم جمع مبالغ تتراوح بين 50–150 مليون دولار من كل منهم.

فيما تراجع مستوى الخدمات في مناطق النظام، لتراجع الكتلة النقدية المرصودة لها، بفعل استنزاف العملة السورية، فانخفض مستوى التعليم والخدمات الصحية في مناطقه، وفي المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، أدى استمرار القصف من جانب النظام إلى استهداف الكثير من المباني العامة والخدمية، وتدميرها بشكلٍ تام، في كثيرٍ من المناطق.

أما الموقف الأمريكي فلا يزال يشهد متغيرات متسارعة ومتقلبة باستمرار، ما يشي بعدم الاستقرار على إستراتيجية معينة إزاء الملف السوري عامة، وقد يُعزى ذلك إلى أنّ هذه القضية لا تقع ضمن أولويات السياسة الأمريكية الإستراتيجية، عدا بعض المكاسب التي تسعى لتحقيقها في ملفاتٍ، منها: «أمن الكيان الصهيوني، مكافحة إيران وحلفائها، وعدم ترك الميدان لروسيا، والحصول على النفط، ودعم الأكراد»، ومن خلال ذلك يمكن قراءة بعض النقاط حول هذا الموقف، هي:

1 – الانسحاب الأمريكي المعلن، هو انسحاب جزئي فقط، أو إعادة انتشار، وما زال دورها فاعلاً في المنطقة الشرقية بشكلٍ خاص.

2 – إدارة ترمب لا تريد دفع تكاليف كبيرة في مناطق لا تعدّها إستراتيجية بالنسبة لها.

3 – لا يزال للولايات المتحدة اليد العليا في سورية، وكل ما يحصل من تفاهمات واتفاقات تجري بالتوافق معها، سواء بشكلٍ مباشر ومعلن، أو بشكلٍ غير مباشر.

ومع نهاية العام 2019، لم يطرأ تغيير كبير في نسب السيطرة على الأرض، باستثناء تقدم النظام في ريف حماة، وتقدم فصائل المعارضة السورية في منطقة شرقي الفرات، فأصبح النظام يسيطر على نحو 63 % من الأراضي، والمعارضة السورية على نحو 12 % فقط، والمليشيات الكردية على نحو 25 %.

وبخصوص مستقبل اللجنة الدستورية، يتوقع أن يتم اللجوء لسيناريو البدائل؛ لدى شعور القوى الدولية الفاعلة بأن الطرفين غير قادرين على التوصل لإقرار دستور سوري،

وبالتالي ستلجأ تلك الدول للاتفاق فيما بينها على صيغ مشتركة لإقرار الدستور، وهو السيناريو الأكثر واقعيةً في المدى المنظور، ويرجح إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية لجزء من قواتها في سورية لضمان سيطرتها على آبار النفط.

4 - لبنان

الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في 17 أكتوبر شكلت محطة بارزة في تاريخ لبنان، رافقها استقالة رئيس الحكومة سعد الدين الحريري، وتعثر تشكيل حكومة قادرة على تلبية مطالب المحتجين ونيل ثقة المجتمع الدولي، فيما تمر البلاد اقتصادياً بأصعب أزمة مالية ونقدية، إذ تصاعد عجز الميزان التجاري في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2019 ليصل إلى ما يوازي 21 % من الناتج المحلي الإجمالي، ما أثّر سلباً على احتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية (19 مليار دولار عام 2019 مقابل 25,5 مليار عام 2018)، وواصل سعر الدولار في سوق الصرافة ارتفاعه ليصل إلى 2100 ليرة مقابل سعر رسمي 1510 ليرات للدولار الواحد، أما معدل الفقر العام فقد بلغ 27,3 %، ومعدل البطالة 36% بين الشباب، مع انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين بنسبة لا تقل عن 30 %، فيما كان النمو سلبياً (-2,5)، ويتوقع أن يصل في العام 2020 إلى -5، ونسبة الدين العام 78 مليار دولار من الناتج المحلي (154 %)، وهي مرشحة لأن تبلغ عام 2020 حوالي 190 %، ونسبة خدمة فوائد الدين تبلغ 46 % من الإيرادات، ونسبة العجز في ميزانية الدولة حتى شهر سبتمبر 30 %، مع تراجع الإيرادات المقدرة من 12 مليار إلى 8,5 مليار.

أما سياسياً، فقد جاءت زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد ساترفيلد، في مارس، ومن بعدها زيارة وزير الخارجية الأمريكية على خلفيتين؛ تجدد التخوف الأمريكي من أن يستغل حزب الله وجوده في الحكومة من أجل تمويل نفسه في ظل العقوبات عليه وعلى إيران، وإلى قطع الطريق على محاولات دخول موسكو للساحة اللبنانية، من خلال المبادرة الروسية لإعادة اللاجئين السوريين ودخولها أيضاً على خط تلزيم خزانات النفط في طرابلس عبر شركة Roseneft الروسية، يذكر أن حجم

المساعدات الأمريكية يبلغ 800 مليون دولار سنوياً.

أما الدوافع الداخلية للحراك الشعبي، فقد تمثلت بممارسة الفساد بشكل مفضوح من قبل المشاركين في السلطة، وبالانكماش الاقتصادي مع تزايد البطالة ونسبة الفقر (التي بلغت 40 %)، وغياب الخدمات الأساسية من كهرباء وصحة وغيره، فضلاً عن الإدراك الشعبي لخطورة ربط الواقع اللبناني بالصراع الإقليمي-الدولي.

أما خارطة المشاركين والمؤثرين في الحراك، فتشمل:

- الحراك العفوي الشعبي: ويضم مشاركين من مختلف الأعمار، والشرائح الاجتماعية، حزبيين وغير حزبيين: نقابات وفئات عمالية لها مطالب خاصة، واليسار اللبناني، وناشطين من المجتمع المدني، والجماعة الإسلامية وهيئات إسلامية أخرى، وجامعات، وعسكريين متقاعدين، وناصريين، ومن العامة.
- التنافس والمصالح المحلية: الصراع المسيحي-المسيحي على قيادة الشارع المسيحي ورئاسة الجمهورية، والأحزاب العميقة المتمسّكة بالسلطة والمقاومة للتغيير المطلوب، وهاجس حزب الله الشاعر بالاستهداف.
- البعد الدولي والإقليمي: المحور الأمريكي (تدريب عدد من الـ NGO's على الحراك منذ سنوات، الحصار الاقتصادي، منع المساعدات..)، والمحور الإيراني (إدارة مشهد مشترك في إيران، العراق، لبنان..)، ودول الثورة المضادة (تمويل مجموعات، تحضير أرضية مجموعات متطرفة..).

وقد نجم عن الحراك كسر حاجز الخوف من التهديدات الأمنية، وتراجع نسبي لمنسوب الطائفية وبروز خطاب شعبي وطني جامع، ورأي عام ضاغط وإرباك لدى أحزاب السلطة، وإسقاط الاتفاق الرئاسي وحكومة العهد.

أما أهم التحديات أمام الحراك الشعبي فتتمثل بإمكانية تعب الحراك وانتهائه نتيجة لطول الأزمة وعدم وضوح مخارج لتحقيق المطالب وتعدد محركاته؛ وتجذّر البنية الطائفية السياسية ومقاومة الأحزاب العميقة للإصلاح، والأزمة الاقتصادية المتصاعدة، وتفخيخ الحراك باختراقه داخلياً، وتجييش الخطاب المذهبي والطائفي، وإرباكات أمنية متنقلة وفوضى موجهة، وبروز أجندات خارجة عن الحراك تسعى لحرفه عن مساره أو استغلاله.

أما السيناريوهات المستقبلية للعام 2020، على مستوى الحراك، فهي:

1 – سيناريو فشل الحراك الشعبي وإعادة منظومة الأحزاب الحاكمة لمنظومتها السياسية.

2 – سيناريو نجاح الحراك الشعبي وعناصره: استمرار الحراك في الشوارع والساحات بأساليب وموجات مختلفة، وحدوث تنازلات متتالية للسلطة وتحقيق أكبر قدر من المكاسب.

3 – سيناريو الفوضى المنضبطة.

4 – سيناريو الانهيار.

ويرجح تشكيل حكومة تقوم بتدارك الوضع المالي والاقتصادي والنقدي (حكومة إنقاذ اقتصادي)، دون النهوض الكامل.

5 - العراق

أعلن عادل عبدالمهدي مطلع العام 2019 أن هناك 40 ملفاً للفساد تمثل تحدياً حقيقياً أمام الحكومة (تهريب النفط، العقارات، المنافذ الحدودية، الجمارك، تجارة الذهب وتهريبه، المخدرات، تجارة الآثار..).

وقد فشل رئيس الحكومة وفريقه الوزاري في مواجهة أي من تلك الملفات، فَشَلهُ في اتخاذ أيّ خطوات فاعلة باتجاه إعادة إعمار المحافظات المحررة من تنظيم «داعش»، إلى جانب فشل الحكومة في معالجة ملف المختطفين والمغيبين من أبناء هذه المناطق، فضلاً عن الفشل الحكومي في إعادة الكثير من أهالي هذه المناطق إلى مناطقهم، لا سيما في مدينة جرف الصخر، في الوقت الذي توجه فيه منظمات حقوقية عراقية وأجنبية اتهامات صريحة للحكومة العراقية والفصائل المسلحة الخارجة عن القانون بارتكاب عمليات تغيير ديموغرافي واسعة فيها، مهد لذلك نجاح الفصائل المسلحة في دخول المعترك السياسي من خلال الانتخابات البرلمانية لعام 2018 وحصولهم على ثاني أكبر عدد من المقاعد، ما أسهم في توفير الغطاء القانوني والسياسي لممارسة أدوارهم على مختلف المستويات.

طبيعة الحراك السياسي الذي تلاها أسهم في توتر الواقع السياسي، لا سيما من خلال فشل الكتل الفائزة بالانتخابات في تكليف الكتلة الأكثر عدداً بتشكل الحكومة وفق الدستور العراقي، ما أفضى إلى الاتفاق على حكومة توافقية بتأييد ومباركة المرجعية الدينية، فشكك الخبراء القانونيون في شرعيتها؛ فانعكست هذه الحالة على عموم المشهد السياسي العراقي لا سيما من خلال اتهام عدد من الكتل السياسية، بينها كتلة النصر بقيادة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، وكتلة الحكمة بقيادة عمار الحكيم،

وكتلة القرار برئاسة رئيس مجلس النواب الأسبق أسامة النجيفي، بأن المواقع الحكومية العليا والمكاسب في الحكومة وزعت بين كتلتي سائرون بزعامة الصدر، والفتح (التي تضم الفصائل المسلحة) بزعامة هادي العامري، اللتين اتفقتا على المرشح التوافقي عادل عبدالمهدي لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة؛ ما يشير بشكل جلي إلى انقسام المواقف السياسية وعدم انسجامها مع الحكومة وتأثيرها على الواقع السياسي بشكل عام، وقد أسهم تنامي الدور الإيراني في العراق بزيادة الصراع السياسي، عبر التدخل بعقد الصفقات السياسية ومنح بعض الأطراف نفوذاً وأدواراً سياسية غير مستحقة، ما أدى إلى تعقيد المشهد السياسي على مختلف المستويات.

بات واضحاً أن الأطراف السياسية العراقية انقسمت إلى محورين رئيسين، اشتمل الأول على قوى السلطة، وفيها: كتلة سائرون (بزعامة مقتدى الصدر)، وكتلة الفتح (بقيادة هادي العامري)، وائتلاف دولة القانون (التابع لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي)، واتحاد القوى العراقية (بزعامة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي)، والحزبان الكرديان التقليديان. أما المحور الآخر فيضم القوى السياسية التي تختلف مع المحور الإيراني في العراق، وأعلنت رفضها أسلوب تشكيل الحكومة، وتضم كلاً من: ائتلاف النصر بقيادة حيدر العبادي، وكتلة القرار بزعامة أسامة النجيفي، وبدرجة أقل يبرز تيار الحكمة بزعامة عمار الحكيم الذي أعلن عن نفسه تياراً سياسياً معارضاً للحكومة العراقية.

وتنحصر نجاحات الحكومة في حدثين اقتصاديين:

الأول: الانفتاح العراقي على الأردن، وتوقيع مجموعة اتفاقيات شملت مجالات الطاقة والكهرباء والصحة والنقل والتجارة، التي شملت:

1 – قيام الحكومة العراقية بتزويد الأردن بـ10 آلاف برميل نفط يومياً من حقول كركوك.

2 – توقيع عقد للربط الكهربائي بين العراق والأردن لحاجة العراق للطاقة الكهربائية لا سيما المناطق المجاورة للأردن، والاعتماد على توفير التمويل المالي من البنك الدولي.

3 – تم إعادة التأكيد على قرار الحكومة العراقية في العام 2017 بإعفاء السلع الأردنية من الرسوم الجمركية الذي تضمن إعفاء 393 مادة، من المواد التي لا تشكل ضرراً

على الزراعة والصناعة العراقية.

4 – إعفاء الأردن 75 % من السلع العراقية المستوردة من ميناء العقبة من التكاليف المالية التي تفرضها سلطة ميناء العقبة.

5 – الجانب الأبرز في الاتفاقية يتمثل في الاتفاق الإستراتيجي بين البلدين على تشييد أنبوب لنقل النفط من البصرة وعبر مدينة حديثة إلى ميناء العقبة في الأردن، الذي يبلغ طوله حوالي 1700 كيلومتر، ومن المؤمل أن يصل إلى تصدير مليون برميل نفط يومياً، يكون منها 150 ألف برميل لتشغيل مصفى الزرقاء في الأردن، كما يتضمن المشروع تشييد خط لنقل الغاز يصل إلى 358 مليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي يومياً، ويتوقع أن تبلغ تكاليف المشروع حوالي 18 مليار دولار.

الثاني: زيارة رئيس الوزراء العراقي إلى الصين لتعلن بداية مرحلة جديدة من التعاون العراقي الصيني في مختلف المجالات، من خلال توقيع العراق والصين ثماني اتفاقيات اشتملت على قطاعات الطاقة والبنى التحية وبناء المدارس والمساكن والسكك الحديدية والتعاون المالي والاستثماري، وقد اتفق الجانبان على قيام العراق بتزويد الصين بحوالي 100 ألف برميل نفط يومياً مقابل زيادة الاستثمارات الصينية في العراق والمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار لا سيما في قطاع البنى التحتية، من خلال اتفاقية إطارية تصل إلى 10 مليارات دولار سنوياً لمدة 20 عاماً.

فشلُ الأداء الحكومي بنهاية المطاف شكل حافزاً كبيراً أمام اندلاع الحركة الاحتجاجية في أكتوبر 2019.

ويلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية العراقية:

م	البنود	التفاصيل
1	الموازنة العامة الاتحادية	112 مليار دولار
2	عجز الموازنة	23 مليار دولار
3	حجم المديونية الكلي	115 مليار دولار (43 مليار دولار مديونية داخلية، و72 مليار دولار مديونية خارجية)
4	معدلات الفقر	22.5% (حسب إحصاءات وزارة التخطيط)، 40% (وفق تقارير صندوق النقد الدولي).
5	نسب البطالة	13.8% (حسب إحصاءات وزارة التخطيط)، 35% (فق تقارير صندوق النقد الدولي).

أما اجتماعياً فيشار إلى حالة انتشار الإلحاد والوجوديين والعلمانية المتطرفة ضد الدين عموماً، بسبب التوظيف السياسي المحزن والخاطئ لأدعياء التدين والصورة البشعة التي ارتكبتها الفئة الحاكمة في العراق.

الحراك الشعبي:

شهد الحراك الجماهيري في العراق الذي انطلق مطلع أكتوبر 2019 خروج تظاهرات واسعة في مختلف المناطق العراقية للمطالبة بالقضاء على الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة إلى جانب حل مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل لمختلف الشرائح الاجتماعية، وقد انطلقت التظاهرات بشكل قليل الفاعلية في بغداد وعدد من المناطق، بيد أن لجوء القوات الأمنية إلى الاستعمال المفرط للقوة للقضاء على الحركة الاحتجاجية العراقية؛ ما أدى إلى مقتل حوالي 170 شخصاً وجرح المئات في مختلف المحافظات في الأسبوع الأول، نجم عنه قيام المتظاهرين بالتنسيق والدعوة لاعتصامات عامة مفتوحة في مختلف المناطق العراقية في 25 أكتوبر، وتعد الحركة الاحتجاجية بشكلها العام امتداداً طبيعياً للحركات السابقة التي اندلعت في الأعوام (2011، 2013، 2016، 2017)، وقد شهدت الحركة الاحتجاجية تطوراً خطيراً تمثل في عمليات تصفية حسابات بين الفصائل المسلحة التي ترتبط بالقوى السياسية العراقية، ونتج عن ذلك عمليات حرق

للمقرات واستهداف للأشخاص الفاعلين في تلك الفصائل، كما لوحظ رفض المتظاهرين في ساحة التحرير محاولة تزعم أنصار التيار الصدري للتظاهرات من خلال عدم السماح لهم بنصب منصة مركزية في الساحة، وقد انتقلت ظاهرة الاعتصامات إلى مختلف المحافظات العراقية ومنها: كربلاء، النجف، بابل، واسط، الديوانية، السماوة، الناصرية، العمارة، البصرة، وانتشرت في الجامعات والمدارس من خلال إعلان الاعتصام المفتوح ومشاركة النقابات بإعلان كل من نقابة المحامين والمهندسين والمعلمين والأكاديميين العصيان المدني وتعليق العمل المهني بشكل كامل، وقد تبنى المتظاهرون مطالب واضحة تتمثل بإنهاء النفوذ الإيراني في العراق لا سيما في المحافظات الوسطى والجنوبية، وحاصر المتظاهرون القنصليات الإيرانية واعتدوا عليها في كربلاء والنجف والبصرة، وتم تمزيق صور القادة الإيرانيين، وقد نجم عن محاولات المعتصمين المتكررة في ساحة التحرير العبور إلى المنطقة التي تضم موقع الحكومة العراقية والمؤسسات الرئيسة في الدولة والبعثات الدبلوماسية الأجنبية، زيادة استعمال القوى الأمنية للقوة المسلحة لمنع المتظاهرين من قطع بعض الطرق والجسور العامة في عدة محافظات، وتمكن المتظاهرون من إغلاق ميناء أم قصر في محافظة البصرة الذي يمثل الرئة الاقتصادية العراقية مع الخليج العربي والعالم الخارجي لمدة أسبوع؛ فقامت الأجهزة الأمنية العراقية بحملة اعتقالات واسعة للناشطين المدنيين في مختلف المناطق العراقية التي تشهد حركات احتجاجية، ودخلت الفصائل المسلحة غير الرسمية على خط الأزمة بشكل كبير وفاعل عبر القيام بالاعتداء على المتظاهرين بعمليات قتل واختطاف لعدد من الناشطين.

وجاء خطاب المرجعية السابع في الأزمة، يوم الجمعة في 15 نوفمبر، ليؤكد دعم مطالب المتظاهرين ويحمل الحكومة مسؤولية عدم اتخاذ إجراءات فاعلة لحل الأزمة، ثم ظهر خطاب المرجعية الحاسم في 29 نوفمبر، الذي طالب باستقالة الحكومة بلغة دبلوماسية غير مباشرة؛ فتقدم رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي بطلب الاستقالة الرسمي وصوّت مجلس النواب عليه في 1 ديسمبر 2019.

انطلقت الحركة الاحتجاجية في العراق، في الظاهر، بشكل عفوي بسبب قلة الخدمات وزيادة معدلات البطالة وعدم توفير الخدمات الأساسية في العراق، إلى جانب

ذلك يمثل استفحال الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة أحد أبرز أسباب اندلاع التظاهرات الشعبية، بيد أنها شهدت فيما بعد تنظيماً وتنسيقاً كبيراً، ما يؤشر إلى أنها حركة منظمة ومدعومة من قوى داخلية وخارجية بشكل مباشر وغير مباشر.

فيما يمثل استغلال أنصار التيار الصدري للحركة الاحتجاجية بُغية استهداف بعض رموز فصائل الحشد الشعبي، الأمر الذي يوضح حقيقة الصراع المسلح بين الفصائل المسلحة في العراق.

ولوحظ في الحراك الشعبي عدم تبلور قيادة سياسية أو مجتمعية للتظاهرات، ما نجم عنه صعوبة تعامل الحكومة معها والقضاء عليها، ومن أكبر تحديات الأزمة بالنسبة للحكومة العراقية فاعلية الإجراءات التي اتخذتها النقابات المهنية في العراق، التي أدت إلى تعطيل العمل في المدارس والجامعات وعدد كبير من دوائر الدولة، فيما أدى الاستعمال المفرط للقوة من قبل السلطات إلى التنازل عن المطالب الجزئية للمتظاهرين، وتطورت فيما بعد إلى الدعوة إلى استقالة الحكومة حتى وصلت في نهاية المطاف إلى المطالبة بإسقاط العملية السياسية في العراق.

ويقدم صمت عدد من القوى السياسية عن تأييد التظاهرات واكتفائها بإصدار البيانات المؤيدة للمطالب تصوراً واضحاً عن إدراك هذه القوى المتمثل في أن انهيار الوضع السياسي في العراق سيساهم في إزاحة هذه القوى عن المشهد السياسي بشكل كامل.

وسيطرت المخاوف الواضحة للمحافظات السُّنية، من مغبة تأييد التظاهرات، خشية اتهامها بأنها تظاهرات بعثية أو داعشية (نظرية المؤامرة)، ما أدى لاتخاذ سياسة الحياد إزاءها.

أما على المستوى الكردي، فثمة شبه إجماع بين الحزبين الكرديين التقليديين على رفض إسقاط الحكومة نتيجة المكاسب السياسية والاقتصادية التي حققها إقليم كردستان العراق من حكومة عادل عبدالمهدي في مختلف المستويات.

فيما نجحت القوى المتزعمة للسلطة في الحفاظ على دور المرجعية بشكل كبير، بعد قرارها الإطاحة بالحكومة مقابل الحفاظ على مكانة وهيبة المرجعية في نفوس أتباعها.

أما احتمالات الأزمة فتتلخص في أربعة احتمالات:

الأول: نجاح خارطة الخروج من الأزمة (المقترحة من الأمم المتحدة).

الثاني: حل البرلمان الحالي حال عدم انتهاء الأزمة.

الثالث: استمرار حكومة تصريف الأعمال.

الرابع: انهيار العملية السياسية في العراق.

وتشير المؤشرات الواقعية للمشهد السياسي العراقي لإمكانية تحقق الاحتمال الثاني المتمثل باستمرار حكومة تصريف الأعمال إلى أجل غير مسمى، أو الاتفاق على حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة.

حوض المتوسط

6 - مصر

التعديلات الدستورية:

مع بداية عام 2019، دخلت مصر في مرحلة استقرار السلطة؛ فقد شهد العام السابق إجراء الانتخابات الرئاسية، حيث بدأ الرئيس عبدالفتاح السيسي فترته الرئاسية الثانية، بعد خروج كل منافسيه المحتملين من حلبة التنافس في الانتخابات، وشكلت هذه الأحداث «الأرضية الخصبة» للتقدم نحو التعديلات الدستورية، فقد تقدم حزب «دعم مصر» بقائمة التعديلات الدستورية التي وقع عليها 155 نائباً ووافق عليها 531 من بين 596 عضواً في مجلس النواب، وكانت التعديلات الدستورية في أبريل محل جدل بين الحكومة والمعارضة، وخصوصاً ما يتعلق بمدة الرئاسة وصلاحيات الجيش، فحسب المادة (140)، زادت فترة الرئاسة من أربع سنوات إلى ست سنوات، على أن تطبق بشكل فوري ليستفيد الرئيس الحالي من التعديل لتنتهي فترة الأولى حسب التعديل في عام 2024.

المعارضة السياسية:

ونتيجة لإخفاق التوقعات المبكرة بانهيار السلطة، اتجهت المعارضة لتأسيس «كيانات ثورية « في الخارج، باعتبارها ركيزة لتطوير المسار الثوري، وتأسست، في البداية، على فكرة استعادة الشرعية، ولاحقاً ظهرت اتجاهات تطالب بفكرة استعادة الديمقراطية،

وهو ما يعكس اختلاف توجهات المعارضة بين الثورية والإصلاحية.

وبمرور الوقت، ظهرت أفكار مختلفة للخروج من الأزمة، تدور ما بين استعادة الشرعية واستعادة المسار الديمقراطي، وهو خلاف رغم محدوديته أثار الكثير من الجدل حول الالتزام بالثورة وتحقيق أهدافها، ولعل المشكلة الأساسية تكمن في وجود حالة من الاستقطاب في المناقشات حول مستقبل الدولة والحوار السياسي.

احتجاجات سبتمبر وما بعدها:

ومنذ سبتمبر 2019، شهدت مصر حالة جدل سياسي بين الحكومة وبعض المعارضين، دار محورها حول الفساد في الجيش وتوسع نفوذ عائلة الرئيس عبدالفتاح السيسي، وذلك في سياق حملة إعلامية وسياسية دشنها رجل الأعمال والفنان محمد علي تضمنت اتهامات مباشرة بالفساد واستغلال السلطة لتحقيق مصالح خاصة.

وقد انتقل التناول السياسي للجدل المثار حول دور الجيش في الاقتصاد الوطني، إلى اتهام للرئيس مباشرة ودوائره الاجتماعية، وبالتالي، تحول الجدل لاتهام سياسي مباشر بإهدار المال العام ورعاية الفساد وتوريط الجيش في صراعات وأزمات داخلية تصرفه عن مهامه الأساسية، فيما مثل دخول الرئيس السيسي على خط الأزمة تحولاً في قناعات الشارع السياسي، بشكل ساهم في ظهور مطالب للجيش بعزله.

وكرد فعل على نشر وسائط مرئية (فيديو) تتناول الفساد في قطاع «الهيئة الهندسية»، ظهرت مؤشرات على وجود اختلاف في التعامل مع هذه الاتهامات، حيث يوضح حديث السيسي في مؤتمر الشباب الأخير عن وجود وجهتي نظر؛ كانت الأولى في تجنب الرد على المستوى السياسي والاقتصار على معالجته إعلامياً، فيما كان موقف الرئيس مختلفاً، وتحدث علانية نافياً تلك الاتهامات.

وشغلت قضية مكافحة الإرهاب محور رد الحكومة على الاتهامات الموجهة للرئيس، وكانت المناقشات في مؤتمر الشباب متجهة لمحورين؛ دور الحكومة في مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار السياسي، وطرق الدعاية لتشويه الحكومة، ويمكن ملاحظة أنه منذ انعقاد مؤتمر الشباب، كانت مواقف في حالة رد فعل على تداعيات الحملة الإعلامية

التي يقودها محمد علي، وهي حالة ظلت مسيطرة على المشهد السياسي بطريقة وضعت الحكومة تحت ضغط الاستجابة لتحركات الجماهير.

وإزاء هذه التطورات، تبنت الدولة مسارين؛ كان المسار الأول متمثلاً في ترك المحتجين، حيث بدت مشاهد لافتة في خلو الشوارع من المظاهر الأمنية، كما تضمنت خطبة الجمعة الحث على مقاومة الظلمة والمتكبرين، بصورة تكشف عن وجود جهات رسمية ترحب بهذه الاحتجاجات.

ولكنه في الأيام التالية تغير موقف الحكومة حيث توسعت في الاعتقالات لكل المعارضين بغض النظر عن دورهم في التظاهر، وتطورت هذه السياسة مع نشر قوات الأمن وتوسعت في الاشتباه، وفي هذا السياق، اعتقلت الشرطة الكثير من الشخصيات السياسية من كل الخلفيات السياسية، وما يزيد الأمر ارتباكاً هو إخضاع كل المواطنين للتفتيش في الشوارع ثم توقيفهم في المقرات الأمنية، لكنها بدأت في الإفراج عن أعداد منهم مطلع أكتوبر 2019.

وفي جانب آخر، ورغم تزامن بيان مصر أمام الدورة 74 للجمعية العامة للأمم المتحدة مع الدعوة للاحتجاج وحث الجيش على التدخل لعزل الرئيس، هيمنت العلاقات الخارجية على خطاب عبدالفتاح السيسي، بجانب طلب المساهمة في مكافحة الإرهاب، وربما هذا ما يرجع للطابع الدولي للاجتماع، حيث تهيمن عليه القضايا ذات الطابع الدولي، وتبدو الدلالة الواضحة في أن تمثيل الرئيس لمصر وعدم إنابة أي مسؤول آخر، كما كان شائعاً، أعطى صورة إيجابية عن تماسك الحكم، وذلك رغم خطاب المعارضة الذي روج لوجود صراعات تحول دون ظهور الرئيس كممثل للدولة، ورغم الظهور الواضح، فإن شروع السيسي، بعد عودته، في حشد مؤتمرات جماهيرية وتوسيع الملاحقة الأمنية، تعكس جانباً من القلق جراء الانتقادات على مدى الفترة الماضية.

ولهذا اتجه لشن حملة علاقات عامة عبر مؤيديه للترويج لخطاب إصلاحي، تضمن في ثناياه الدعوة لقبول المعارضة وفتح حرية التعبير والنشاط الحزبي، وهو خطاب يتزامن مع توجه الحكومة نحو دعم السلع والمحروقات، لتخاطب الفئات الفقيرة والمضارة من التضخم وتحرير الأسعار، قد تشير هذه التغيرات لوجود حزمة إجراءات تساهم في

خفض الاعتراض على سياسات الحكومة بجانب استعادة مؤيديها منذ 30 يونيو 2013.

أما المسار الثاني، فإنه إزاء تفاقم الأزمة تراجعت الحكومة عن سياسة تحرير الأسعار وعادت لدعم السلع والخدمات عبر قرارات تخفف من وطأة ارتفاع تكاليف المعيشة، كزيادة دعم الفرد من السلع المدعومة ومراجعة المستبعدين من الدعم النقدي، ورغم العجز المالي يمكن للحكومة تمويل هذه القرارات، لكن هذه السياسة تواجه تحديات من تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة خدمة الدين الأجنبي، ولذلك، يكون من المتوقع أن تتسم الإجراءات الحكومية بالطابع المؤقت، حيث ساد اعتقاد بأن الاهتمام بالسياسة النقدية بسبب تشجيع مؤسسات التمويل الدولية، لكنها وقعت في خطأ أن استقرار الاقتصاد الكلي ودعم القطاع الخاص، كفيل بجلب رؤوس الأموال، غير أن الخبرة المصرية، تكشف عن أن تراجع الاهتمام بتنمية القطاعات الاقتصادية ورفع طاقتها الإنتاجية، ساهم في محدودية أثر السياسة النقدية، وهو ما ظهر في ارتفاع مستويات التضخم والفقر، وهو ما يعني أن استمرار المشكلات الهيكلية يمثل التحدي لقدرة الحكومة على تلبية الحاجات المعيشية للأفراد.

أوضاع المعتقلين:

على مدى العام، لم تشهد قضية المعتقلين تعاملاً سياسياً يليق بأهميتها، وظل التعامل معها عبر مكاتب حقوقية، غير أنه في أغسطس 2019، انتشرت مطالب للبحث عن تسوية لقضية المعتقلين، وفي هذا السياق، نشرت أوراق تم تسريبها من السجون مصحوبة بتوقيعات معتقلين حاولوا وصف أوضاعهم ومدى السوء الذي وقع عليهم، وطالبوا بالتحرك لإنقاذ حياة أفراد صارت مهددة بسبب الإهمال الطبي والإخفاء القسري.

بشكل عام، تكمن تحديات التغيير السياسي والإصلاحات في مدى قدرة الحكومة والمحتجين على بناء سياسات متماسكة، غير أن الصعوبات التي تواجه الحكومة والمعارضة تفرض تحديات متماثلة، فكما تواجه الحكومة صعوبة في تمويل أي تعديل في سياساتها، فإن أطراف المعارضة تفتقر للقدرة على تقديم مشروع بديل أو تجميع شتاتها.

7 - ليبيا

الحراك السياسي:

دفع المعنيون بالملف الليبي داخلياً وخارجياً إلى البحث عن مسارات جديدة للتعامل مع الأزمة، لا من خلال نصوص اتفاق الصخيرات نفسها كما في سياق الجهود السابقة، وإنما من خلال طرح اجتهادات جديدة يتم فيها تجاوز «الصخيرات»، ولعل هذا ما عبر عنه ضمنياً رئيس البعثة الأممية لدى ليبيا غسان سلامة في إحاطته حول ليبيا أمام مجلس الأمن في يوليو 2018، عندما قال: إن الأزمة الليبية ارتهنت بالكامل للخارج، وإنه لا يمكن تصور حل لها إلا بتحقيق توافق ما بين الدول المعنية بالملف الليبي، وليعود فيكرر مؤكداً ذلك في 25 نوفمبر 2019، في إحاطته الأخيرة عندما قال: إن الاستثمار الخارجي في النزاع يتجاوز مقدار المشاركة الوطنية، وقد فشلت المؤتمرات الدولية الثلاثة التي عقدت حول الأزمة الليبية على التوالي في باريس وباليرمو وأبوظبي في تحقيق أي انفراج، في حين أكدت ميركل أن مؤتمر برلين حول ليبيا سيعقد في فبراير 2020، وبأنه سيسفر عنه وقف فوري لإطلاق النار في ليبيا.

ويوصف الدور الذي تقوم به البعثة الدائمة للأمم المتحدة في ليبيا، بالهشاشة والضبابية، مع ما يثار حولها من شبهات عندما يتهمها كلا طرفي النزاع بأنها تنحاز للآخر، فعلى الرغم من الكلفة العالية للأضرار المادية والبشرية التي يخلفها الصراع وثبوت المسؤولية المباشرة لأحد طرفي الصراع عن الكثير منها، فإن بعثة الأمم المتحدة تكتفي دائماً بإصدار بيانات الشجب والتنديد والتعبير عن القلق، إن استمرار تبني البعثة لنفس المنهجية في التعامل مع الأزمة الليبية قد يمنح (إن لم يكن كذلك فعلاً مبرّراً) من يعتقد بشرعية استخدامه للقوة بأن يتمادى في سلوكه، ولعل هذا ما أشارت إليه جريدة «الجارديان» في تعليقها على تقرير فريق الخبراء حول ليبيا بقولها: إن الأمم المتحدة

تواجه اتهامات بالإشراف على ما سمته عصراً جديداً من «الإفلات من العقاب».

التقطت قوات حفتر تلك الإشارات، فشنت قوات قادمة من شرق ليبيا تابعة لخليفة حفتر في الرابع من أبريل 2019 هجوماً عسكرياً وصف بالمفاجئ للسيطرة على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية من ليبيا بحجة ظاهرها تحريرها مما يسمونها المليشيات الإرهابية.

تحولت الأزمة الليبية إلى ساحة حرب بالوكالة، فبعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على هجوم قوات حفتر على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، أبانت طبيعة مواقف الدول المعنية بالملف الليبي من هذا الهجوم من حيث التأييد أو الرفض أو حتى الامتناع عن التعبير عن أي موقف، بأن هذه المواقف هي انعكاس لطبيعة شكل العلاقة المسبقة ما بين هذه الدول، وتظهر المعلومات الميدانية في ساحات القتال، ومواقف القوى الليبية الفاعلة السياسية، وحتى نوعية الجهود الأممية، بأنها تكاد تكون صدى لرؤى وتصورات الدول المعنية بالملف الليبي ومبنية عليها.

لكن إدراك الدول الأوروبية لقابلية تحول الصراع الدائر في ليبيا إلى حرب شاملة تكون هي من أول المتضررين بآثاره السلبية، قد يدفعها للتسامي على خلافاتها السياسية الآنية في إدارة الملف والتوافق على حتمية المسارعة لفرض حل سياسي لإنهاء الأزمة، فالانهيار الكامل للدولة الليبية يجعل منها مرشحة لأن تكون بؤرة متنامية لتوطن الجماعات الإرهابية، كما أنها بذلك تكون منصة لقوافل الهجرة غير الشرعية الملف المقلق دائماً للدول الأوروبية، كما أن خطر تحول الصراع إلى حرب شاملة وقياساً بدول أخرى يعطي فرصة لبعض الدول بأن تتمدد في ليبيا ومن بعدها في أفريقيا، ما يهدد بشكل مباشر المصالح الأوروبية.

وقد طرأ تطور في الأداء السياسي لحكومة الوفاق الوطني، فبعد أن كانت هذه الحكومة ممثلة في شخص رئيسها توصف بالضعف وعدم القدرة على التعامل بشكل جيد لا مع الملفات الداخلية فقط، وإنما والخارجية أيضاً، تظهر إدارة فائز السراج لتداعيات هجوم حفتر على العاصمة طرابلس والمنطقة الغربية، تحولاً معتبراً (على الأقل خارجياً)، بعد أن استطاع متكئاً على قوة المقاومة التي أظهرتها القوات المدافعة،

أن يوظف تناقضات المواقف الدولية والإقليمية وحيادية الكثير منها في إعاقة وربما إفشال نجاح هجوم حفتر والأسباب التي شنت من أجله، كما أن مجاهرة ومشاركة بعض الدول بدعمها لحفتر، يبدو أنها حررت السراج من عقدة إظهار التوافقية التي اتسم بها أداؤه وجعلته يتموضع في سلوكه السياسي بشكل أكثر وضوحاً، عندما عبر أثناء كلمته التي أدلى بها في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، صراحة عن امتعاضه وتحميله للمسؤولية لدولتي مصر والإمارات بدعمهم للهجوم الذي يشنه حفتر على العاصمة والمنطقة الغربية، ثم عاد من جديد ولمح بكثير الوضوح حول دور سلبي تقوم به روسيا في ليبيا، إلا أن التطور الأكبر في الأداء السياسي لحكومة الوفاق الوطني حدث عندما قامت بالتوقيع على مذكرتي تفاهم مع الحكومة التركية، تتعلقان بالتعاون الأمني والعسكري وبتحديد مناطق الصلاحية البحرية، بهدف حماية حقوق البلدين المنبثقة عن القانون الدولي، وأعلن الرئيس التركي صراحة بأنه على استعداد لإرسال قوات تركية لليبيا إذا ما طلبت منها حكومة الوفاق ذلك؛ وقد ترتب على توقيع الاتفاقية العديد من التداعيات الإقليمية التي تنبئ بتغيرات كبرى في مسار الأزمة الليبية.

يمكن فهم توقيع حكومة الوفاق الوطني لمذكرتي تفاهم مع الحكومة التركية على أنها قد تساهم في التعجيل بالوصول لحل للأزمة الليبية، إذا ما نظر إليها من زاوية أنها تعطي رسالة واضحة للمراهنين على فرضية استخدام القوة لإنهاء الأزمة لصالحهم، بأن هذه المراهنة أصبحت غير مضمونة النتائج، بعد أن أصبح الطرف المقابل لهم أكثر قوة، ففي 27 نوفمبر، أعلنت الحكومة الليبية والحكومة التركية بأنهما قامتا بالتوقيع على مذكرتي تفاهم مشترك.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد احتلت ليبيا، حسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية المنشور في يناير 2019، موقعاً ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم، إذ تحتل المرتبة 170 عالمياً من بين 180 دولة.

فيما تؤكد المؤشرات الاقتصادية تدهور الحياة المعيشية ونقص السيولة في المصارف وتراجع سعر الدينار أمام الدولار وارتفاع أسعار السلع وانخفاض معدلات إنتاج النفط، في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كامل على مورد واحد هو النفط.

وقد أدت الحرب على طرابلس والمنطقة الغربية إلى تضاؤل الإيرادات من تصدير النفط والغاز في الأشهر الستة الأولى من عام 2019 إلى 10,3 مليار دولار فقط، مسجلة تراجعاً بقيمة 11,25 % قياساً بإيرادات الفترة نفسها من العام الماضي 2018، كما أن هناك مخاوف حقيقية أن يؤدي استمرار الحرب واحتمالية انتقالها إلى مناطق الموارد النفطية من أن تفقد ليبيا قدرتها في الحفاظ على إنتاجها الحالي من النفط البالغ حوالي 1,3 مليون برميل يومياً في المتوسط.

8 - تونس

تواصل الصراع العبثي بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ولم تنجح كل محاولات الإنعاش والوساطة، وبذل يوسف الشاهد، رئيس الحكومة، الكثير من جهده وذكائه لاستمرار فريقه، وخدمة مشروعه السياسي، وعاشت البلاد أشهراً طويلة على وقع التخمين حول استمرار الحكومة من عدمه.

وقد تدخل في هذه المعركة كل الفاعلين السياسيين وكل الفاعلين الاجتماعيين الرئيسين، وفي معارك المحافظة على الوجود يصعب تقديم منجز في مستوى الوعود وانتظارات المواطنين.

والبرلمان تحمل آثار هشاشة وصراعات المشهد الحزبي وخاصة صراعات الحزب الأول وفشل كل محاولات إصلاحه.

وقد أثر هذا الصراع القاتل في أداء وصورة مؤسسات الدولة.

أما في المشهد الحزبي، فقد فشلت كل محاولات إصلاح وتجميع «نداء تونس»، ولم يجد «تحيا تونس»، الحزب الجديد لرئيس الحكومة، الطريق سالكاً لتعويضه وتمثيل العائلة الوسطية الحداثية رغم توظيف أجهزة وموارد الدولة والتلاعب بالإعلام والاشتغال على التخويف بالملفات بطريقة انتقائية، وفشلت كل محاولاته لاحتواء غريمه نبيل القروي القادم بذكاء من العمل الإعلامي والتسويقي والخيري باتجاه العمل السياسي المباشر، وربما يكون الشاهد هو صاحب أكبر حملة انتخابية لدعم القروي الذي أبدع في ممارسة دور الضحية والاستثمار في المظلومية عند كل محاولة للمحاصرة، والجمهور يتعاطف دائماً مع الضحية، أما في أقصى اليسار؛ فقد سقطت المكابرة وانهار جدار

التكلس وانفجر الكبت المستمر لسنوات والصراع بين حزب العمال وحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، واندلعت أزمة على أرضية صراعات جيلية وعاماتية وحزبية ولم يفلح أحد في احتوائها.

مشهد قلق في علاقاته البينية وفي علاقاته بعامة المواطنين، وطبقة سياسية متناحرة مصابة بمرض التوحد وغير قادرة على الاعتبار وعلى الإنجاز، وكانت استطلاعات الرأي تعكس هذا القلق وتبرز بحث التونسيين عن حلول غير معتادة في المسارين الرئاسي والتشريعي، إذ كانت تظهر احتلال المرشحين غير النمطيين قيس سعيد، ونبيل القروي مواقع متقدمة في السباق الرئاسي، وتنافس قوائم يدعمها نبيل القروي مع حركة النهضة على المرتبة الأولى في النزال النيابي.

وقد فجرت وفاة الباجي قائد السبسي موجة من التعاطف ووفرت فرصة للّحمة وطنية غير مسبوقة في لحظة وجدانية كثيفة رغم السياق شديد الاحتقان بسبب عودة النشاط الإرهابي وبسبب مسعى تغيير القانون الانتخابي مع شبهة محاولة التخلص من منافسين بعينهم قبيل موعد الاستحقاقات.

ولقد كانت الانتخابات زلزالاً بالمعنى الحقيقي للكلمة، فقد زالت تضاريس، وبرزت تضاريس جديدة.

ثورة القيم: في العمق لم تتغير أولويات ولا بوصلة التونسيين منذ الثورة.

كان انتخاب قيس سعيد، ونبيل القروي في الدور الأول من الرئاسيات نصف مفاجأة فقط، إذ كانت استطلاعات الرأي تشير إلى تقدمهما منذ أشهر.

تختلف الشخصيتان، وتبدو صورة سعيد أكثر بساطة ومقروئية؛ فهو شخصية متحفظة، أقرب للانكفاء، وترمز إلى كل ما هو ضد المنظومة، وتتبنّى بطريقة صوفية مجموعة من القيم مثل التواضع والنظافة والقرب من الناس والبناء من الأسفل ورفض المظهرية، أما صورة القروي فهي شديدة التركيب، فهو التاجر الشّاطر الذي يتاجر بكل شيء، بالخيال والمشاعر والعواطف، وهو المسوق اللامع، وهو أحد مهندسي عدد من أهم المشاريع السياسية منذ الثورة، وهو أخطبوط العلاقات داخل البلاد وخارجها، وهو صاحب الطموحات التي يتحكم فيها ويصبر عليها ولا يتوانى في استعمال أي شيء

للوصول إليها وهو صاحب القضايا والشبهات، ولكن صورته عند الناخبين مختلفة، فقد ملأ الفراغ الذي تركته الدولة والأحزاب في الاهتمام بالمسألة الاجتماعية، ذلك هو الانطباع.. وفي السياسة، الانطباع هو الحقيقة.

وفي الحقيقة، يمكن قراءة التصويت في الدور الأول للرئاسيات باعتباره تصويتاً عقابياً للمشهد المعلوم أكثر منه تزكية لمن تم اختيارهم.

ولقد كان لشباب تونس القسط الوافر في ثورة الشباب في أواخر عام 2010، كما كان له القسط الوافر في ثورة الصناديق أواخر عام 2019.

تشريعيات 2019، كانت قاسية على الجبهة الشعبية الممثلة لأقصى اليسار وغيّبها عن المشهد أصلاً ولم يحز نداء تونس سوى على 3 مقاعد، في حين كان الحزب الأول في انتخابات 2014 بـ86 مقعداً، أما النهضة التي حازت المرتبة الأولى فقد تقلص تمثيلها إلى 52 مقعداً (كان لها 89 في انتخابات 2011، و69 مقعداً في انتخابات 2014)، لقد برزت بعض الكتل الجديدة، ولكن البرلمان بدا مشتتاً ودون عمود فقري، فكأن الناخبين يمتحنون مرة أخيرة مدلول الحزب ويعطون باستحياء فرصة لبعض الجديد أن يثبت جدارته ولبعض القديم أن يتدارك أخطاءه.

لقد أبرزت هذه الانتخابات سيولة شديدة، إذ زالت فكرة الطرف المحتكر لقاعدة انتخابية محدّدة، ففي السّاحة الحداثيّة العصرانيّة يبرز تشتّت في التمثيل وحتى الساحة المحافظة التي كانت إلى أمد غير بعيد حكراً على حركة النّهضة تمرّدت هذه المرّة ولم تعد حركة النّهضة الممثّلة «الشرعيّ والوحيد» لها، إنها أصبحت الممثّل الأول، وسيتعرّض في الاستحقاقات القادمة لمنافسة ليس فقط مع خصومه التقليديين، بل مع منافسين يشتركون معه في الخصائص التكوينيّة.

وقد تكون أهم رسالة لهذه الانتخابات هي الرغبة في التغيير والبحث عن الجديد، والتمسك بالاستحقاق التنموي مكملاً للاستحقاق السياسي، والحرص على الالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد، واستقلال القرار الوطني وتحرير فلسطين، هذه المطالب الجوهرية الممثلة لعناوين المشروع الوطني في نسخته لسنة 2020 يتطلب أيضاً تجديداً في الخطاب والمضمون والإدارة والمناهج والوجوه والأوعية أيضاً، إعادة

تشكيل المشهد المؤسساتي ما بعد الانتخابات هي امتحان لمدى استيعاب رسالة الناخبين.

ورغم أن الانتخابات قد أفرزت فسيفساء دون عمود فقري وبمكونات تشقها صراعات أيديولوجية وثارات تاريخية، فإن الوصول إلى هندسة معقولة لم يكن أمراً مستحيلاً، وكانت الحلول ممكنة من أجل فتح الآفاق، ودفع الاقتصاد، وتقليص الفجوات، واعتماد قواعد الحوكمة الرشيدة، ومحاربة الفساد والهدر عبر ساسة لا يتنصلون من مسؤولياتهم.

كان الخيار الأفضل أن تترشح النهضة، الحزب الأول، لرئاسة الحكومة، الموقع الأساسي للسلطة في البلاد، وأن تقدم لذلك شخصية قيادية وازنة، والأجدر أن يكون رئيسها، لتجنب كل أشكال الازدواجية الممكنة، التي حصلت سابقاً مع حكومتي المهندسين حمادي الجبالي، وعلي العريض في فترة الترويكا حين حصل تعايش قلق بين سلطة الحكومة وسلطة التنظيم وما ينجر عن ذلك من مشكلات طبيعية.

ثم بناء تحالف سياسي يضم وجوهاً قيادية من الأحزاب القابلة للتحالف على أساس برنامج حكم مشترك حول محاور واضحة.

أما الخيار الثاني، فهو أن يكون رئيس النهضة في رئاسة البرلمان وتتولى شخصية مستقلة سياسية أو اقتصادية مسيسة، تختارها النهضة وتقترحها على بقية الكتل والأحزاب تشكيل حكومة سياسية ذات قاعدة واسعة.

هذان الخياران كان من شأنهما التسريع في تشكيل الحكومة وضمان قوتها واستقرارها وقدرتها على الإنجاز السريع.

ما يجمع بين الخيارين في الفلسفة هو أن تكون النهضة في واجهة السلطة للاقتراب من الوضع الطبيعي في الديمقراطيات، والاقتصار على رئاسة واحدة مراعاة لعدة اعتبارات، منها أننا لم نخرج بعد من كوننا لم نغادر بعد مربع الديمقراطية الانتقالية، وأن المشهد المفتَّت لا يعطي شرعية كافية، وأن التحديات القادمة تتطلب شراكة سياسية واجتماعية واسعة، وأيضاً الاشتغال بمنهج الحزمة المتكاملة بين المسارين البرلماني والحكومي.

غير أن الأمور تدحرجت بعد ثلاثة أشهر من السجالات والتجاذبات، وأدت إلى فشل

جهود مضنية لتشكيل حكومة سياسية قريبة من المزاج الغالب في الانتخابات، يصطلح كثيرون على تسميته بـ «المزاج الثوري»، ثم إلى فشل مبادرة رئيس الحكومة المكلف باقتراح حكومة كفاءات وطنية مستقلة دون العودة إلى الحزب الذي كلفه الذي قبل هذه الوصفة واشتغل من داخلها على تحسينها دون القدرة على توفير حزام سياسي لها بما أدى إلى سقوطها بحاصل أصوات يقل عن ثلث النواب.

وبعد، فهل تتشكل حكومة الفخفاخ، بعد فشل حكومة الجملي في الحصول على ثقة مجلس النواب؟

المسار الاقتصادي الاجتماعي:

المعاناة التي يرزح تحت وطأتها المواطنون تتعلق بالمعيشي والخدماتي من تدهور للمقدرة الشرائية، وتدنّ للخدمات، وتراجع للمرفق العمومي في التعليم والصحة والنقل والبنية الأساسية وغيرها بما أدى إلى اهتراء الطبقة الوسطى وتفاقم مشاعر الإحباط لدى الشباب وخاصة خريجي الجامعات، والطبقة الوسطى هي صمام الاستقرار الاجتماعي وتقدم الانتقال الديمقراطي.

لقد تواصل خلال عام 2019 تدهور كل المؤشرات الكبرى للاقتصاد الوطني، واستمرت الضغوط الخطيرة على المالية العمومية بفعل تفاقم المديونية وتدني نسب النمو وعجز السلطات العمومية عن اقتحام الإصلاحات الكبرى وهي شرط وطني للتقدم كما أنها مطلب للشركاء الماليين الدوليين.

تونس في محيطها الإقليمي والدولي:

لم تتغيّر صورة تونس وموقعها كثيراً عام 2019 عند شركائها الدوليين.

وملخّصها أن الحالة التونسية ليست في مرمى القصف، فالأطراف الدولية المؤثرة هي بين مشجع ومنشغل بغموض الأوضاع قبل الانتخابات وحتى بعدها وبين غير معرقل.

فصورة رئيس الجمهورية ضبابية وخطابه غير مطمئن وحركته بطيئة لإزالة اللبس،

ورئيس البرلمان لم تتقبله بعد هذه المنظومة رغم كل الجهود وتشكيل الحكومة يتعطل والمناكفات الحزبية تستمر.

أما الأطراف المانحة، فهي تستعجل استيضاح المشهد وانطلاق الإصلاحات لتحديد سياستها في مواكبة التجربة التونسية، فالحكم العام هو أقرب إلى استمرار الدعم للتجربة.

وباختصار.. رغم كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية وكل الرمال المتحركة إقليمياً وفي الجوار القريب، ورغم كل صعوبات المشهد الذي أفرزته انتخابات خريف 2019، فإن تونس لا تزال أمام فرصة لترسيخ ثورتها وانتقالها.

الشعب الحليم أعطى رسالة وعبّد الطريق، والضغط الآن على النخبة، والأرجح أن تلتقط الرسالة.

9 - الجزائر

أعلنت أحزاب التحالف الرئاسي، يوم 7 نوفمبر 2018، ترشيحها عبدالعزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة للانتخابات الرئاسية المقررة في أبريل 2019.

كانت حركة 22 فبراير بمثابة ميلاد جديد للفعل السياسي في الجزائر، فقد تحول هذا اليوم الذي كان بمثابة رد فعل مباشر عن ترشيح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة إلى شرارة لبعث حراك سياسي للشارع الجزائري كتوجه شعبي مطلبي كبير جداً لم يكن يتوقعه أحد من قبل، على الأقل بهذا الزخم وبهذه الحدة، فقد خرج، مطلع مارس، حوالي 16 مليون جزائري من مجموع 35 مليون مقيمين في الجزائر العاصمة بعد أن استيقنوا بأن المؤسسات الأمنية لن تقمع المسيرات، ولم تعد تتوقف عند الرمزية الاحتجاجية، بل أصبحت تطالب بإنتاج واقع سياسي جديد، فانتقل الخطاب بسرعة من فكرة الاعتراض إلى فكرة مشروع التغيير الشامل للنظام كمنظومة حكم برموزه الفاسدة، ومن رد الفعل الاحتجاجي إلى موجة احتجاجية واسعة تقترب من فكرة الثورة السلمية، تتبنى آليات سلمية بمطالب راديكالية.

بعد الاحتجاجات الشعبية، أعلن الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة تأجيل الانتخابات؛ ثم استقال رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى، في 11 مارس، وتم تعيين نور الدين بدوي رئيساً جديداً للوزراء، فحسم الجيش الجزائري موقفه نهائياً من الأزمة، حين طالب نائب وزير الدفاع الوطني الجزائري، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، الثلاثاء 26 مارس 2019، بتفعيل المادة (102) من الدستور الجزائري، التي تنص على تفعيل استحالة ممارسة الرئيس بوتفليقة لمهامه بسبب المرض، وبعد ساعة واحدة فقط من تصريح قائد الأركان الجزائري أحمد قايد صالح، أعلن

الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة استقالته رسمياً، وأثبت البرلمان الجزائري شغور منصب رئاسة الجمهورية يوم 9 أبريل 2019 ليفتح المجال أمام رئيس مجلس الأمة عبدالقادر بن صالح لتولي رئاسة البلاد مؤقتاً لمدة أقصاها 90 يوماً يشرف خلالها على التحضير لانتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد للبلاد، وقد قضت محكمة البليدة العسكرية جنوب العاصمة نهاية سبتمبر بالسجن 15 عاماً بحق سعيد بوتفليقة شقيق الرئيس السابق، وقائدي المخابرات السابقين محمد مدين المدعو توفيق، وعثمان طرطاق، إلى جانب لويزة حنون، الأمينة العامة لـ «حزب العمال» (يسار) بتهمة «التآمر على الجيش والدولة، كما بدأت محاكمة عدد من المسؤولين الجزائريين في نظام عبدالعزيز بوتفليقة السابق بتهم الفساد وإساءة استغلال الوظيفة وتبديد المال العام وتبييض الأموال والرشوة، وتضم اللائحة وزراء ومسؤولين كباراً في الحكومة السابقة مثل أحمد أويحيى، وعبدالمالك سلال، بالإضافة إلى عدد من رجال الأعمال، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي يمثُل فيها مسؤولون بهذا الحجم أمام القضاء بتهم الفساد.

والتحدي الأكبر للحراك الشعبي يتمثل في أهمية الإبقاء على الوحدة الوطنية بين كل مكونات المجتمع بعيداً عن التقسيمات الجهوية والهوياتية، والإجماع الشعبي الجزائري على رفض التدخل الخارجي في شؤون الجزائر، ويرى بعض المتابعين أن الحراك الشعبي ما يزال يعاني من مشكلة التمثيل، أي لا يملك ممثلين عنه ولا متحدثين باسمه، فهذا الأخير يسمح للشعب الجزائري بإيصال مطالبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية للسلطة للتفاوض عليها وكيفية تطبيقها فعلياً حتى لا تبقى مطالبه حبيسة الساحات والشوارع دون تنفيذ.

لقد حافظت مؤسسة الجيش منذ استقلال الجزائر على دور مركزي في الدولة، وشكلت الأساس والمحور لها، وحكمت المؤسسة فعلياً البلاد منذ عهد الرئيس السابق الهواري بومدين إلى عهد عبدالعزيز بوتفليقة، حيث اختارت البقاء وراء الستار، وعدم البروز في الواجهة، وعلى ما يبدو أن المؤسسة العسكرية حريصة على الاستمرار في أداء هذا الدور بعد أن أمسكت بزمام المبادرة السياسية، وتولت الرد على مطالب الحراك والتفاعل معه من خلال بياناتها وخطاباتها المتكررة، وهذا ما يدفع باتجاه حسم سريع للأزمة، لتلافي مزيد من الإرهاق، في ظل بروز مخاوف من انفلات الأوضاع الداخلية أو

دخول قوى موالية للرئاسة على جبهة المواجهة.

وقد دخلت على مؤسسة الجيش تحولات عميقة جراء عدة عوامل، لعل أهمها أزمة التسعينيات التي وضعته كطرف في الحرب الأهلية ودفع الجنود تكلفة غالية، ولا يعتقد بأن القيادات تقبل بإعادة التجربة، بالإضافة إلى ذلك القيادات المتورطة في سفك دماء الجزائريين وهم من كان يطلق عليهم اسم ضباط فرنسا قد أزيحوا بالكلية من المؤسسة العسكرية، وحتى الجنرالات المسيسين بشكل كبير لم يعودوا موجودين على الساحة، بل غالبية قيادات الجيش هم من المتعلمين التكنوقراط الذين لا يتدخلون في السياسة.

ولا يختلف اثنان بأنّ الجيش الجزائري هو أقرب المؤسسات قرباً من روسيا وقياداتها، بحكم العلاقات التاريخية التي ربطت الجزائر بالاتحاد السوفييتي سابقاً والدعم الذي قدمه الاتحاد للقضية الجزائرية إبّان الاحتلال الفرنسي، وعلاوةً على ذلك؛ تلقي غالبية القيادات الحالية للجيش الجزائري تدريباتهم العسكرية في موسكو منذ تولي الرئيس الراحل هواري بومدين الرئاسة عام 1965 إثر انقلاب عسكري على الرئيس الراحل أحمد بن بلة، ولعلّ أبرز تلك القيادات التي تلقت تكوينها العسكري في المدارس العسكرية الروسية قائد أركان الجيش الحالي الفريق أحمد قايد صالح، شأنه في ذلك شأن قائد الحرس الجمهوري الجنرال بن علي بن علي، فضلاً عن سعي النظام السياسي في حد ذاته إلى طلب مساعدة الروس وأخذ الضمانات في حال ظهور متغيرات أخرى تعصف بسلمية الحراك.

كما أن المؤسسة العسكرية تحولت إلى مؤسسة للترقية الاجتماعية، فقد توجه الشباب المتميز بمحض إرادته وأحياناً ضد إرادة أسرته للالتحاق بالجيش بما في ذلك الفتيات، وعلاقة المواطنين مع مؤسسة الجيش تحسنت كثيراً في السنوات الأخيرة، بعد ما اجتهد الجيش في إغاثة الجزائريين عند كل أزمة، بتقديم كل أشكال الدعم، خاصة أثناء تدهور الأحوال الجوية وما تسببه من قطع طرق وحوادث وسقوط مبانٍ سكانية.

وإذا كان الجيش قد بدا حازماً في تجاوز مرحلة بوتفليقة، فإنه حتى الآن لم يستجب لمطالب الحراك في تجسيد المادتين (7) و(8)، وقد قوبل خروج رئيس الأركان في مناسبتين دعا فيهما إلى المشاركة في الحوار السياسي الذي باشره رئيس الدولة، برفض شعبي

واتهامات لقائد الأركان باستمراره في خدمة النظام السابق، في حين يصر المدافعون عن هذا الخيار على أنه الأسلم مقارنة بالمرحلة الانتقالية وما يرافقها من مخاطر، وفي مقدمتها اتهام الجيش بتنفيذ انقلاب عسكري.

أما على المستوى الاقتصادي، فتوضح البيانات الرسمية أن واحداً من كل أربعة مواطنين دون سن الثلاثين عاطل عن العمل، وتشكل هذه الفئة العمرية 70 % من سكان البلاد، فيما يدر النفط والغاز 94 % من إيرادات التصدير و60 % من ميزانية الدولة.

سيناريوهات المستقبل

أ- مسار الاحتواء وتجديد النظام لنفسه:

وهو المسار الذي تحاول السلطة الحالية اتباعه من خلال الاعتراف بشرعية مطالب المحتجين والثناء على سلوكهم السلمي، وتقديم تنازلات مجزأة، حيث يأمل النظام نزع فتيل الاحتجاجات أو ربما كسب الوقت لتقسيم الحركة عن طريق تأجيج الفتنة أو عرض بعض المواقف على بعض قادته والقبول بها لإحباطهم بوعود فارغة وتنازلات ذات حدين، فالإسراع في تأسيس السلطة المستقلة للانتخابات التي ستشرف على الانتخابات على مقاس النظام دون حوار وطني عام أو توافقات واسعة وتجاوز المبادرات السياسية لحل الأزمة وخاصة أرضية عين البنيان، ثم عزوف شريحة واسعة من الكفاءات والهيئات والأحزاب عن الترشح والمشاركة في هذه الانتخابات، سيفضي لا محالة إلى إعادة إنتاج النظام لنفسه وفوز أحد رجال السلطة والاستمرار في نفس السياسة ونفس النهج، ويبقى الرهان في هذا السيناريو على إنهاء الحراك.

ب- مسار العمل والتوافق:

حيث إن إصرار السلطة على إجراء انتخابات رئاسية، يوم 12 ديسمبر 2019، وسط مقاطعة الحراك لهذه الانتخابات وبعض القوى السياسية الفاعلة، وفي ظل الحياد الذي مارسته النخب الأخرى قد يؤدي إلى نسبة مشاركة ضعيفة تفرز رئيساً منقوص الشرعية لا يمكنه المواصلة في حكم البلاد في ظل احتقان وضغط سياسي وأزمة اقتصادية خانقة، وبالتالي هو مضطر في النهاية للدخول في مساومات مع الحراك وبدء حوار مع

المعارضة للقيام بإصلاحات جوهرية من بينها تعديل الدستور وتنظيم انتخابات تشريعية ومحلية مسبقة، حيث تبحث السلطة ومؤسساتها السياسية عن مخرج من أزمتها، وهذا يكون بتقديم المزيد من التنازلات والسماح لجميع النخب والحركات والأحزاب الفاعلة بالانخراط في العملية السياسية والمساهمة في بلورة رؤية توافقية؛ لذا يتوجب في هذا المقام على النخب الجزائرية الاستعداد وترتيب وضعهم الداخلي والانخراط في العملية السياسية ببرامج واضحة تكون مقنعة بحدودها الدنيا لكل الأطراف بشكل يضمن مصالح الجميع، وهنا تنجح السلطة في عملية الانتقال عن طريق المسار الدستوري، وينجح الحراك في تحقيق جزء من مطالبه والذهاب نحو انتقال سلس وتدريجي للسلطة.

10 - المغرب

سياسياً؛ يمكن القول: إن جملة الوقائع والأحداث التي شهدها المغرب خلال عام 2019 بقدر ما حملت نوعاً من الأمل من خلال ملامسة بعض مفاصل العطب البنيوي الذي يعيق تقدم المغرب، إلا أن هناك حالة من الشك والريبة إزاء المنهجية المعتمدة في تدبير هذه الإشكالات، لأن سؤال المنهجية والمضمون السياسي في الكيفية التي سيتعاطى بها المغرب مع مسألة النموذج التنموي الجديد وقضايا أخرى هيكلية مهمة كالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري وغيرها، هي الضامن الأكبر لعدم إفراغ شعار «المرحلة الجديدة» الذي رفعه الملك في خطاباته الأخيرة من مضمونها الإيجابي.

اقتصادياً؛ على الرغم من الإكراهات العديدة التي يواجهها الاقتصاد المغربي، فإنه توجد فرص كبيرة أمام المغرب لتحقيق تقدم اقتصادي متوازن، خاصة إذا باشر المغرب مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الجريئة التي من شأنها القطع مع اقتصاد الريع والامتيازات والفساد والتهرب الضريبي، وإصلاح التعليم ودعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار.

على المستوى الحقوقي؛ يمكن القول: إن السمعة الحقوقية للمغرب قد تضررت بشكل بالغ خلال السنوات الأخيرة، وإذا كانت التدخلات الملكية في عدد من الملفات الحقوقية قد قامت بتصحيح الوضع (مثال العفو عن هاجر الريسوني ومن معها)، فإن هناك ملفات كثيرة ما زالت عالقة وتعزز مسلسل انهيار الثقة بين المواطن والدولة والشعارات الرسمية المرفوعة، ولا يمكن تجاوزها إلا عبر تدشين تجربة إنصاف ومصالحة جديدة.

تعرف قضية الصحراء المغربية العديد من المستجدات الحاسمة، وعلى الرغم من

تحقيق المغرب لمكاسب دبلوماسية مهمة، فإن تثمين هذه المكاسب وترصيدها وتأمينها رهين بمستويين اثنين؛ يرتبط المستوى الأول بكسر احتكار السلطة لتدبير ملف النزاع حول الصحراء المغربية، وفسح المجال أمام القوى الحية والفعاليات المدنية الجادة، أما المستوى الثاني فيرتبط بضرورة تعزيز مسار الانتقال الديمقراطي ومسلسل الإصلاحات الجذرية، لأن المكاسب التي يمكن أن يحققها المغرب في مسار الإصلاح هي الكفيلة بتضييق الخناق أمام نزوعات التجزئة والانفصال.

على مستوى العلاقات الخارجية؛ يستمر المغرب في نهج سياسة الانفتاح والتعاون الإيجابي، لكن في الوقت نفسه يعبر عن حساسية بالغة إزاء القضايا والعلاقات التي تمس استقلالية قراره وسيادته الوطنية، وهذا ما يكسب المملكة احتراماً دولياً.

الخليج العربي

التحديات الكبرى أمام دول الخليج

حمل العام 2019 العديد من التحديات الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي.

بعضها قديم متجدد؛ كالأزمة الخليجية، التي اندلعت منتصف يونيو/ حزيران 2017.

وتطورات الملف النووي الإيراني لا سيما بعد تراجع إيران عن التزاماتها بموجب الاتفاق الدولي لضمان الطابع السلمي لبرنامجها النووي المبرم في عام 2015.

وتذبذب أسعار النفط العالمية، إثر التهديدات الإيرانية لممرات الملاحة الدولية في مضيق هرمز.

وبعضها الآخر جديد مفاجئ كالتطور النوعي لميليشيات الحوثيين التي قصفت المنشآت النفطية لأكبر شركة نفط في المنطقة، وهي أرامكو السعودية.

وكذلك التحدي الجديد ممثلاً في عودة موجات الربيع العربي مجدداً، لا سيما في دول الجوار كالعراق، ودول امتداد النفوذ مثل لبنان، وغيرها من دول المنطقة العربية كالسودان والجزائر.

1 - السعودية

حمل عام 2019 الكثير من المتغيرات والتحديات فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وازدادت حدة الأزمة الدبلوماسية بين السعودية وبعض المنظمات الأممية، غير أن هذه الأزمة ليست الأولى، إذ شهدت الرياض منذ تولي الأمير محمد بن سلمان منصب ولي العهد أزمات دبلوماسية مع دول بينها كندا، وألمانيا، وتركيا؛ بسبب ملفات أبرزها ملف حقوق الإنسان.

ولعل أبرز هذه المتغيرات ما يتعلق بتأثيرات الأزمة اليمنية على المملكة، والإدانات الدولية بسبب ملف حقوقي داخل المملكة، وقضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي التي ما زالت تداعياتها مستمرة على المملكة دولياً، حتى بعد صدور أحكام تم انتقادها من جهات خارجية، أضف إلى ذلك ملف خصخصة جزء من أسهم شركة أرامكو الذي أعلن عنه نهاية عام 2019، وترؤس المملكة لقمة العشرين، وتطلعها المستمر لضمان استقرارها عبر تحالفات تشكلها أو تنخرط فيها.

أما أبرز المتغيرات الخليجية، فقد تمثل باختراق الحوثيين للعمق السعودي وضرب شركة أرامكو لمدة 17 دقيقة بـ25 طائرة مسيرة، في 14 سبتمبر 2019؛ ما تسبب بإيقاف نصف إنتاج المملكة من النفط، أي حوالي 5 % من الإنتاج العالمي.

فيما تناولت «فورين بوليسي» الاحتجاجات الجارية في العراق، وزعمت بأن المتظاهرين قد سئموا الفساد والنفوذ الأجنبي، وتحدثت عن محاولة السعودية الاستفادة منها من خلال توظيف وسائل التواصل الاجتماعي، واعتبرت أن إقالة قائد عسكري يتمتع بشعبية كبيرة من منصبه كانت أحد العوامل التي أدت لاندلاعها، وتشير تقارير صحيفة إلى أن

السعودية تسعى لإذكاء هذه التوترات التي ترى فيها فرصة لإسقاط ما تعتبره حكومة عراقية موالية لإيران، واستخدمت الرياض منصات التواصل لإدامة الاحتجاجات في العراق، وتم إنشاء روبوتات أو برمجيات آلية لاستهداف وسائل الإعلام الغربية، ونشر تغريدات من قبل مستخدمين موالين للسعودية للترويج لشعارات «أنقذوا شعب العراق، أخرجوا إيران»، رغم حجب الإنترنت بالعراق.

وقد اتخذت تركيا، خلال العام 2019، عدداً من الخطوات الحديثة التي يمكن اعتبارها جهوداً لتطبيع العلاقات مع المملكة العربية السعودية، منها: حضور وزير الخارجية التركي للقمة الإسلامية في مكة المكرمة، ومكالمة هاتفية من الرئيس رجب طيب أردوغان بمناسبة عيد الفطر للملك سلمان، وإدانة أنقرة الهجوم الحوثي على مطار أبها السعودي.

بالنسبة لتركيا، تبرز أهمية استمرار تدفق رؤوس الأموال من الخليج في الوقت الراهن، حيث يواجه الاقتصاد التركي تهديدات جديدة بفرض عقوبات أمريكية بسبب إصرار أنقرة على شراء نظام دفاع جوي روسي، علاوة على ذلك؛ فإن استمرار حالة عدم التوافق مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يشكل عقبة أمام استثمارات تركيا وتحركاتها في الشرق الأوسط وأفريقيا.

فيما أدى صدور قرار ملكي بتشكيل «الهيئة العامة للترفيه» في العام 2016، كأحد البرامج التي تضمنتها رؤية المملكة 2030 التي أطلقها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في نفس العام، إلى إشكالات اجتماعية، فقد اختلف الأمر كثيراً مع مجيء المستشار في الديوان الملكي السعودي ورئيس هيئة الترفيه الحالي تركي آل الشيخ، وإطلاق الهيئة فعاليات موسم الرياض الترفيهي 2019، التي استمرت 70 يوماً، موسم سخرت له الهيئة إمكانيات واسعة وكبيرة ووقعت اتفاقيات مع العديد من الفرق الفنية والرياضية العالمية، بينها فرق مصارعة للنساء وعازفي الموسيقى وفرق الرقص والغناء والمسرح وعارضات الأزياء وغيرها، بالتزامن مع ترويج المملكة أن الهيئة تعد من روافد تنويع الاقتصاد في المملكة، وأنها سترفع مساهمة قطاع الترفيه من إجمالي الناتج المحلي من 3 – 6 %، كذلك يعدها ولي العهد محمد بن سلمان استعادة ما وصفه بالحالة الطبيعية للمجتمع السعودي قبل عصر الصحوة الإسلامية، ولكن، إن كان الأمر كما أسماه الأمير

محمد بن سلمان الحالة الطبيعية للمجتمع السعودي قبل عام 1979 كما أفصح عن ذلك في مؤتمر مبادرة المستقبل في أكتوبر 2017، فقد اعترفت هيئة الترفيه أمام مجلس الشورى السعودي بأن من بين الصعوبات التي تواجهها عدم القبول الاجتماعي لما تقدمه الهيئة من أنشطة ترفيهية كما أوردت صحيفة «الرياض»، وقد صاحبت تلك التصريحات حملة اعتقالات واسعة لمشايخ قبلية وعلماء دين مؤثرين في المجتمع، وأكاديميين وشعراء وناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي، في خطوة استباقية لأي نقد لأنشطة الترفيه وسياسات الأمير الشاب.

ويرى مراقبون أن الترفيه حاجة اجتماعية في أي بلد، خاصة في بلد حُرم منها عقوداً، إلا أن اللافت في بلاد الحرمين هو أن الترفيه فرض من الدولة بإصرار على الانتقال من المحافظة التي يتميز بها المجتمع السعودي إلى الانفتاح غير المنضبط، واستيراد ترفيه خارج سياق البيئة العربية الإسلامية، فضلاً عن البيئة السعودية، ومحاولة تطبيعه في المجتمع بالقوة، وهو ما يفسر حملات الاعتقالات المنددة بهذا النوع من الترفيه.

فيما يبدو أن هناك عوامل عدة جعلت المملكة تقدم على إعادة تشكيل هوية المجتمع السعودي بما يتناسب مع توجهاتها السياسية الجديدة في المنطقة، وتحسين صورة النظام السياسي السعودي في الدوائر السياسية والإعلام الغربي، بما يتناسب مع الصورة الجديدة التي تُطرح لإعادة تشكيل الشرق الأوسط الجديد، ضمن ما يسمى بـ «صفقة القرن» التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية بتعاون مع دول عربية عدة من بينها السعودية.

وقد كانت السعودية –ولازالت– عرضة لانتقادات حادة منذ عام 2018 عقب مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، في 2 أكتوبر 2018، على يد عناصر سعوديين داخل القنصلية السعودية في إسطنبول.

وقد أصَّلت السلطات السعودية الاعتقالات، والمحاكمات –بحسب تقارير دولية– والإدانات بحق المنشقين والنشطاء السلميين في عام 2019، بما فيها حملة واسعة منسقة ضد نشطاء حقوق المرأة.

ولأول مرة، توجه انتقادات حادة للسعودية –بشكل رسمي– في مجلس حقوق الإنسان

الدولي، حيث وجهت أكثر من 30 دولة غربية انتقادات صريحة إلى السعودية بسبب ملف حقوق الإنسان في المملكة، وفي جنيف (7 مارس/ آذار 2019) دعت تلك الدول الرياض، في بيان، إلى إطلاق سراح الحقوقيات المعتقلات، وإلى القيام بتحقيق شفاف ومستقل بشأن مقتل خاشقجي.

وقد سعت المملكة العربية السعودية لتعزيز قوتها الإقليمية، بإنشاء ائتلافات وتحالفات غير رسمية متعددة الأطراف، شأن التحالف العربي في اليمن، الذي أُعلن في مارس 2015، وتبعه التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب في ديسمبر 2015، وكان آخرها تحالف شكلته الرياض ضد قَطر في يونيو 2017، في محاولة لإجبار دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي الإذعان لخطها السياسي، ثم تم الإعلان عن تشكيل قيادة عسكرية موحدة لدول مجلس التعاون مقرها الرياض.

اقتصادياً؛ يعدُّ طرح شركة أرامكو أحد روافع التحوّل الاقتصادي، وسيسهم في زيادة حجم تدفقات الاستثمار، ويساعد في تحقيق أهداف رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد قطاعياً وتقليل اعتماد الموازنة على النفط، إلى جانب هذا سيزيد من الإفصاح والشفافيَّة ويرفع من تنافسيَّة الأصول الماليَّة السعوديَّة، وبغلق باب الاكتتاب اكتسبت أرامكو السعودية حوالي 300 مليار دولار من حيث قيمتها منذ طرح أسهمها لأول مرة في السوق المالية، في أكبر اكتتاب عام أولي في تاريخ الشركة، وأصبحت بذلك أرامكو الشركة الأكثر قيمة في العالم، متفوقة على شركة آبل، التي تبلغ قيمتها نحو 1,2 تريليون دولار.

وقد أظهرت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي زيادة الاستثمارات الخارجيَّة المباشرة، وبلغت 450 مليار دولار بنهايّة الفصل الثاني من عام 2019، وعدد الرخص الاستثماريَّة الأجنبيَّة الجديدة بلغت 800 رخصة جديدة، وهي مؤشرات تؤكد جاذبيَّة السعوديَّة الاستثمارات، وقد احتلت السعوديَّة المرتبة الأولى في مؤشر التنافسيَّة الذي يعتمد قياس استقرار مؤشرات الاقتصادي الكلي المعتمد على السيطرة على معدلات التضخم وحجم الديون، وتقدمت ثلاثة مراكز في مؤشر التنافسيَّة العام لتحتل المرتبة 36 عالمياً والثالثة عربياً، هذا التطوّر الكبير والمتسارع في جاذبيَّة وتنافسيَّة الاقتصاد سيسهم في تحقيق أهداف رؤيَّة 2030.

2 - الإمارات

في مطلع يوليو 2019، أعلنت الإمارات انسحابها من المشهد اليمني فجأة ودون أي تنسيق مع القوات الحكومية الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي، التي تمكنت في العاشر من أغسطس 2019، عبر المجلس الانتقالي الجنوبي، من السيطرة على العاصمة اليمنية المؤقتة عدن، بعد أن بسطت سيطرتها عبر القوات الموالية لها على معظم المناطق الحيوية (يحظى قادته عيدروس الزبيدي، ونائبه هاني بن بريك بدعم سلطات أبوظبي، ويرفع كلاهما شعار انفصال الجنوب عن الجمهورية اليمنية).

وفي 27 ديسمبر 2018، أعلنت دولة الإمارات عودة العمل بسفارتها في دمشق، فيما ألقت دولة الإمارات بثقلها في المشهد السوداني عقب الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، وعملت على دعم المجلس العسكري الانتقالي لاحتواء الثورة الشعبية في السودان، وقد نشرت تقارير إعلامية قبيل فض الاعتصام بأيام، تفيد بزيارة رئيس المجلس العسكري الانتقالي عبدالفتاح البرهان كلاً من مصر والإمارات، كما زارهما نائبه –وهو قائد قوات الدعم السريع– محمد حمدان (حميدتي).

وفي ليبيا، تواصل قوات حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دولياً، تقدمها في الصراع مع قوات حفتر المدعوم إماراتياً، فبعد مرور شهرين من خسارتها لمدينة غريان الإستراتيجية، شنت قوات حفتر هجوماً ثانياً واسعاً للسيطرة على هذه المدينة الجبلية، التي كانت في يوم ما مركزاً لقيادة عملياتها العسكرية لاقتحام العاصمة الليبية طرابلس؛ لكنها مُنيت بخسارة فادحة بعدما تمكنت قوات «الوفاق» من صده، كما أن الأخيرة استعادت عدة قرى ومناطق خسرتها في بداية الهجوم، ولم تكتفِ قوات «الوفاق» بذلك بل شرعت في التحضير للسيطرة على ترهونة (90 كيلومتراً جنوب شرقي طرابلس)،

للقضاء على آخر نقطة ارتكاز تنطلق منها قوات حفتر لشن هجماتها على طرابلس، وتشكل هزيمة حفتر في استعادة عاصمة جبل نفوسة (الجبل الغربي) نكسة جديدة، تعكس حالة انحدار لهجومه على طرابلس، منذ 4 أبريل 2019، وسط توقعات بانهيار معنويات قواته وانقسام مرتقب وتشظيها فيما بعد، وكان أحد العسكريين التابعين لقوات حفتر قد أقر بأن طائرات إماراتية مسيرة شاركت في الهجوم الأخير الذي استهدف مدينة غريان.

التحالف مع السعودية:

هناك الكثير من الغموض حول طبيعة العلاقات بين السعودية والإمارات ففي 20 أغسطس/ آب 2019، أورد تقرير لشبكة «CNN» أن التصدعات قد بدأت تظهر في الشراكة بين السعودية والإمارات بعد دخول حملة اليمن مرحلة من الجمود وانسداد الأفق، ويشير التقرير إلى أن السعودية والإمارات متفقتان على مواجهة إيران وتأثيرها في المنطقة، وتدعمان العقوبات الأمريكية المشددة ضد طهران، رغم تبني الإمارات أساليب مختلفة في التعامل مع إيران، فهي تحاول تجنب المواجهة معها، لكن موقفهما من اليمن يبدو مختلفاً، فالإمارات تدعم القوات الانفصالية في الجنوب ضد حكومة هادي الشرعية، وتحاول السيطرة على الموانئ اليمنية، وهو ما يشكل خلافاً مكتوماً بين الحليفين دون أن يظهر إلى العلن.

وفي الوقت الذي حاول فيه القادة السعوديون والإماراتيون التقليل من شأن هذا الصدع، يوضح القتال الذي شهدته عدن في أغسطس 2019 أن المقاربات السعودية والإماراتية للصراع اليمني اختلفت كثيراً عما كانت عليه في بداية تدخل التحالف في الحرب الأهلية في اليمن في مارس/ آذار 2015، حيث تعد الأولوية الأولى للسعودية تأمين حدودها الجنوبية ضد الحوثيين، الذين تلقوا الدعم من إيران، المنافس الإقليمي للمملكة؛ لذلك ركزت الرياض جهودها على محاربة الحوثيين في الشمال، ودعمت حكومة عبد ربه منصور هادي باعتبارها الكيان الوحيد الذي يستحق الاعتراف الدولي، على النقيض من ذلك؛ سعت الإمارات إلى تعزيز دورها في الصراع لتوسيع نطاق وصولها

العسكري والاقتصادي إلى القرن الأفريقي ومضيق باب المندب، وهو رابط حيوي على طريق التجارة العالمية، وفي حين ينظر كل من القادة السعوديين والإماراتيين إلى إيران كتهديد خطير، إلا أن الإمارات تظل أكثر عرضة للضرر في أي مواجهة بسبب قربها الجغرافي وعلاقاتها التجارية الكبيرة مع الجمهورية الإسلامية، وشجع هذا الواقع نهجاً إماراتياً أكثر واقعية تجاه إيران؛ فبينما تنضم الإمارات إلى السعودية في إدانة النفوذ الإيراني والنشاط العسكري في المنطقة، فإنها تحافظ على علاقات دبلوماسية بشكل أو بآخر مع إيران.

وتشكل الإستراتيجيات السعودية والإماراتية المتباينة عقبة رئيسة أمام التفاوض على تسوية سياسية دائمة في اليمن؛ حيث أدت الخلافات حول هيكل الدولة المستقبلية بين الحليفين إلى عرقلة عملية الانتقال السياسي خلال حقبة ما بعد الربيع العربي الذي أدى إلى استقالة الرئيس علي عبدالله صالح، وفشلت عملية الحوار الوطني بعد أن رفض كل من الحوثيين والجنوبيين نتائجها؛ الأمر الذي فتح بدوره الباب أمام الحوثيين للسيطرة على العاصمة صنعاء عام 2014؛ وبالتالي، ستحتاج التسوية السياسية في المرحلة القادمة إلى معالجة هذه السياسات المتباينة بين السعودية والإمارات، حيث تبدوان غير متفقتين بشأن المسارات المستقبلية في اليمن.

في الوقت الذي يبدو فيه أن الإمارات تتفق مع المملكة العربية السعودية في إبداء المخاوف تجاه إيران واعتبارها الخطر الأول الذي يهدد أمن واستقرار دول الخليج، إلا أن الوقائع ميدانياً تشير إلى تحلل الإمارات من هذه المواقف وممارسة سلوك مختلف في مسار علاقاتها مع إيران خلال عام 2019، ففي يوليو/ تموز 2019 عندما زار وفد عسكري إماراتي العاصمة طهران، التي جرى تفسيرها بعلاقة جيدة في محيط مضطرب بعد استهداف ناقلات في مياه الخليج العربي قبالة الفجيرة، ورفضت أبوظبي توجيه الاتهامات لطهران بالضلوع في تلك الهجمات، فيما وجهت السعودية والولايات المتحدة وبريطانيا الاتهامات بشكل مباشر إلى الحرس الثوري بالضلوع في الهجمات، وأكد المتحدثون الإيرانيون منذ يوليو/ تموز وحتى أكتوبر 2019 استمرار الزيارات بين الدولتين، ونفت طهران ذلك لاحقاً، دون صدور أي تصريح من الحكومة الإماراتية.

وفي 20 أكتوبر 2019، قال عضو في البرلمان الإيراني: إن دولة الإمارات أفرجت عن 700 مليون دولار من أموال إيرانية كانت مجمدة في بنوك الإمارات، وأشار إلى أن العلاقات المالية بين البلدين تحسنت في الآونة الأخيرة.

ومطلع أغسطس 2019، وقَّعت إيران والإمارات مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بمجال أمن الحدود البحرية، في خطوةٍ وصفها مراقبون بـ «طعنة في ظهر السعودية»، وسبق ذلك انسحاب الإمارات من اليمن بشكل مفاجئ، رغم أنها القطب الثاني في التحالف الذي شكلته السعودية لإعادة الشرعية إلى البلاد.

وخلال العام 2019، بلغ حجم التجارة غير النفطية بين إيران والإمارات 16,83 مليار دولار، بارتفاع بلغ 21,18 % مقارنة بالعام 2018، وفقاً لإحصائيات إدارة الجمارك الإيرانية، ووفق تقديرات صادرة عن وزارة الخارجية الإيرانية؛ يعيش في الإمارات من 400 – 500 ألف إيراني، نسبة كبيرة منهم من التجار ورجال الأعمال، في حين نقلت «وكالة أنباء فارس» عن إحصاءات صادرة عن دائرة الأحوال الإيرانية أن عدد الإيرانيين المقيمين في الإمارات يبلغ 800 ألف نسمة، وهناك 4 جامعات إيرانية في الإمارات، وما يزيد على 30 ألف طالب إيراني يتلقون تعليمهم في الإمارات، وتعتبر حركة الطيران بين البلدين نشطة جداً، إذ توجد 200 رحلة طيران أسبوعية بين الإمارات وإيران، منها 50 رحلة أسبوعية بين طهران ودبي، وفق إحصاءات وزارة الخارجية الإيرانية.

شهدت العلاقات الإماراتية – الإسرائيلية تطوراً ملحوظاً خلال عام 2019، بحيث يمكن القول: إنه عام التطبيع مع «إسرائيل».

فقد ختم محلل إسرائيلي شهير مقالاً له آخر أسبوع في عام 2019، بعد أن سرد عدداً من مظاهر التطبيع بين كيانه وأبوظبي، بالتساؤل قائلاً: هل يشهد العام القادم (2020)، الاحتفال بعيد «الحانوكاة» العبري في أبوظبي، بعد أن قدمت الأخيرة التهنئة علناً لأول مرة لـ «إسرائيل» بهذا العيد؟ وقد نقلت «ذا ناشيونال» التي تصدر من أبوظبي عن أنور قرقاش تأكيده أن قرار العرب بعدم التواصل مع «إسرائيل» كان قراراً «خاطئاً للغاية»، وتوقع قرقاش زيادة التواصل بين الدول العربية و«إسرائيل» من خلال اتفاقات ثنائية صغيرة وزيارات، أما القناة «13» العبرية، فقد كشفت أن التحالف الإسرائيلي – الإماراتي

بدأ مبكراً قبل 20 عاماً، وشمل تعاوناً أمنياً ودبلوماسياً واقتصادياً واسعاً معظمه بقي سرياً، ثم جاء «التهديد النووي من طهران» ليعزز هذا التحالف.

أما وكالة «أسوشيتد برس»، فكانت كشفت عن الكنيس اليهودي السري الموجود بدبي ونشاطه لفائدة اليهود الموجودين في البلاد، وهو أول كنيس يعمل بشكل كامل في شبه الجزيرة العربية منذ عقود، ونقلت عن رئيس الجالية اليهودية في الإمارات روس كريل قوله: رؤيتنا المستقبلية هي أن تكون الإمارات مكاناً تزدهر فيه حياة اليهود. أما فيما يتعلق بملف التطبيع الأمني والعسكري، بلغت قوة العلاقة بين أبوظبي وتل أبيب درجة أن يهدد وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، في ديسمبر 2019، إيران بـ «جبهة سعودية إماراتية أمريكية» حال تجاوزها «الخط الأحمر»، قائلاً: «لا يمكنني الخوض في التفاصيل، لكن لدينا مصالح مشتركة»! ومن جهته، كشف موقع «ميدل إيست آي» في عام 2019، عقد لقاء أمني في عاصمة خليجية، أوائل ديسمبر 2018، جمع مدير جهاز «الموساد» وقيادة استخبارات كل من السعودية والإمارات ومصر، للتصدي لنفوذ تركيا وإيران، وإعادة تأهيل الأسد، وأوضح نتنياهو، في تغريدة كُتبت باللغة العربية على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أنه «آن الأوان لتحقيق التطبيع والسلام»، وجاءت تغريدة نتنياهو، تعليقاً على تغريدة لوزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد، الذي شارك على حسابه مقالاً بعنوان «إصلاح الإسلام: تحالف عربي-إسرائيلي في طور التشكُّل بالشرق الأوسط»، ويتحدث المقال عن «رسم خرائط جديدة للعقل المسلم، في الوقت الذي تتلاشى فيه الكراهية القديمة»، كما يتضمن المقال اعترافاً إماراتياً رسمياً بوجود كنيس يهودي في دبي.

3 - قطر

شهدت دولة قطر في العام 2019 الكثير من المتغيرات والتحولات على وقع الأزمة الخليجية التي دخلت عامها الثالث، واستخدمت قطر، تلك الدولة الصغيرة، كل قوتها الناعمة لتتكيف مع الحصار والمقاطعة التي فرضت عليها منذ مطلع يونيو 2017، التي أخفقت في تحقيق أهدافها المعلنة.

وفيما خسرت قطر الكثير بفعل الأزمة، حققت بعض الإنجازات على الرغم من خطورة التحديات، بفعل حرصها على تفعيل أدواتها من القوة الناعمة، كإستراتيجية لكسر الحصار، ومن ذلك إعلانها، في 2 يناير/ كانون الأول 2019، أن جمهورية الهند ستكون الشريك الرسمي لها خلال العام الثقافي 2019، ومثَّل هذا الإعلان إيذاناً بانطلاق برنامج حافل بالمعارض والمهرجانات والمسابقات والفعاليات الهندية والقطرية التي أقيمت في كلا البلدين على مدار عام كامل.

وسعت قطر لممارسة دور أكبر على المستوى الدولي، ففي 22 يناير 2019، استضافت مباحثات السلام بين الأمريكيين وحركة «طالبان» بعد أيام من تهديد الحركة بالانسحاب من المفاوضات بسبب إصرار واشنطن على إشراك الحكومة الأفغانية، وبعد ساعات من تبني «طالبان» هجوماً راح ضحيته عشرات القتلى من قوات الأمن.

وعلى الرغم من استمرار الأزمة مع السعودية، فإن قطر أدانت الهجمات التي تعرضت لها المنشآت التابعة لشركة أرامكو.

وفي 2 يونيو 2019، أعلنت قطر رفضها بيانَيْ قمة مجلس التعاون والقمة العربية، لأن بعض بنودهما تتعارض مع السياسة الخارجية للدوحة؛ فيما أصرت قطر على الحوار بلا

شروط مع أطراف الأزمة الخليجية، وصرحت في أكثر من مناسبة أنها لم تعد بحاجة لعودة العلاقات مع دول الحصار في حال لم توافق الأخيرة على شروطها.

وفي منتصف ديسمبر 2019، تجاوبت قطر مع الدعوة للمصالحة وكسرت الجمود مع السعودية، حيث كشفت عن إجرائها مباحثات مع السعودية لإنهاء الأزمة الخليجية المستمرة منذ أكثر من عامين، وأعرب وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، عن أمله في نجاح المباحثات، وقال: إن الدوحة مستعدة لدراسة مطالب خصومها في الخلاف الخليجي، لكنها لن تدير ظهرها لحليفتها تركيا.

اقتصادياً؛ سجلت موازنة قطر فائضاً لعام 2019 بقيمة 4,3 مليار ريال قطري.

وعلى الرغم من أن تقرير خبراء صندوق النقد الدولي، في يونيو 2019، حمل رؤية متفائلة عن الاقتصاد القطري فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، لتكون بحدود 2.6% في عام 2019، مقارنة بـ2,2 % عام 2018، إلا أن التقرير لا يزال يتخوف من اضطرابات سوق النفط، وآثارها السلبية على اقتصاد قطر، نظراً لاعتماد الاقتصاد بشكل رئيس على الإيرادات النفطية.

فالأوضاع غير المستقرة على الصعيد الإقليمي، التي تنذر باندلاع حرب في أي وقت، تجعل المورد الوحيد والرئيس للإيرادات القطرية معرضاً للتأثير السلبي بشكل كبير، وبخاصة أن منابع النفط في الخليج أصبحت مستهدفة بنسبة كبيرة، على الرغم من أن قطر تسعى للنأي عن دائرة الخطر، بتحسين علاقاتها مع إيران، وخروجها من تحالف الخليج للحرب في اليمن، ولعل ما نشر من تصريحات الرئيس الأمريكي ترمب في يوليو 2019 أثناء زيارة أمير قطر لأمريكا، يوضح الالتزامات القطرية تجاه توفير متطلبات الدفاع والأمن، حيث صرح ترمب بأن قطر أنفقت نحو 8 مليارات دولار على توسعة القاعدة العسكرية الأمريكية لديها.

وتجدر الإشارة إلى أهمية ما تمتلكه قطر في صندوقها السيادي الذي تقدر أصوله الرأسمالية بنحو 350 مليار دولار، وهي بلا شك موزعة على مجالات مختلفة، إلا أن غالبيتها في القطاعات الريعية والخدمية.

وفي مؤتمر صحفي عقده وزير الطاقة القطري، سعد بن شريدة الكعبي، صرح

بأن الدوحة ستنسحب من المنظمة اعتباراً من كانون الثاني 2019، مشيراً إلى أن بلاده أبلغت المنظمة بقرارها، وعزى الوزير القطري سبب الانسحاب إلى أن بلاده تسعى إلى التركيز على تنمية وتطوير وزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، من 77 إلى 110 ملايين طن سنوياً، بموجب خطة أعلنت عنها مؤخراً، لكن الوزير القطري لم يشر إلى علاقة «الأزمة الخليجية» بانسحاب قطر من «أوبك»، وقال عبدالله بن حمد العطية، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة القطري الأسبق: قرار قطر بالانسحاب من منظمة «أوبك» كان قراراً صائباً؛ لأن قطر لم تستفد في السنوات الأخيرة من هذه المنظمة؛ لذلك انسحبت، ولأن «أوبك» بدأت تفقد حتى مصداقيتها بسبب تدخل السياسة في المنظمة ومحاولة طبخ القرارات الإستراتيجية خارج المنظمة ودون الرجوع للمنظمة، وأصبحت «أوبك» هامشية، أو فلنقل استعراضية.

كما سارعت قطر للمشاركة في القمة الماليزية، التي عقدت في 18 ديسمبر2019، بمشاركة كل من تركيا وماليزيا وإيران لعلها تبني شراكات دولية جديدة عوضاً عن منظومة مجلس التعاون التي أصابها الشلل التام منذ الأزمة الأولى التي تم فيها سحب سفراء دول الأزمة من الدوحة في عام 2014.

وقد أدارت قطر الأزمة على الصعيد الإعلامي بشكل جيد رسم لها صورة ذهنية إيجابية من خلال قوتها الناعمة ممثلة في شبكة «الجزيرة» الإعلامية، واستطاعت أن تنال من أطراف الأزمة إعلامياً، وهو ما يسلط الضوء على التأثير الكبير الذي تصنعه قوة ناعمة كالإعلام لدولة صغيرة مثل قطر.

4 - الكويت

شهد العام 2019، خلال شهر أغطس، سابقة تعد الأوسع من نوعها على مستوى الكويت، وهي صدور قرار من الحكومة الكويتية يقضي بتحويل عشرات القياديين الذين يعملون في أربع جهات حكومية إلى النيابة العامة، للتحقيق في شبهات تورطهم في قضايا فساد في المؤسسات التي يعملون فيها، الجهات المشمولة بقرار التحويل إلى النيابة العامة هي: وزارة الأشغال، ووزارة المالية، ومؤسسة البترول الكويتية، وبلدية الكويت، وغالبية القضايا تتمثل في تربّح بشكل غير شرعي من الوظيفة، بالإضافة إلى شبهات فساد بتعيينات الوظائف في هذه الجهات، وهو ما تطلب تحويلهم إلى جهات التحقيق لكشف ملابسات هذه القضايا.

في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، كشف وزير الدفاع الكويتي الشيخ ناصر الصباح عن الاستيلاء على نحو 800 مليون دولار من صندوق لمساعدة العسكريين، وأوضح المتحدث باسم الحكومة طارق المزرم أن استقالة الحكومة كانت بسبب انتقادات في البرلمان طالت وزراء عديدين لسوء إدارتهم.

على وقع قضية الفساد الأخيرة التي شغلت الرأي العام الكويتي التي عرفت إعلامياً بقضية «صندوق الجيش» وحظر القضاء الكويتي النشر في وقائعها، قدمت حكومة الشيخ جابر المبارك استقالتها، ثم كلف الشيخ جابر المبارك مجدداً بتشكيل الحكومة الجديدة لكنه اعتذر عن قبول المهمة، وتكليف الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح رئيساً لمجلس الوزراء الكويتي.

وانتهت جهود التقصِّي الحكومية، وفق مصادر حكومية رفيعة، إلى أن أعداد «البدون»

انحصرت إلى ما دون 15 ألف شخص فقط، وأن أعداد «البدون» كانت قبل الغزو العراقي تقدر بـ220 ألفاً، ثم انخفضت إلى 117 ألفاً في أعقاب التحرير، وبحسب المصادر؛ فإن البدون «السعوديين» هم الأقل تعقيداً من حيث الوضع الاجتماعي والإنساني والمعيشي، وسيحظون بمعاملة المواطن الخليجي، وقد اعتبرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أنه منذ أكثر من 50 عاماً، يعيش مجتمع البدون، البالغ عددهم بين 88 ألفاً و106 آلاف شخص عديمي الجنسية يطالبون بالجنسية الكويتية، في مأزق قانوني.

وبعد 5 سنوات من الإجـراءات الحكومية في تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد، استطاعت الكويت القفز من قاع مؤشر «نزاهة الدفاع الحكومي» لتصعد درجة واحدة وتستقر في المرتبة «E» التي تعني أنها «عالية الخطورة»، الكويت التي تنفست الصعداء، بالخروج من القاع إلى درجة أعلى، بعد أن تفوقت على 8 دولة عربية، هي الإمارات والأردن وقطر والسعودية والمغرب وعمان والجزائر ومصر، دخلت تصنيفاً جديداً مع 3 دول عربية، هي لبنان وفلسطين والإمارات، في مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي (GDI) الذي يقيس جودة الضوابط المؤسسية لإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات الدفاع والأمن.

وخلال العام 2019، تحركت الدبلوماسية الكويتية في محيطها الدولي بمرونة وإيجابية، واتسم أداؤها بالتجاوب مع مشكلات المنطقة والتفاعل مع محيطها الإقليمي، وأدت –ولا تزال– دور الوساطة في الأزمة الخليجية، وبذلت الكثير من المساعي لحل الأزمة وتقريب وجهات النظر بين أطراف الأزمة، وحاولت رأب ما تصدع في منظومة مجلس التعاون الخليجي بفعل تداعيات الأزمة، وقد تعدت الكويت دور الوساطة في الأزمة الخليجية لتقوم بوساطة على مستوى أكبر، حيث أكدت الكويت رسمياً، أوائل نوفمبر 2019، أنها سلمت رسالة من إيران إلى كل من السعودية والبحرين في محاولة لرأب الصدع بين طهران من جهة وكل من الرياض والمنامة من جهة أخرى.

وتشير الدراسات إلى أن مؤشر الثقة بين الكويت والعراق يعتبر الأفضل منذ مرحلة ما قبل الغزو؛ أي منذ 30 عاماً، وقد مكّن تعزز مؤشر الثقة من تحفيز وتيرة التقارب والتفاهم بين البلدين أكثر من أي وقت مضى.

وتتلخص أهم احتمالات إيجابيات نتائج التقارب الكويتي العراقي في دعم رؤية

الكويت التنموية المستقبلية 2030.

كما أكدت الكويت استمرارها في رفض التطبيع مع «إسرائيل»، حيث أعلن نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله، في 15 فبراير 2019، أن موقف الكويت واضح في رفض التطبيع مع «إسرائيل»، وأنها «ستكون آخر من يطبع» معها، معتبراً أنه «واهم من يعتقد أن الصورة الجماعية في مؤتمر وارسو»، حول الشرق الأوسط، تعني تغييراً في موقف الكويت «الراسخ والرافض للتطبيع».

اقتصادياً؛ استمر السعي الكويتي لتنفيذ الإستراتيجية النفطية (المستمرة حتى عام 2040)، والهادفة إلى إنتاج نحو 4 ملايين برميل نفط يومياً، حيث تعمل الكويت على استكشاف الحقول الجديدة، وتطوير البنية التحتية للمصافي النفطية، حيث يعتمد اقتصاد الكويت على الصناعة النفطية، ويشكل أكثر من 90 % من الإيرادات الحكومية، ويبلغ إنتاجها النفطي 2,8 مليون برميل يومياً، ويتوقع تسجيل عجز مالي في العام المالي الحالي الذي ينتهي في 31 مارس/ آذار 2020 بنحو 25,5 مليار دولار.

5 - عُمان

أظهرت السياسة الخارجية العُمانية اتجاهاً ثابتاً ومستمراً منذ سنوات، وجسّد الخطاب السياسي العُماني موقفاً عملياً تجاه الأزمات الإقليمية والدولية، حيث تمارس السياسة الخارجية العُمانية في المنطقة دوراً داعماً للاستقرار اعتماداً على الحياد الإيجابي، ودبلوماسية الوساطة، والتركيز على الحلول السلمية في حل الصراعات، خاصة أن السلطنة تتمتع بموقع جغرافي وإستراتيجي بين الخصوم الرئيسين في منطقة الخليج.

وعلى الرغم من إشكالية موقف سلطنة عُمان من القضية الفلسطينية، الذي يبدو ملتبساً بسبب الزيارات الإسرائيلية المتكررة للسلطنة خلال العامين 2018 و2019، فإن وزير الشؤون الخارجية يوسف بن علوى، في مارس 2019، علق على ذلك بقوله: «إن الزيارات الإسرائيلية ليست الأولى بل هي الثالثة، والسلطنة لا تتوسط لأحد، وإنما لثقة الدولتين بالسلطنة وسياساتها لُجئ إليها للمشورة، والقضية الفلسطينية معقدة ليست جغرافياً، بل مع الزمن، وهي تعقيدات تاريخية صعب الاتفاق عليها»، وزار «نتنياهو» سلطنة عُمان، أواخر العام 2018، في زيارة هي الأولى لشخصية إسرائيلية بهذا المستوى منذ زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي «إسحق رابين» في عام 1994، و«شمعون بيريز» في عام 1996، عندما كان يشغل منصب القائم بأعمال رئيس الوزراء، ووقع الجانبان اتفاقية لفتح مكاتب تمثيلية تجارية بين البلدين، وأكد وزير الخارجية العُماني أن السلطنة تعد هذه القضية «خطاً أحمر، وهي لا تبيع ولا تشتري في القضية الفلسطينية»، وأن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ضرورة إستراتيجية ليست فقط للفلسطينيين، وإنما لمحيطها بالكامل.

وخلال عام 2019، مارست كذلك سلطنة عُمان دور الوساطة وكهمزة وصل لتخفيض التصعيد بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ففي 5 سبتمبر 2019، اتصل وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو» بالسلطان «قابوس»، وبحث معه أوضاع المنطقة، حسب بيان نشرته وزارة الخارجية الأمريكية، أعقبته بعد ذلك زيارة لوزير الشؤون الخارجية العُماني «يوسف بن علوي» لإيران، حيث التقى وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف»، وكشفت وزارة الخارجية العُمانية، في بيان لها، أن المباحثات تركزت حول العلاقات الثنائية والتطورات في المنطقة وآخر المستجدات على الساحة الدولية، كما ذكرت مواقع إخبارية إيرانية أن بن علوي حمل معه رسالة من الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في زيارته المفاجئة إلى طهران.

وفي 17 نوفمبر 2019، خلال الاحتفال العالمي للتسامح المُقام في العاصمة الإندونيسية جاكرتا، أعلنت سلطنة عُمان عن «مشروع إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني»، ويتضمن المشروع ثلاثة أبعاد ضرورية لإعادة التوازن، يتمثل الأول في تحسين حياة البشر، والبعد الثاني في اعتماد منظومة أخلاق عالمية، أما البعد الثالث فيتمثل في رعاية القيم الروحية للإنسان، وتتمثل المرتكزات الحضارية للتعارف للمشروع في ثلاثة أبعاد مهمة يقترح من خلالها التركيز على ثلاثية حضارية إنسانية لتحقيق التعايش والتعارف بين البشر، وهي: العقل والعدل والأخلاق.

وفي 21 فبراير/ شباط 2019، وقعت سلطنة عُمان على اتفاقية الدفاع المشترك بين السلطنة والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية، كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون لتطوير الروابط المشتركة بين البلدين يوم 22 مايو/ أيار 2019، وكانت السلطنة قد أقامت شراكة إستراتيجية بينها وبين الصين في مايو/ أيار عام 2018.

وقد دفعت الأوضاع الإقليمية غير المستقرة، لا سيما الأزمة الخليجية الأخيرة التي نشبت مطلع يونيو/ حزيران 2017، سلطنة عُمان إلى توثيق علاقاتها الخارجية، والبحث عن حلفاء دوليين، ويبدو أنها لا تكثرت كثيراً لتجميد أو حتى انفراط عقد مجلس التعاون الخليجي الذي يعاني من حالة من الجمود غير مسبوقة لا سيما إزاء الأزمة الخليجية الراهنة.

وتبدو خيارات سلطنة عُمان في سياستها الخارجية وشراكاتها الدولية صعبة ومتناقضة، ففي الوقت الذي تقيم فيه علاقات قوية مع إيران، تبرم اتفاقية عسكرية أمريكية، تزيد الخيارات المتاحة أمام الجيش الأمريكي داخل المنطقة في مواجهة أي نوعٍ من الأزمات مع إيران؛ حيث يُعَدُّ ميناء الدقم العُماني مثالياً للسفن الكبيرة، فضلاً عن أنه كبيرٌ بما فيه الكفاية ليسمح بدوران حاملات الطائرات، بحسب مسؤولٍ أمريكي حيث قال: «الميناء جذابٌ للغاية؛ نظراً لموقعه الجغرافي الإستراتيجي خارج مضيق هرمز».

6 - البحرين

عقد «جاريد كوشنر»، صهر الرئيس الأمريكي «دونالد ترمب»، «ورشة المنامة» (25 و26 يونيو 2019) لإعلان الجانب الاقتصادي مما يسمى «صفقة القرن»، بحضور عربي ودولي منخفض المستوى، ولم يحضر أي من الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية، وحضر صحفيون إسرائيليون مؤتمر البحرين بعدما حصلوا على تصريح خاص من البيت الأبيض.

ختمت «ورشة البحرين» ولم تعلن عن جمعها لمبلغ 50 مليار دولار، أو عمّن تَعهّد، وبكم، وتحدث البيان الختامي عن «تفاؤل كبير» حول التنمية الاقتصادية والاستثمار لصالح الشعب الفلسطيني، دون أن يترجم لوقائع بعيداً عن العبارات الإنشائية.

في 27 يونيو/ حزيران 2019، اقتحم العشرات سفارة المملكة البحرينية في بغداد ورفعوا العلمين العراقي والفلسطيني بعد إنزال العلم البحريني.

اقتصادياً؛ وعلى الرغم من تنفيذها تعديلاً كبيراً في المالية العامة، فإن انخفاض أسعار النفط وصل بعجز الموازنة في البحرين إلى 17,8 % من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفع الدين الحكومي إلى 82 % من الناتج المحلي، رافقه تباطؤ نموّ الودائع المصرفية والقطاع الخاص بالمملكة، فيما شهدت الديون العامة للمنامة قفزات متتالية؛ فخلال 10 سنوات (2009 – 2019) نما الدين العام لمملكة البحرين بنسبة 1381 %، وأعلن ديوان الرقابة المالية ارتفاع الدين العام في البحرين إلى قرابة 14 مليار دينار (حوالي 37 مليار دولار أمريكي) أي ما يمثل نسبة 106 % من إجمالي الناتج المحلي.

7 - اليمن

خلال العام 2019، شهدت عدن والمحافظات الجنوبية معارك طاحنة بين قوات الجيش الوطني التابعة للشرعية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات، الذي انتهى بإسقاط العاصمة المؤقتة عدن واجتياح محافظتي لحج وأبين، ما وصفته الحكومة الشرعية بأنه انقلاب مسلح مدعوم من الإمارات.

وفيما تجاهلت الرياض ادعاءات الحوثيين بأنهم من شنوا هجوماً على المنشآت النفطية الحيوية شرق المملكة، ولم تقابل تلك الادعاءات بأعمال عسكرية انتقامية لأنها على الأرجح تعرف أن من قام بها هو طرف آخر، وفي المقابل أعلن مهدي المشاط، رئيس ما يسمى المجلس السياسي الأعلى للحوثيين، وقف إطلاق النار من جانب واحد، ومع هذا كان الرد السعودي مختلفاً، فقد صرح نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان بأن بلاده «تنظر بإيجابية إلى التهدئة» التي أعلن عنها الحوثيون، وعلى الأرجح أن ذلك يأتي في سياق سعودي للتهدئة مع الحوثيين حتى تتفرغ للتعامل مع التهديدات الإستراتيجية التي يمثلها السلوك الإيراني غير المتحسب.

وقد رعت السعودية اتفاقاً بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي ومن ورائه أبوظبي، واتجهت الرياض للحوار المباشر مع الحوثيين، فبعد تأجيل لأكثر من مرة وقعت الأطراف اليمنية في 5 نوفمبر 2019 على الاتفاق في العاصمة السعودية الرياض وبإشراف وضمانات سعودية، وتضمن الاتفاق كذلك تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدى 24 وزيراً، على أن تكون الحقائب الوزارية مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية، فيما ينص الملحق العسكري في الاتفاق على عودة جميع القوات التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة، منذ بداية أغسطس 2019،

إلى مواقعها السابقة بكامل أفرادها وأسلحتها وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة خلال 15 يوماً.

كما أكد الاتفاق نقل جميع القوات العسكرية التابعة للحكومة والتشكيلات التابعة للمجلس الانتقالي في محافظة عدن إلى معسكرات خارج محافظة عدن تحددها وتشرف عليها قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، وذلك خلال 30 يوماً من تاريخ التوقيع، ويستثنى من ذلك اللواء الأول حماية رئاسية الذي يناط به مهمة حماية القصور الرئاسية ومحيطها وتأمين تحركات فخامة الرئيس، وتوفير الحماية الأمنية لقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن تحت إشراف قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن.

وفي العام 2019، على المستوى الأمني، استمر مسلسل الاغتيالات والتصفية الجسدية في عدن وتعز، على غرار الأعوام السابقة، فقد كشفت منظمة «رايتس رادار»، في 27 سبتمبر 2019، في تقرير لها، أن 451 شخصاً سقطوا قتلى في اليمن، في عمليات تصفية واغتيالات سياسية، خلال الفترة من سبتمبر 2014 إلى يوليو 2019، بينهم 118 مدنياً، و332 عسكرياً وأمنياً.

أما اقتصادياً؛ فقد حذرت منظمات الأمم المتحدة من أن اليمن سيصنف كأفقر بلد في العالم إذا ما استمرت الحرب حتى عام 2020، إذ بات الملايين على حافة المجاعة؛ مع استمرار تناقص الوديعة السعودية التي أُودعت في البنك المركزي اليمني في العام 2018، ومع طباعة 80 مليار ريال يمني بفئات مختلفة من قبل الحكومة الشرعية والتحالف، وانقسام البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن، وتوقف صادرات البلاد وإغلاق الموانئ، اتجهت الأوضاع الاقتصادية في البلاد خلال العام 2019 نحو التدهور، فحسب تقرير «يونيسف» الأخير؛ يحتاج أكثر من 24 مليون شخص –حوالي 80 % من السكان– مساعدات إنسانية، بمن فيهم أكثر من 12 مليون طفل يحتاجون إلى توفير الغذاء، وقد أوردت منظمة الصحة العالمية في تقرير لها نشر في 16 نوفمبر 2019، أن 50 % فقط من المرافق الصحية تعمل في اليمن، في ظل نقص حاد في الأدوية والمعدات والموظفين، وفي هذا السياق؛ قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية اليمنية في ورشة عمل عقدت في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا: إن الحرب الدائرة بالبلاد تسببت في نزوح أكثر من مليوني امرأة،

كما حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) من خطورة تسرب 3,7 مليون طفل في اليمن، من التعليم جراء توقف دفع رواتب المعلمين.

الحالة الجيواستراتيجية العربية

ب- الملخصات الإقليمية

1 - تركيا

ظلت التطورات المؤثرة على سياسة تركيا الداخلية والخارجية قائمة خلال عام 2019 أيضاً، وتمثلت القضايا الأساسية الشاغلة للسياسة الداخلية التركية، في كثرة الانتخابات التي جرت عام 2018، والهجمات الاقتصادية، وحدوث انشقاقات من حزب العدالة والتنمية، ومواصلة حزب الشعب الجمهوري العلاقة الوثيقة مع حزب الشعوب الديمقراطي الذي لديه صلة بالإرهاب، وإقامة تعاون بينهما خلال انتخابات إسطنبول المعادة كدليل ملموس على ذلك، فضلاً عن مكافحة الإرهاب، وعملية «نبع السلام»، على الرغم من هذه الكثافة، ساهم إنتاج تركيا لسياسات مستقرة ومركّزة على الحل، في أن يكون عام 2019 أكثر هدوءاً.

وكان العام 2019 من الأعوام التي استمر فيها الكفاح ضد المنظمات الإرهابية بلا هوادة، فقد تم إطلاق عمليات «المخلب1-، والمخلب2-، والمخلب3-، والكاسر1-، والكاسر2-، والكاسر3-، والكاسر4-» ضد «بي كا كا»، وأجريت 101749 عملية خلال الأشهر الـ10 الأولى من عام 2019، بما في ذلك العمليات المذكورة، وأسفرت العمليات عن توقيف 43983 مشتبهاً، بينهم 11039 من «بي كا كا»، و29752 من «غولن»، و2491 من «داعش»، و701 من المنظمات الإرهابية اليسارية، وخلال العمليات التي نفذت ضد «بي كا كا»، تم تحييد 964 إرهابياً، بينهم 422 قتيلاً و253 ممن ألقي القبض عليهم في وضع سليم أو مصاب، فضلاً عن 289 شخصاً سلموا أنفسهم، خلال فترة 10 شهور، تم إحباط 257 عملاً إرهابياً، وحبس نحو 3200 شخص من «بي كا كا»، و«داعش»، والمنظمات الإرهابية اليسارية، حتى عام 2019، تم إغلاق مدارس «غولن» في 38 دولة، وتسليم إداراتها لوقف المعارف لتقدم الخدمة لصالح تركيا وتلك الدول المعنية، وارتفع إلى 66 عدد الدول التي

قامت بتسليم المؤسسات ذات الصلة بمنظمة «غولن» إلى وقف المعارف.

الملف الأهم لتركيا هو أمنها القومي بما يخص قضية وجود الفصائل الكردية الانفصالية على معظم حدودها الجنوبية مع سورية، لذلك أصرت تركيا على إبعاد هذه الفصائل عن حدودها مهما كلفها ذلك من ثمن، وأجرت الكثير من المباحثات مع الولايات المتحدة لذلك، وتعرضت للضغوط والابتزاز، لكن ذلك لم يثنها عن متابعة تنفيذ خطتها، وإنشاء منطقة آمنة على كامل حدودها مع سورية، مستهدفة إعادة أكبر عدد ممكن من اللاجئين السوريين عندها، وقد عاد، بحسب الإحصائيات التركية، نحو 60 ألف سوري إلى تلك المنطقة بعد عملية «نبع السلام».

وبعد 8 أيام من انطلاق عملية «نبع السلام»، زار نائب الرئيس الأمريكي «مايك بنس»، ووزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو»، تركيا، في 17 أكتوبر، وفي نتيجة اللقاءات التي انعقدت مع بنس والوفد المرافق له، تم نشر بيان تركي – أمريكي مشترك حول شمال شرق سورية في سياق عملية «نبع السلام»، واتفق الجانبان، في البيان، على إخراج «ي ب ك» من المنطقة الآمنة التي سيتم تأسيسها بين تل أبيض ورأس العين في غضون 120 ساعة، وإعطاء فاصل لعملية «نبع السلام» خلال هذه الفترة، وسحب الأسلحة الثقيلة من «ي ب ك» وتدمير جميع تحصيناته ومواقعه الحربية، وإقامة منطقة آمنة لضمان القضاء على مخاوف الأمن القومي لبلادنا، وأن تكون المنطقة الآمنة تحت سيطرة القوات المسلحة التركية.

حققت هذه العملية التي تم تعليقها لمدة 5 أيام مكسباً مهماً بالنسبة إلى تركيا، وفي 23 أكتوبر تم بتعليمات من الرئيس ترمب رفع العقوبات التي فرضت على تركيا خلال فترة العملية، وقامت وزارة الخزانة الأمريكية بإخراج وزراء الدفاع «خلوصي أكار»، والطاقة «فاتح دونماز»، والداخلية «سليمان صويلو»، ووزارتي الطاقة والموارد الطبيعية والدفاع من لائحة العقوبات، وزار «أردوغان» الولايات المتحدة، في 12 و13 نوفمبر 2019، تلبية لدعوة الرئيس الأمريكي «دونالد ترمب»، وفي إطار الزيارة عقد ترمب، وأردوغان، اجتماعاً خاصاً مع أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، صرح أردوغان خلاله قائلاً: «يمكننا توطين مليون لاجئ في هذه المنطقة الآمنة في غضون ما يتراوح من 6 أشهر إلى عامين،

كما يمكننا أيضاً توطين مليون لاجئ في منطقة الرقة ودير الزور»، أمّا ترمب فقال معلقاً على قضية مقاتلات «F-35»: «نبحث برفقة الرئيس أردوغان موضوع «F-35» مع السيناتورات، أعتقد أننا سنحل هذه المشكلة».

وباختصار، واجه الرئيسان «أردوغان، وترمب» اللذان تحركا في إطار التعاون حيال القضايا العالمية والإقليمية، العديد من التحديات، خلال عام 2019، والقضايا الأساسية في العلاقات الثنائية خلال العام نفسه، تمثلت في مكافحة الإرهاب، وأمن الطاقة، والتطورات الاقتصادية، وبناءً على هذه العلاقات الأساسية، استمرت المفاوضات مع الولايات المتحدة من أجل تسليم زعيم تنظيم «غولن» الإرهابي لتركيا، وقد تعرضت العلاقات الثنائية للعرقلة بفعل استمرار إقامة زعيم «غولن» في الولايات المتحدة، والعقبات التي وضعت أمام تركيا في برنامج «F-35» عقب شرائها أنظمة «S-400» من روسيا، عقوبات «كاتسا» (قانون مواجهة خصوم أمريكا من خلال العقوبات).

وفي إطار اللقاءات بين الرئيسين، تم تحديد هدف رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 100 مليار دولار، بعد أن ارتفع إلى مستوى 21 مليار في عام 2018، وتهدف تركيا لرفع سقف العلاقات الثنائية نحو مستويات أعلى عبر الحد من التوتر في العلاقات الثنائية ووضع التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مسار مستقر.

فيما مكنت العلاقات الوثيقة بين الرئيسين «أردوغان، وبوتين»، عقب محاولة انقلاب 15 يوليو، تركيا وروسيا من تأسيس علاقة أوثق خلال عام 2019، وخلال الفترة الممتدة من ذلك التاريخ إلى يومنا، تحدث الزعيمان 69 مرة، بينها 24 وجهاً لوجه، و45 عن طريق الاتصالات الهاتفية، وزار أردوغان موسكو، في 27 أغسطس، تلبية لدعوة «بوتين»، للمشاركة في المعرض الدولي للطيران والفضاء ماكس 2019، وبمناسبة الزيارة، ناقش الزعيمان التطورات الأخيرة على الساحة السورية لا سيما الأوضاع في إدلب، والمرحلة التي وصلت إليها عملية الحل السياسي، وأكّدا عزم البلدين مواصلة التعاون القائم بينهما لحل النزاع في سورية، وفي 16 سبتمبر؛ قام الرئيسان الروسي «فلاديمير بوتين»، والإيراني «حسن روحاني»، بزيارة إلى تركيا للمشاركة في القمة الثلاثية الخامسة بين تركيا وإيران وروسيا التي انعقدت في إطار مسار أستانة بأنقرة، الرئيس أردوغان عقد

لقاءات مع كلا الرئيسين، وتم خلال المباحثات الاتفاق على لائحة ممثلي المجتمع المدني في اللجنة الدستورية، والتأكيد بقوة على القلق الذي تشعر به تركيا إزاء هجمات النظام على منطقة خفض التصعيد في إدلب، وما تتطلع إليه حيال المنطقة، وأعلنت تركيا في هذا الاجتماع أنها ستطلق عملية في شمال شرق سورية في حال لم تنسحب قوات «ي ب ك» في غضون أسبوعين.

ولا تزال تركيا داعمة للمعارضة السورية في كل المحافل الإقليمية والدولية، سواء في جنيف أو أستانة أو غيرها، وأسهمت بشكل فعّال في الإعداد للجنة الدستورية السورية، وهو الملف السياسي الأهم خلال عام 2019، حيث بدأت اللجنة فعلياً عملها بإشراف تركي روسي، وتفاهم دولي أممي.

وقام الرئيس العراقي «برهم صالح» بزيارة إلى تركيا، بتاريخ 3 يناير 2019، تلبية لدعوة من الرئيس أردوغان، وتم خلال هذه الزيارة تحديد هدف الوصول إلى 20 مليار دولار أمريكي في حجم التجارة بين البلدين، وخلال عام 2019، بلغ حجم التجارة بين إيران وتركيا 4,74 مليار دولار أمريكي، فيما وصل عدد السياح الإيرانيين الذين زاروا تركيا إلى 1,7 مليون.

التقييم العام للاقتصاد التركي:

دخلت تركيا مرحلة صعبة من الناحية الاقتصادية بعد عام 2016؛ بسبب تأثير الأزمات التي جرت خلال عام 2008 في الاقتصاد العالمي، وهجمات المضاربة بالدولار ضدها، وخلال عام 2019؛ ساهم مستوى أسعار الصرف والضعف الاقتصادي على الصعيد العالمي، في خفض عجز التجارة الخارجية والحساب الجاري، وأدت التدابير الاقتصادية التي اتخذتها حكومة حزب العدالة والتنمية والسياسات النقدية المشددة للبنك المركزي إلى تحسن في معدل التضخم، بالإضافة إلى ذلك؛ تشير الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد إلى أن التضخم السنوي سيستمر في الانخفاض، وأدى ارتفاع قيمة الليرة التركية خلال يونيو إلى حدوث انخفاض واضح في أسعار الفائدة أيضاً، وقد تولدت آثار إيجابية لصالح تركيا من الناحية الاقتصادية على خلفية قرار عزل محافظ

البنك المركزي التركي مراد تشتين قايا، ونقل بطاريات «إس400-» إلى الأراضي التركية عقب التوتر الذي حدث مع الولايات المتحدة، وذلك بفضل الموقع الحازم الذي تحلت به تركيا اقتصادياً وسياسياً، ورغم جميع المشكلات التي وقعت، تشير التقديرات إلى أن جهود تركيا لاتباع سياسات اقتصادية مستقرة ستنعكس عليها بشكل إيجابي خلال عام 2020.

2 - إيران

أثار تزامُنُ الحراك الشعبي أو الانتفاضة الشعبية بين بيروت وبغداد ضد حكومتي البلدين الكثير من علامات الاستفهام والأسئلة حول العلاقة بينهما، وعن دور للقوى الخارجية في إثارة هذه الانتفاضات الشعبية، ومدى صحة أن أحد الأهداف الأساسية لما يجري هو استهداف الدور الإيراني في المنطقة، وأن هناك صراعاً بين المرجعية الدينية في النجف الأشرف والمرجعية الدينية والسياسية في إيران.

وقد عززت هذه الأسئلة والاستفهامات الكثيرة سلسلة المواقف والتصريحات التي أطلقها المسؤولون الأمريكيون، وبخاصة وزير الخارجية «بومبيو» الذي ركز على أن أحد أهم أهداف المنتفضين في البلدين هو استهداف النفوذ الإيراني، سواء كان هذا النفوذ ممثلاً بالحشد الشعبي في العراق أو بحزب الله في لبنان.

وتعتبر الاحتجاجات الحالية هي الأخطر في إيران منذ موجة الاحتجاجات في ديسمبر 2017 – يناير 2018، فعلى الرغم من أن دافع الاحتجاجات اقتصادي، فإن هناك دعوات ذات طبيعة سياسية ومعادية للمؤسسة الحاكمة، فقد انتقدت الحشود المرشد الأعلى «علي خامنئي»، والرئيس «حسن روحاني»، وكذلك أنشطة النظام الإيراني خارج حدود البلاد، التي تسببت في خسائر اقتصادية فادحة على حساب التخفيف من محنة المواطنين الإيرانيين، وقد بررت السلطات الإيرانية رفع أسعار الوقود بأنها سوف تقدم خدمات لـ18 مليون عائلة محتاجة.

إن أداء الحكومة الإيرانية في الداخل الإيراني محل سخط شعبي كبير.

وعليه، يمكن وصف أداء السياسة الداخلية الإيرانية بـ «العاجز»، فيما يواجه الأداء

الإيراني إقليمياً تحديات صعبة؛ لكنه يتسم بغير قليل من النزوع «الإستراتيجي».

بعد العقوبات الاقتصادية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب على إيران، تعرض قطاع تصدير النفط الإيراني لكارثة غير مسبوقة؛ فقد توقفت 8 دول عن شراء النفط الإيراني؛ ووفقاً لبعض التقديرات، انخفضت صادرات النفط من 2,8 مليون برميل يومياً في يونيو 2018، إلى 550 ألف برميل يومياً بالمتوسط. وهو الانخفاض الأقسى منذ الحرب الإيرانية العراقية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع معدل البطالة في إيران عام 2019 من 13.9% عام 2018 إلى 15,4 %، وأنه سيستمر في الزيادة إلى 19,4 % في عام 2024، علماً أن معدل البطالة بين الشباب هو أعلى بنسبة حوالي 30 %، معظمهم من الشباب خريجي الجامعات بنسبة تتراوح بين 40 و50 %، أما التحدي الثاني الذي تواجهه السلطات الإيرانية فهو معدل التضخم، الذي يبلغ حالياً 40,4 %.

أما صادرات النفط الإيراني، فقد تراجعت في يوليو إلى 100 ألف برميل في اليوم مقارنة بـ2,5 مليون برميل منذ عام، وهذا مؤشر كبير على مدى الصعوبات التي تواجه الاقتصاد في إيران.

أما الضربة الأمنية الأكبر التي وجهتها أمريكا لإيران، فتتمثل فيما يمكن تسميته بـ «الحصار الأمني والعسكري»، وتحققت بتصنيف الحرس الثوري الإيراني بوصفها منظمةً إرهابية؛ فالحرس الثوري يسيطر على أهم مفاصل الدولة الإيرانية، إضافة إلى حيازته ما يقارب ثلث الاقتصاد الإيراني.

أما على صعيد الوضع الداخلي، فيصعب التنبؤ باحتمالية سقوط النظام السياسي الإيراني عبر الاحتجاجات الشعبية؛ لعوامل متعددة، أبرزها جاهزية المؤسسات الإيرانية العالية لإخماد أي احتجاج بمستويات غير مسبوقة من العنف، دون الالتفات لضغوط إقليمية أو دولية، فضلاً عن الصبغة الدينية المذهبية، ذات الروافع التي تغرف من معين «المظلومية التاريخية»، ناهيك عن الذريعة المفضلة باستمرار «نظرية المؤامرة» (تسويق صراعه مع «إسرائيل» وأمريكا، وتخوين خصومه).

ونظراً لطبيعة الظروف الاقتصادية الصعبة في إيران، وحالة العداء الإيراني الأمريكي

يُتوقع تواصل الاحتجاجات لوقت غير قصير.

وباختصار، تواجه السلطات الإيرانية معضلة معقدة، فهي ملتزمة بتدابير التقشف والكفاءة الاقتصادية بغية تقليل العجز في الميزانية، استجابةً لاستحقاقات العقوبات؛ ما قد تؤدي هذه التدابير إلى زيادة الصعوبات الاقتصادية وتكثيف الاحتجاج الشعبي.

أما على صعيد الوضع الخارجي، فإن مسألة إعلان حرب أمريكية على إيران أمر ليس سهلاً، الميزان العسكري لا يصب ظاهرياً في خانة إيران، غير أن هذه المعادلة العسكرية غير المتوازنة لن تمنع طهران من إظهار قدراتها على إرباك خصومها ومفاجأتهم بطرق وأساليب وتكتيكات لم يتحسبوا لها.

وعلى الرغم من تصريحات الطرفين الأمريكي والإيراني التي تشير إلى عدم الرغبة في الحرب، فإن الإيرانيين يحاولون إظهار أنهم على أهبة الاستعداد للحرب، وأن لديهم مفاجآت تربك الخصوم.

مقابل ذلك، ترد أنباء عن استعدادات أمريكية ممنهجة للحرب، منها وصول المستشفى الحربي الأمريكي Mercy Class الذي يضم 1000 سرير إلى الخليج، والتدابير العسكرية والأمنية ورفع الجاهزية للقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة، وفي ضوء كل ما أُثير سابقاً، يمكن تصور عدد من الافتراضات المتبادلة بين الجانبين الأمريكي والإيراني وانعكاس ذلك على المنطقة، في إطار السيناريوهات التالية:

السيناريو الأول: الحرب المستحيلة

يندرج هذا السيناريو تحت رؤية افتراضية واسعة؛ وهي أن أمريكا لن تقوم بشن حرب شاملة ضد إيران، وستبقى على وتيرة متصاعدة لتكثيف الضغط عبر العقوبات الاقتصادية التي تضيق الخناق حول إيران، مقرونة بحشد لآلة عسكرية ثقيلة، من ضمنها الطائرات العملاقة «بي 52» والبوارج الضخمة، ويمكن تلخيص هذا السيناريو الذي تدعمه الماكينة الإعلامية الإيرانية بأن الحرب مستبعدة، فقد بنى ترمب شعبيته الانتخابية على إعادة الجنود الأمريكيين إلى وطنهم، كما ستعمد إيران إلى عرقلة تصدير النفط من مضيق هرمز لإحداث أزمة نفطية عالمية مدوية، وإن صحّ هذا الافتراض؛

فإن إيران ستلجأ إلى سياسة «المخاتلة» من الآن إلى يونيو عام 2020، موعد بدء الحملة الانتخابية الرئاسية في واشنطن، لكسب الوقت بالابتزاز أو بالتفاوض «المسرحي» مع إدارة ترمب، إن بشكل مباشر أو عبر وسطاء من وراء الكواليس، وذلك للحفاظ على مكاسبها ومنع الانفجار الداخلي؛ ما يعني استمرار الخطر الإيراني بكل أشكاله في المنطقة العربية وتحديداً في الساحة العراقية واللبنانية.

السيناريو الثاني: التهديد بالحرب

يمكن تصور هذا السيناريو من خلال التداعيات والتأثيرات المحتملة للتطورات الجارية، فكل الحروب الكبرى اشتعلت من شرارة صغيرة ثم اتسعت دوائر احتراقها، وقد تصاعد التوتر بين واشنطن وطهران بعدما أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية إرسال حاملة الطائرات «أبراهام لنكولن» وطائرات قاذفة إلى الشرق الأوسط، لوجود معلومات استخبارية بشأن استعدادات محتملة من قبل طهران لتنفيذ هجمات ضد القوات أو المصالح الأمريكية، حيث ستحرك إيران أذرعها العسكرية في كل من العراق ولبنان وسورية وغزة واليمن، بهدف تهديد المصالح الأمريكية والضغط على «إسرائيل»، وهذا ما كشفه مايكل ماكول، أحد أبرز النواب الجمهوريين، عن معلومات حصلت عليها واشنطن تفيد بوجود مخطط لخطف وقتل جنود أمريكيين في الشرق الأوسط، كما أضاف ماكول أن قاسم سليماني سلم رسالة -استهداف الأمريكيين- إلى حزب الله، وتحديداً إلى إحدى خلاياه المعروفة بعمليات الاختطاف والقتل، ونصت التوجيهات على «قتل الجنود الأمريكيين واختطافهم»، وبالفعل هاجمت مليشيا شيعية عراقية بالقذائف الصاروخية محيط السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء ببغداد؛ ما يشير إلى تصعيد إيراني ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، ولكن إدارة المواجهة الأمريكية ضد طهران لا تزال في طور تكثيف الضغط السياسي وتعاظم الحصار الاقتصادي بغية زعزعة الوضع الداخلي الإيراني، لتكوين تيار واسع ضد حكومة المرشد يدفعها للرضوخ إلى طاولة المفاوضات بالشروط الأمريكية لتعديل الاتفاق النووي، وإلا فالتهديد بالحرب قائم وقابل للاشتعال في أي لحظة.

السيناريو الثالث: الحرب بالوكالة

التجربة الإيرانية على مدى العقدين الأخيرين في توظيف الشيعة العرب أثبتت قدرتها على خلط الأوراق الإقليمية، وهو أكثر السيناريوهات احتمالاً.

السيناريوهات الثلاثة تجعل إيران في حالة استنفار قصوى لتأمين جبهتها الداخلية؛ وذلك من خلال زيادة أنشطة الحرس الثوري الإيراني في مجال الاستخبارات والمراقبة والتجسس ومكافحة التجسس المضاد، ومن المرجح أن يكثف النظام الإيراني جهوده الاستخباراتية من أجل جمع أكثر المعلومات الممكنة استباقاً وتحسباً لأي عمل عدواني ضده؛ ما يجعل المنطقة اليوم خصبة أكثر من أي وقت مضى لاحتمالات مخاطر تجنيد الجواسيس والعملاء لصالح الحرس الثوري الإيراني.

وما يزيد من خطورة هذا الاحتمال أن إيران مرتبكة داخلياً، وتمر بفترة حساسة مع ازدياد الضغوط الداخلية والخارجية، وهذه المرحلة يمكن تعريفها بالحرب الباردة أو الحرب النفسية، التي يعتمد الانتصار فيها على إثبات القدرة على جمع المعلومات لاستباق سيناريوهات الحرب الممكنة وتلافي مواطن الضعف الداخلي وتثبيت النظام وكذلك كشف عيوب الخصم عبر التجسس عليه.

أما إقليمياً؛ هناك خلافات إيرانية روسية في الساحة السورية، إلا أن تلك الخلافات ليست لعبة صفرية، وأن كلاهما سيواصل التعاون في مجموعة من القضايا في الساحة السورية على مدار السنوات القادمة.

كما بات من المتوقع أن تشهد الساحة السورية زيادة في التوتر العسكري ما بين المليشيات العسكرية التابعة لإيران ودولة الاحتلال الإسرائيلي، انطلاقاً من كون «إسرائيل» ترفض أي حضور عسكري إيراني قوي يعزز من قوة حزب الله في لبنان، بينما ثمة حرص إيراني على تواجدها العسكري في سورية لعدة أسباب، أهمها أنها تشكل قوة ضغط على «إسرائيل»؛ ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية و«إسرائيل» تفكر ألف مرة قبل مهاجمة إيران عسكرياً؛ وذلك لما سيترتب عليه من آثار سلبية على «إسرائيل» (تصدير الأزمات).

أما منطقة الخليج العربي عموماً، وبالتحديد العراق والسعودية والبحرين، فمن

المتوقع أن تكون تلك البلاد مرتعاً للعمليات الأمنية والاستخباراتية الإيرانية في العام 2020، بهدف خلق حالة من الإشغال الداخلي لتلك الدول، إلى جانب رصد كافة مؤشرات احتمالية وجود مواجهة عسكرية بين إيران وأمريكا وحلفائها الإقليميين، فزيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني للعراق، مارس 2019، توضح تمسك إيران بالعراق، لما له من منافع عسكرية من خلال التواجد العسكري لميليشيات إيرانية، إلى جانب منافع اقتصادية كبيرة؛ وعليه، فإن إيران من المتوقع ألا تترك العراق مهما كانت الضغوط، فالعراق لا يقل أهمية من الملف السوري بل يزيد من حيث الأهمية.

في الساحة الفلسطينية، ومع المساعي العربية والدولية لمحاولة احتواء حركة «حماس» الفلسطينية؛ بهدف توقيع اتفاق هدنة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وإحداث حالة افتكاك في العلاقات بين إيران و«حماس»، يُتوقع أن تشهد البدايات الأولى من العام 2020 حالة غموض في مستقبل العلاقات بين إيران و«حماس»؛ ما سيدفع إيران إلى تكثيف اتصالاتها مع قيادات من حركة «حماس»، إلى جانب زيادة الدعم الإيراني لحركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة، لتكون بديلاً عن أي طارئ في العلاقات بين إيران و«حماس».

الحالة الجيواستراتيجية العربية

جـ- القوى والمحاور العالمية

1 - الاتحاد الأوروبي

تتجاذب الاتحاد الأوروبي الفضاءات السياسية والاقتصادية في حوض المتوسط وشرق أوروبا والبلطيق والمحيط الأطلسي؛ تجاذب لطالما حد من فاعلية بناء سياسة خارجية أوروبية موحدة سواء في بعدها الأطلسي أو القاري.

تجاذبات عكستها نزعة فرنسا في عهد الجنرال ديغول لاتباع سياسة فرنسية مستقلة عن دول حلف «الناتو» واندفاع قوي نحو تعزيز السوق الأوروبية المشتركة والتعاون الأوروبي القاري؛ قابلها نزعة بريطانية نحو الأطلسي توثيق التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وحماسة أقل للسوق الأوروبية المشتركة التي انضمت إليه في مرحلة متأخرة من العام 1971، في حين استنكفت عن الانضمام إلى منطقة اليورو بحسب اتفاق ماسترخت المنشئ للاتحاد الأوروبي عام 1992، ثم أعلنت انسحابها في العام 2016 من الاتحاد الأوروبي ومؤسساته.

تجاذبات سرعان ما طفت إلى السطح لتعصف بالاتحاد الأوروبي وبدول منطقة اليورو في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008؛ إذ هددت الاتحاد الأوروبي وتماسكه لتنضم إليها أزمة الهجرة غير الشرعية والإرهاب وصعود اليمين الأوروبي وتنامي القوة الاقتصادية الصينية؛ غير أن الأزمة بلغت ذروتها بوصول دونالد ترمب إلى البيت الأبيض في عام 2016؛ وانطلاق مفاوضات البريكست لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

متغيرات تفاعلت بقوة مع المتغيرات الديناميكية في المنطقة العربية في أعقاب الربيع العربي؛ فتفاعلت مع التحديات الداخلية للقارة الأوروبية في العام 2019 مع المتغيرات السريعة في الملف الليبي والملف النووي الإيراني وملف الطاقة والغاز في المتوسط وملف

الهجرة ومكافحة الإرهاب؛ إلى جانب الملف الفلسطيني والتحولات الكبرى في الجزائر والسودان وملفي الأزمة السورية والعراقية والحرب اليمنية.

تداخلت ملفات المنطقة العربية مع متغيرات الساحة الأوروبية، فهي مرتبطة بها عضوياً كملف الهجرة والطاقة والإرهـاب؛ ملفات تحولت إلى هواجس انعكست على علاقة دول الاتحـاد الأوروبـي بجوارها في روسيا وتركيا، فالعام 2019 اشتدت فيه الضغوط القادمة من «الأطلسي» بدعوات أمريكية لرفع حصة الدول الأوروبية في تحمل أعباء «الناتو» ودعوات إلى ضرورة التفاوض والوصول إلى اتفاقات تجارية جديدة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية.

الضغوط الأطلسية ترافقت مع ضغوط قارية سياسية وأمنية قادمة من روسيا ومنطقة البلطيق وشرق المتوسط وجنوبه مهددة بتفكيك الاتحاد الأوروبي ومفاقمة أزمته؛ وفي ضوء تعدد المتغيرات المؤثرة في سلوك دول الاتحاد الأوروبي وتباين الفضاءات الأمنية والسياسية لدوله؛ برز إلى السطح نزعة ألمانية للعب بالمبادرة السياسية والأمنية لممارسة أدوار تمكنها من احتواء التحديات المحيطة بالاتحاد الأوروبي الذي يمثل جوهر السياسة الألمانية ونقطة ارتكازها الأساسية، وهو ما عبر عنه بدعوة ألمانيا لمؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية.

تحديات يواجهها الاتحاد الأوروبي باعتباره ثاني أكبر اقتصاد في العالم، إذ يشكل الناتج القومي الإجمالي لدوله الـ27 بعد انسحاب بريطانيا 16 تريليون دولار؛ أي ما يعادل 16 % من حجم الناتج الإجمالي العالمي؛ ما يجعل منه أحد أهم المنافسين لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن افتقاد الاتحاد الأوروبـي لسياسة موحدة ولقوة عسكرية مشتركة تدعم مواقفه السياسية جعله أكثر اعتماداً على «الناتو» وعلى توجهات أعضائه وتفضيلاتهم السياسية والاقتصادية، ليتحول إلى كتلة ضعيفة في مواجهة الضغوط القادمة من روسيا عبر البلطيق والحزام الأوراسي أو عبر الأطلسي القادمة ومن أمريكا وبريطانيا، أو من خلال التحديات العابرة للمتوسط وغرب آسيا وأفريقيا.

النتائج:

1 – تجاذبت القارة الأوروبية العديد من المتغيرات خلال العام 2019 دول الاتحاد الأوروبي؛ إذ زاحم ملف «البريكست» ملف الهجرة وأمن المتوسط والطاقة وصعود اليمين والإرهاب.

2 – تميز العام 2019 بتصاعد الخلافات الفرنسية الإيطالية؛ إذ استدعت الخارجية الفرنسية السفير الإيطالي في أعقاب تصريحات لوزير الداخلية الإيطالي «ماتيو سالفيني» هاجم فيها السياسة الفرنسية المتبعة تجاه ليبيا، بل وتجاه القارة الأفريقية؛ إذ قال: إن فرنسا لا ترغب في تهدئة الأوضاع في ليبيا التي يمزقها العنف بسبب مصالحها في قطاع الطاقة، في حين قال نائب رئيس الوزراء الإيطالي «لويجي دي مايو» للقناة التلفزيونية الخامسة: «في ليبيا.. فرنسا لا ترغب في استقرار الوضع ربما بسبب تضارب مصالحها النفطية مع مصالح إيطاليا»، محملاً فرنسا مسؤولية تردي الأوضاع في القارة الأفريقية.

3 – الملف الليبي بات ملفاً مقلقاً للقارة الأوروبية خلال العام 2019، خصوصاً بعد اندلاع المعارك في شهر مايو بعد إطلاق الجنرال حفتر حملته على العاصمة؛ ما سمح لروسيا بممارسة دور سياسي وعسكري أكبر من المتوقع، من خلال دعمها للعملية سواء عبر الشركات الأمنية التي تعاقد معها الجنرال حفتر أو عبر عقود الصيانة والتطوير لسلاح الجو والمدفعية.

4 – المخاوف الأوروبية حول تنامي النفوذ الروسي جنوب المتوسط عبرت عنها ألمانيا التي دعت لعقد مؤتمر برلين لحل الأزمة الليبية وجمع الفرقاء والدول المنخرطة في الصراع بشكل يسمح باحتواء الأزمة ووقف حالة التدهور التي قادت إلى تدهور العلاقات الفرنسية الإيطالية وتنامي النفوذ الروسي والتركي في ليبيا.

5 – شهد العام 2019 عودة الاحتجاجات السياسية في العراق والجزائر والسودان، مطيحاً بالرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة، والرئيس السوداني عمر البشير، ورئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي، فاتحاً الباب لمزيد من التنافس بين الدول الأوروبية في تحديد السياسات المتبعة تجاه الأزمات المتفاقمة جنوب المتوسط.

6 – تصاعدت الخلافات بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي، ولم تقتصر على الملف الليبي، إذ امتدت إلى الملف الكردي في سورية بعد إعلان الإدارة الأمريكية نيتها الانسحاب من سورية، وإطلاق تركيا عملية عسكرية واسعة شرق الفرات تهدف للقضاء على قوات الحماية الكردية وقوات «قسد» التي تعتبرها تركيا امتداداً لحزب العمال الكردستاني الانفصالي.

7 – حالة التجاذب بين الفضاء الأطلسي والقاري الأوروبي برزت بشكل واضح في ملف الطاقة؛ إذ تنامت أهمية المشاريع الروسية لنقل الغاز إلى أوروبا، التي سارت بالتوازي مع النزاعات والصراعات المتفاقمة شرق المتوسط حول إنتاج الغاز واستكشافه بشكل هدد استقرار حوض المتوسط مقابل استقرار نسبي في حوض البلطيق الذي يستضيف مشاريع الغاز الروسية وعلى رأسه سيل الغاز الشمالي المتجه نحو ألمانيا عبر المياه الإقليمية الدنماركية.

8 – تداخلت الملفات والأزمات جنوب المتوسط: ملف الطاقة والغاز، وملف الهجرة وملف أمن المتوسط والإرهاب، الملف الليبي، والسوري، والعراقي، والاحتجاجات في الجزائر والسودان، والحرب في مالي، واليمن، والملف النووي الإيراني.

التوقعات:

لا يتوقع أن تتمسك الدول الأوروبية بموقها من الاتفاق النووي «5+1»؛ إذ من الممكن أن تشهد تراجعاً في الدعم الأوروبي للاتفاق، فيما يتوقع أن يتعمق الانقسام داخل القارة الأوروبية تجاه ملف «صفقة القرن»، أسوة بالتراجع الحاصل في موقف الدول الأوروبية من الملف النووي الإيراني، واستناداً إلى الموقف العربي الغامض والضعيف والمتمثل باحتفاء دول الخليج بالتطبيع مع الكيان الإسرائيلي، موقف عكسه البيان الأوروبي حول «صفقة القرن»، الذي لم يرفضها بالمطلق، بل دعا إلى التفاوض على أساس مقررات الشرعية الدولية؛ ولا يتوقع أن تتمكن ألمانيا من احتواء الخلافات بين إيطاليا وفرنسا أو أن تحتوي التمدد الروسي جنوب المتوسط؛ إلا أن السياسة الألمانية ستزداد اشتباكاً مع روسيا وستدفعها لمزيد من التعاون معها للتعامل مع أزمات القارة الأوروبية بل وفي الأزمة

الليبية أيضاً، ويتوقع أن تتصاعد الضغوط الأمريكية على دول القارة الأوروبية لتحمل أعباء إضافية في منطقة الساحل والصحراء وحوض المتوسط، كما يتوقع أن تستثمر «إسرائيل» في الهواجس الأوروبية المتعلقة بالطاقة وأمن المتوسط للضغط على الدول الأوروبية للمشاركة في مشاريعه التطبيعية للهيمنة على ثروات المتوسط.

2 - الصين

لم ينته العام 2019 قبل أن تعلن الإدارة الأمريكية والصين انتهاء المرحلة الأولى من المفاوضات التجارية بين البلدين بالإعلان عن اتفاق يمهد للمرحلة الثانية من المفاوضات التي ستنهي النزاع التجاري، وتوقف الحرب التجارية التي أطلقها ترمب، بالإعلان عن سياسته الحمائية والجمركية بُغية تقليص العجز التجاري بين أمريكا والصين وإبطاء مستويات النمو الصيني، الاتفاق التجاري سرعان ما وقعت عليه الولايات المتحدة والصين في 15 يناير 2020، تبعه إطلاق الرئيس الأمريكي وعداً بوقف كافة الإجراءات الأمريكية في حال توقيع الصين على الاتفاق الثاني الذي يتوقع الوصول إليه منتصف هذا العام.

أبرز المتغيرات، بعد النزاع التجاري الأمريكي-الصيني، قضية الأويجور المسلمين واحتجاجات هونج كونج، التي رفعت من وتيرة التوتر بين القوتين الاقتصاديتين الأعظم في العالم، لتتشابك مع قضايا المنطقة العربية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

أولاً: المتغيرات الاقتصادية

الأحداث المتوالية التي أعقبت اندلاع الحرب التجارية ومن ثم الوصول إلى اتفاق تجاري أولي ثم الإعلان عن تفشي فيروس كورونا؛ أثبتت أن الصين تمثل قوة اقتصادية فاعلة ومؤثرة بقوة، إذ باتت قوة اقتصادية عالمية تجاوز ناتجها القومي الإجمالي 14 تريليون دولار في العام 2019 (15 % من الناتج الإجمالي العالمي)، لتحل في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بناتج إجمالي يبلغ 21 تريليون دولار (23 % من الناتج

الإجمالي العالمي)، ويمكن ملاحظة قوة التفاعلات السياسية لمؤشر النمو عبر متغيرين أساسيين:

1 - الحرب التجارية:

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين هددت الأسواق العالمية بركود ينعكس على التجارة الدولية، ومن ضمنها أسواق الطاقة والنفط، فالإجراءات الجمركية الحمائية المتبادلة بين واشنطن وبكين خفضت التقديرات المرتبطة بالنمو العالمي مقابل ارتفاع الكلف المتوقعة للحرب التجارية، فمديرة صندوق النقد الدولي كريستينا جورجيفا قدرت كلفة الحرب التجارية بين أمريكا والصين بنحو 700 مليار دولار عام 2020؛ في حين قدرتها وكالة بلومبيرج بتريليون و200 مليار دولار، حذرت جورجيفا من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0,8 % عام 2020، وذهبت إلى أن الصندوق يتوقع هذا العام 2020 نمواً اقتصادياً أبطأ في 90 % من العالم، لافتة إلى أن الصندوق سيخفض تنبؤاته الرسمية للاقتصاد العالمي لعامي 2019 و2020، وهي تقديرات سرعان ما تراجعت بتأثير من إعلان التوصل لاتفاق يجمع البلدين (الولايات المتحدة والصين) نهاية العام 2019.

2 - فيروس كورونا:

المخاوف من تراجع النمو في الصيني عاد ليعصف بالأسواق العالمية بعد أيام قليلة من التفاؤل الذي أعقب توقيع الاتفاق التجاري الأمريكي الصيني؛ إذ أعلن في 21 و24 يناير رسمياً عن تفشي فيروس كورونا في مدينة ووهان الصينية بمقاطعة هوبي؛ دافعاً الحكومة الصينية إلى إجراءات حجر واسعة طالت أكثر من 56 مليون إنسان، مطلع فبراير 2020، بشكل أسهم في ارتفاع المخاوف من تراجع نسب النمو في الصين من جديد، إذ خفضت «ستاندرد آند بورز جلوبال» للتصنيفات الائتمانية توقعاتها للنمو الصيني في عام 2020 من 5,7 % إلى 5 %، قائلة: «إن أثر تفشي الفيروس التاجي قد يكون وخيماً في الأجل القصير».

التداعيات المباشرة لمؤشرات النمو الصيني على المنطقة العربية:

أكدت المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بتوقعات النمو الصيني محدودية تأثير العالم العربي في المشهد السياسي الدولي، وغياب الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية للتعامل مع الصين، فقد اكتفت الدول العربية بمراقبة مؤشرات النمو ونتائج الصراع التجاري بين أمريكا والصين، فضلاً عن سعيها المحموم لربط اقتصاداتها بمشروع الصين «طريق واحد حزام واحد»؛ ما جعلها رهينة للمتغيرات السياسية والاقتصادية المرتبطة بالأداء الصيني والعلاقة بين الولايات المتحدة والصين، ويمكن ملاحظة تفاعل المتغيرات بالآتي:

1 – الحرب التجارية المعلنة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين رفعت منسوب التوتر في المنطقة العربية خصوصاً في منطقة الخليج، التي توفر 80 % من احتياجات الصين من الطاقة؛ في حين تعتمد الدول العربية في شمال أفريقيا وجنوبها الشرقي على تطوير التجارة مع الصين وزيادة الاستثمار بالاعتماد على القروض الصينية لتطوير البنية التحتية، ما يجعل من تراجع التجارة العالمية ذا تداعيات مباشرة على النمو الاقتصادي في دول الخليج العربي والقارة الأفريقية؛ فتراجع الصين الاقتصادي يفاقم من أزمة دول الخليج الاقتصادية وعجوزاتها المالية، ويضيق من فرص الاستثمار والنمو في السودان والجزائر ومصر.

2 – على الرغم من سرعة تراجع المؤشرات السلبية، بُعيد التوقيع على الاتفاق التجاري بين الصين وأمريكا، فإنها عادت وتفاقمت من جديد بعد الإعلان عن تفشي فيروس كورونا، باتخاذ الصين إجراءات وقائية دفعت الدول العربية إلى تخفيض توقعاتها للنمو الاقتصاد العالمي والطلب الصيني على الطاقة في المدى القصير؛ لتنخفض أسعار النفط بأكثر من 2 %.

3 – المنطقة العربية وخصوصاً الدول الخليجية باتت شديدة الحساسية لمتغيرات النمو الاقتصادي الصيني والعلاقات البينية الصينية الأمريكية، فضلاً عن حساسية الدول العربية الأفريقية لمؤشرات النمو الصيني وتقلباته، إذ تسعى لاستقطاب الاستثمارات والقروض الصينية اعتماداً على أداء الاقتصاد الصيني، الذي يعاني من إشكالات متصاعدة في تمرير إستراتيجية «حزام واحد طريق واحد».

ثانياً: المتغيرات الجيوسياسية والثقافية

شهد العام 2019 مواجهات اقتصادية كبيرة من البلدين هددت بتوسع نطاق الحرب التجارية لتشمل مجالات متنوعة من ضمنها الأفق الجيوسياسي؛ فبعد أن فرضت الولايات المتحدة الأمريكية وجبة كبيرة من الضرائب الجمركية على السلع الصينية قدرت بأكثر من 300 مليار دولار؛ ردت الصين بعقوبات مماثلة بقيمة تجاوزت الـ100 مليار دولار، مواجهة سرعان ما امتدت إلى فضاءات جديدة، بارتفاع وتيرة التوتر في بحر الصين الجنوبي واندلاع الاحتجاجات في هونج كونج، في 15 مارس/ آذار 2019؛ متغيرات ترافقت مع انتقادات أمريكية للصين بسبب إجراءاتها القمعية التي استهدفت أقلية الأويجور المسلمة في إقليم شينجيانج (تركستان الشرقية) بعد كشفها صور الأقمار الصناعية لمعتقلات تضم ما يقارب المليون من معتقلي الأويجور.

أزمات عمدت واشنطن إلى محاولة استثمارها لفرض مزيد من الضغوط على الصين، بتبني مجلس النواب الأمريكي، في 16 أكتوبر 2019، نص «قانون حقوق الإنسان والديمقراطية في هونج كونج»، يهدد بتعليق الوضع الاقتصادي الخاص الذي تمنحه واشنطن لهذه المستعمرة البريطانية السابقة، وأقره مجلس الشيوخ في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني من نفس العام؛ لترد الصين في ديسمبر بفرض عقوبات على عدد من المنظمات غير الحكومية الأمريكية وعلى رأسها «هيومن رايتس ووتش».

انتقادات واشنطن ودول الاتحاد الأوربي للسياسة الصينية تجاه الأويجور، لم يمنع الدول العربية الحليفة لواشنطن من اتخاذ موقف مغاير؛ إذ انضمت السعودية والإمارات العربية لقائمة تضم 37 دولة تدافع عن موقف الصين من الأويجور، معتبرة الجهود الصينية تصب في جهود مكافحة الإرهاب؛ ما عزز الانقسام داخل العالم الإسلامي، باتخاذ تركيا وإندونيسيا وماليزيا موقفاً مغايراً للموقف السعودي، لتعكس بذلك حجم العلاقة التي تربط الدول الخليجية والعربية بالصين كأحد أهم الشركاء التجاريين.

موقف دول الخليج العربي لا يبتعد عن الموقف الإيراني، الذي اقترب من بكين إلى حد إشراكها في المناورات البحرية شمال المحيط الهندي، وفي بحر العرب، إلى جانب روسيا في يناير من العام 2020؛ المناورات البحرية الأولى للصين في بحر العرب بالقرب

من مضيق هرمز، فالصين تعد إحدى الدول الضامنة لتنفيذ الاتفاق النووي 5+1، الذي يفترض رفع إيران من قائمة العقوبات العسكرية بداية العام 2020 وترجم بمشاركة كل من روسيا والصين في المناورات البحرية.

النتائج والتوقعات:

أولاً: تُعد الحرب التجارية المتغير الأبرز والأهم في رسم معالم السياسة الصينية تجاه العالم، وبل ورسم سياسات ومواقف الدول تجاه الصين؛ فقد ترقب العالم نتائج الحرب التجارية وتداعياتها على الصعيد الاقتصادي الدولي، وباتت مراقبة نتائج المفاوضات الأمريكية الصينية عنصراً مهماً في تحديد مسار تطور الاقتصاد الدولي، ومن ضمنها اقتصاديات الدول العربية، التي عولت الكثير على مشروع الصين الطموح «طريق واحد حزام واحد».

ثانياً: تصاعد الضغوط والتحديات التي تواجهها الصين في العام 2019، خصوصاً التحديات الداخلية؛ وعلى رأسها ملف هونج كونج وأقلية الأويجور في إقليم شينجيانج، التي فتحت الباب لمزيد من الاحتجاجات في الصين والضغوط المحتملة في التبت وجزيرة تايوان، ملفات تزايدت أهميتها في العام 2019، لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في استثمارها كأوراق ضغط إضافية في مفاوضاتها التجارية مع الصين، فضلاً عن توظيفها لاحتواء نفوذ الصين ومحاصرتها ثقافياً واقتصادياً.

ثالثاً: تراجع قدرة الدول العربية والإسلامية على ممارسة ضغوط على الصين بسبب زيادة الاعتماد على الاقتصاد الصيني وأسواق الطاقة الصينية، خصوصاً بامتلاك الصين خيارات متعددة فيما يتعلق بملف الطاقة بعد إنجاز مشروع الغاز الروسي الصيني المسمى «قوة سيبيريا»، في 2 ديسمبر 2019؛ تطورات فسرت ردود الفعل الباردة من قبل الدول والكيانات السياسية للضغط على الصين فيما يتعلق بملف مسلمي الأويجور.

رابعاً: لم يقتصر ضعف التعاطف والتحشيد السياسي والثقافي الضاغط دعماً لقضية الأويجور على الدول العربية والإسلامية، بل امتد إلى أحزاب سياسية وقوى مجتمعية، اكتفت بحملات غير مؤثرة، ركز أغلبها على مواقع التواصل الاجتماعي.

خامساً: أكدت أزمة فيروس كورونا من جديد أهمية الصين الاقتصادية، وحساسية المنطقة العربية لتطورات الأوضاع الداخلية في الصين، خصوصاً بازدياد اعتماد الدول العربية على السوق الصينية.

سادساً: على الرغم من تحييد الدول العربية للعوامل السياسية، فإن سياستها تجاه الصين ستبقى رهينة في المدى المنظور برؤية الإدارة الأمريكية الهادفة لاحتواء الصين، والحد من نموها الاقتصادي، وطموحاتها الجيوقتصادية في المنطقة العربية.

سابعاً: تتباين دول غرب آسيا في تعاملها مع الصين، إذ تركز إيران على العلاقة التجارية إلى جانب التعاون الأمني مع الصين لتجاوز العقوبات الأمريكية بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، سواء بتحقيق اختراقات سياسية عبر الاتفاق النووي والعلاقات الاقتصادية، أو عبر المناورات البحرية المشتركة، في حين تركز الدول العربية وخصوصاً الخليجية على الجوانب الاقتصادية البحتة، لتدعيم العلاقة مع بكين واستثمارها في الضغط على طهران في الوقت ذاته.

ثامناً: تحاول تركيا الدمج بين العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية في تحديد موقفها من الصين، ساعدها في ذلك توافر مجال أوسع للمناورة بوجود الشريك الروسي، فضلاً عن كون الصين منافساً اقتصادياً في المنطقة العربية للبضائع التركية، فمنظور تركيا مختلف عن منظور الدول العربية المستهلكة للسلع الصينية.

3 - روسيا

نجاحات سياسية وتراجع اقتصادي

لا تزال عودة روسيا النشطة للسياسة الدولية وتأثيرها في منطقتنا بشكل خاص تحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، لا سيما في منطقتنا العربية، حيث لم تعد مجرد لاعب دولي له مصالحه في المنطقة، بل أصبحت منخرطة في قضاياها، لدرجة اعتبارها قوة إقليمية تؤثر وتتأثر بالوضع في منطقة الشرق الأوسط.

على مستوى السياسة الدولية، شهدت الأعوام الأخيرة تذبذباً في سيطرة القوى العظمى على النظام الدولي، وزيادة في عدم الاستقرار بالسياسات العالمية، ولم يكن عام 2019 استثناءً عن ذلك.

يمكن اعتبار السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط واحدة من أبرز الإنجازات الدولية التي حققتها موسكو في السنوات الأخيرة، بفضل الاستثمارات الصغيرة نسبياً للموارد المادية وبأقل الخسائر القتالية، حيث تمكنت موسكو من التحول من دولة لا وجود لها تقريباً على مسرح الشرق الأوسط إلى إحدى الجهات الفاعلة الرئيسة التي بدونها أصبح من المستحيل اليوم حل أي مشكلة أمنية إقليمية رئيسة.

يعتقد بعض المراقبين أن انتصارات موسكو ترجع إلى حقيقة العزوف الأمريكي عن الانخراط في مشكلات المنطقة في سنوات إدارة أوباما، تاركة وراءها فراغاً جيوسياسياً في المنطقة، وسرعان ما ملأت روسيا هذا الفراغ وبدون تكاليف باهظة.

ففي آسيا، تمكنت روسيا وشركاؤها من اتخاذ خطوات جادة لبناء نظام جديد من المؤسسات الدولية، فقد تم توسيع منظمة شنغهاي للتعاون، وتعزيز مفهوم «بريكس +»،

وتفعيل الشكل الثلاثي لـ «RIC» (روسيا والهند والصين)، والتقدم المثير للإعجاب في الجمع بين تطوير «EAEU» (الاتحاد الاقتصادي الأوراسي)، والمشروع الصيني «حزام واحد .. طريق واحد»، وينتظر أن تستضيف روسيا قمتي 2020 بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون على أراضيها، وأن تقوم بتوسعة «محفظة المشاريع» لهذه المنظمات، بالعديد من الاتفاقيات الإستراتيجية المهمة.

من جانب آخر، أصبحت العلاقات الروسية الصينية عاملاً مؤثراً في نظام العلاقات الدولية بأكمله، في إطار سعي الطرفين لإعادة تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، ومن المنتظر أن تشهد العلاقات زيادة في مستوى التنسيق بين روسيا والصين على الساحة الدولية، بما في ذلك مجال الأمن، مما سيساهم في تعزيز سلطتها ونفوذها في الشؤون العالمية.

في الاتجاه الأوروبي، فإن عام 2019 على الرغم من أنه لم يصبح نقطة تحول لموسكو للأفضل، فإنه حقق بعض النتائج الإيجابية، فقد شاركت روسيا في الاتحاد البرلماني الأوروبي، وتم إحراز بعض التقدم في المحادثات الثلاثية مع أوكرانيا والاتحاد الأوروبي حول قضايا الطاقة.

توجد أمام الدبلوماسية الروسية فرصة للحوار السياسي الجاد حول العلاقات المستقبلية بين روسيا وأوروبا في جميع المجالات الإستراتيجية. وعلى صعيد العلاقات مع أفريقيا، كان عام 2019 إنجازاً كبيراً؛ فقد شهد تنظيم أول قمة روسية أفريقية، وكان من أهم مخرجاتها تدشين المنتدى الاقتصادي الروسي الأفريقي كمنصة للحوار المباشر بين الطرفين، فضلاً عن توقيع أكثر من 30 عقداً ومذكرة تعاون مع دول القارة الأفريقية.

في مقابل تلك النجاحات، فإن الدبلوماسية الروسية شهدت، في عام 2019، إخفاقات وتحديات حقيقية، وتشكل قلة الموارد الاقتصادية تحدياً حقيقياً، كذلك تمثل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي معضلة حقيقية في المنطقة، وما لم تتم تسويتها، فإن النجاح الروسي في سورية قد ينقلب في أي لحظة، وقد سعت الدبلوماسية الروسية في عام 2019 لجمع الفرقاء من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي والخروج بتصور للحل، لكنها أخفقت في ذلك.

وتواجه روسيا خطراً يهدد أمنها القومي في أوكرانيا، وهناك التحدي الأساسي

لروسيا في السياسة الدولية؛ وهو التنافس مع الولايات المتحدة.

حتى الآن لا تهدف السياسة الخارجية الروسية إلى توفير أفضل الظروف لتنمية الاقتصاد الروسي وتحسين الظروف الاجتماعية للشعب الروسي كما هو معتاد في سياسات الدول، ولكنها تستهدف بالدرجة الأولى الحفاظ على العظمة الجغرافية السياسية بعد فترة طويلة من إذلال الغرب لروسيا.

في عام 2019، لم تتمكن السلطات الروسية من الاقتراب من تحقيق أهدافها الاقتصادية، أو حتى تنفيذ المشاريع الوطنية، ولم يتم صرف إلا ما يزيد قليلاً عن نصف الميزانية المقررة، لقد جاءت نتائج عام 2019 مخيبة للآمال.

مشكلة الاقتصاد الروسي هي مشكلة أكبر من أن يتم حلها في عام أو عامين، فهي مشكلة عميقة، ويمكن أن نجمع أسباب تراجع الاقتصاد الروسي المختلفة، بحسب آراء المراقبين، في:

- خسائر صادرات روسيا غير النفطية بسبب تدهور الظروف العالمية بلغت نحو 9.4 مليار دولار في عام 2019.
- العقوبات الاقتصادية التي تواجهها روسيا من الغرب، والحروب التجارية التي تخاض من حلفائهم الذين يتلاعبون بأسعار النفط، وهو مصدر رئيس من مصادر الدخل القومي الروسي.
- تربط النخب الليبرالية في روسيا بين مشكلات روسيا الاقتصادية وطموحاتها المفرطة في السياسة الخارجية التي تتجاوز قدراتها.

أخيراً فيما يتعلق باستمرار بوتين في الحكم، نجد أنه، في 27 يناير/ كانون الثاني 2018، أصبح أطول قادة روسيا منذ جوزيف ستالين، ومن المنتظر أن تنتهي ولايته الثانية عام 2024، لذلك شهد عام 2019 جدلاً في أوساط الشعب الروسي حول مستقبل بوتين السياسي الذي أصبح في حالة اندماج مع مستقبل روسيا السياسي، ومن المرجح استمراره في الحكم.

الحالة الجيواستراتيجية العربية

د- الكيانـات

1 - داعش

أبرز متغيرات ما يُسمى «الكيانات دون الدولة»: فقدان تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) آخر معاقله في العراق والشام (انهيار دولة الخلافة)، ومقتل أبو بكر البغدادي؛ وهجوم الحوثيين على أرامكو، والتوغُّل التركي شمال سورية (لفرض حزام حدودي آمن؛ بغية توطين اللاجئين السوريين؛ ولَجماً لـ«قسد»).

أقرَّ تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش)، في 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، في تسجيل صوتي نشرته حسابات التنظيم على تطبيق «تليجرام» بمقتل قائده أبو بكر البغدادي خلال غارة أمريكية استهدفت مخبأه بقرية باريشا في محافظة إدلب شمال غرب سورية، ليل السبت/ الأحد 27 أكتوبر تشرين أول 2019، حيث قَتل البغدادي نفسه وثلاثة من أطفاله بتفجير سترة ناسفة كان يرتديها عندما حوصر في نفق، كما أكد التنظيم مقتل المتحدث باسمه أبو الحسن المهاجر.

وأعلن تنظيم «داعش» تعيين أبو إبراهيم الهاشمي القرشي خلفاً للبغدادي؛ طالباً من أتباعه إعلان الولاء للقائد الجديد لـ «داعش»، وهو اسم غير معروف، قد يكون غطاءً لقيادي يدعى الحاج عبدالله، رشحه الأمريكيون ليكون الخليفة المحتمل للبغدادي، وفي سياق متصل؛ أعلنت تركيا عن اعتقال إحدى زوجات البغدادي، بعد أسبوع من مقتله.

وفي آذار/ مارس 2019، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقوات سورية الديمقراطية (قسد) بشكل رسمي انتهاء سيطرة تنظيم «داعش» وبسط النفوذ على آخر جيوبه العسكرية شرق الفرات في منطقة الباغوز، فباتت نسبة سيطرة تنظيم «داعش» 0 %، لكنه ما زال يحتفظ بجيوب لخلايا أمنية غير عسكرية في مناطق تسيطر عليها القوى

المختلفة، من أبرزها صحراء تدمر وصولاً إلى ريف البوكمال، وريف السويداء الشمالي الشرقي، ومحافظة إدلب شمال البلاد، ومنطقة تلّة الباغوز شرق الفرات، وأضحت نسب السيطرة: نظام الأسد 61.88 %، «قسد» 27,92 %، فصائل المعارضة السورية 10,3 %.

لكن خطر التنظيم ما زال قائماً في العراق، فقد حذر مسؤولون أكراد من أن 5 آلاف مقاتل من تنظيم «داعش» يعيدون تجميع صفوفهم في منطقة غير خاضعة للسلطات العراقية، وذلك باستخدام أساليب التخويف، والاختباء في الكهوف والأنفاق

تهجَّر أكثر من 3,3 مليون شخص جرّاء هجمات جماعة «أهل السُّنة للدعوى والجهاد» (جماعة «بوكو حرام»/ «طالبان نيجيريا») في منطقة حوض بحيرة تشاد، خلال السنوات الأربع الماضية، حسب أرقام رسمية للسلطات النيجيرية.

وقد تصاعد نشاط «بوكو حرام» عقب مبايعتها تنظيم «داعش» قبل أربعة أعوام؛ وتعدّ «الجماعة الأكثر دموية في العالم» في بعض التصنيفات الدولية؛ إذ قتلت ما يقرب من 30 ألف شخص، فضلاً عن عدم تورُّعها عن استغلال النساء والأطفال في تنفيذ هجماتها الانتحارية.

وقد شهدت قارة أفريقيا في الأعوام الأربعة الأخيرة سلسلة من التطورات تؤكد بأن تنظيمي «داعش» و«القاعدة» يخوضان حرب مواقع للسيطرة على القارة الأفريقية، عبر وكلائهما المحليين، وباستثناء ليبيا، حيث تقاتل تنظيما «داعش» و«القاعدة»، فإن المواجهة بين التنظيمين هي مواجهة فكرية دينية عبر المنتديات الإلكترونية و«تويتر»، وفي حين يستغل «داعش» فكرة الخلافة الإسلامية وشرعية وجود خليفة، يستغل تنظيم «القاعدة» فكرة الاعتدال وعدم التكفير، فضلاً عن توظيف أخطاء تنظيم «داعش» في ممارساته اليومية في المناطق الخاضعة لسيطرته.

ويتواجد تنظيم داعش في أكثر من 10 بلدان أفريقية، وأبرز وكلائه في أفريقيا جماعات ليبية تمكنت في عامي 2014 و2015 من السيطرة على مجموعة من المدن الليبية، وباتت تهدد ما يسمى «الهلال النفطي» في الساحل الليبي.

فيما يتواجد تنظيم «القاعدة» في 6 دول أفريقية، هي: الصومال (حركة الشباب المجاهدين الصومالية)، والجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وليبيا (مجموعات

تابعة تنظيمياً لـ «لقاعدة»، أبرزها: جماعة «مجلس شورى مجاهدي درنة»؛ وجماعة «المرابطين»).

أكد الرئيس الأمريكي «دونالد ترمب» مقتل «حمزة بن لادن»، نجل مؤسس تنظيم «القاعدة» «أسامة بن لادن»، في غارة جوية أمريكية.

وكانت الحكومة الأمريكية قد ضمت رسمياً اسمه إلى قائمة الإرهاب العالمي قبل عامين، وكان ينظر إلى حمزة، ذي الـ 30 عاماً تقريباً، على أنه الخليفة المحتمل لوالده.

يتركز التنظيم بشكل رئيس في مدينتين؛ سرت ودرنة، وبعض البؤر النشطة في بنغازي.

بالنسبة لتنظيم «داعش» في مدينة سرت، يتراوح عدد أفراده الليبيين ما بين 100–120 فرداً، والأجانب ما بين 350– 400 مقاتل، وينتمي أفراده من الليبيين في سرت إلى خمس قبائل، تمثل قبيلة الفرجان غالبيتهم، تليها قبيلة الورفلة.

تحليل حركة المتغيرات:

تشهد نهايات العام 2019، ومطلع العام 2020، مخاضاً عسيراً لتنظيم «داعش»، سواء على مستوى هويته التكوينية دولةً للخلافة دونما حيازة ميدانية مستقرة، وبلا عاصمة! أو على مستوى قدرته على «الانتقام المزلزل» لمقتل قائده الذي سخر ترمب من نهايته واصفاً إياه بالجبان! فضلاً عن الرهان الصعب في مواصلة زخم عملياته في إقليم الشرق الأوسط أو خارجه.

وتيرة العمليات «الإرهابية العالمية»، في العام 2018، شهدت انخفاضاً ملحوظاً عن الأعوام الثلاثة التي سبقته، حسب مؤشر الإرهاب العالمي، لكنّ دائرة انتشاره قد اتسعت، فالتنظيم ما عاد يتربع على رأس هرم الحركات الإرهابية الأكثر دموية، بعد أن تسيَّد المشهد منذ العام 2014، وانحسر عدد قتلاه في العام 2018 بنسبة 63 %، وعدد عملياته بنسبة 69 % عن الأعوام الثلاثة التي سبقته، أما المناطق الأكثر اشتعالاً في العالم، حسب المؤشر، فقد انحصر التنافس فيها بين قارتي أفريقيا وآسيا.

فمن بين الدول الـ15 الأكثر تضرراً من العمليات الإرهابية، تواجد من أفريقيا 8 دول، مقابل 7 دول آسيوية، وكان العام 2018 هو الأول، منذ العام 2004، الذي يتراجع فيه العراق للمركز الثاني!

أما منحنى العمليات الإرهابية فقد تناقص إلى النصف، منذ الربع الأول من العام 2014، وحتى نهاية العام 2018.

ولعلّ طبيعة المعارك، وعدم فقه متطلبات المرحلة، والتوسُّع العددي والجغرافي غير المحسوب، والعزلة العملية في صفوف التيار الجهادي العالمي، وفتح حروب فقهية وعقدية، وحملات إسقاط المرجعيات الجهادية الواحد تلو الآخر على غرار أبي محمد المقدسي، وأبي قتادة الفلسطيني، المنظرين الجهاديين البارزين اللذين رفضا إعلان الخلافة؛ كانت أهم الأسباب في هزيمة تنظيم «داعش».

وتشير النسب الإحصائية والأشكال التوضيحية السابقة في العام 2018، التي قد لا تختلف كثيراً في العام 2019، فضلاً عن المتغيرات المهمة التي رصدها التحليل للعام 2019 (مقتل البغدادي، انهيار دولة «الخلافة»)، إلى تحول جذري، لا يقل في دراميته عن صعودها السريع مطلع العام 2018، فهل تشي تلك المؤشرات والمتغيرات باقتراب أفول نجم «داعش» في المسرح «الإرهابي» العالمي؟

خيارات التنظيم المستقبلية

1 - الخيارات الإستراتيجية

- الخيار الأول: تكريس حلم «داعش» في استعادة الدولة (البديل الليبي)، وإحياء لخيار «تاريخي-جغرافي»، أشارت تقارير أمنية أمريكية إلى تركيز تنظيم «داعش» على المسرح الأفغاني، فيما يُعدُّ الملعب اليمني من الخيارات الجغرافية المثالية للتنظيم؛ لاعتبارات تتشابه نسبياً مع الخيار-الجغرافي الليبي، ويقتضي هذا الخيار تدفق أعداد من المقاتلين من الجبهات الأخرى للعاصمة المحتملة للدولة البديلة، فضلاً عن انشقاقات

جديدة لأجنحة تتبع لـ «القاعدة» لتعلن مبايعتها لدولة «الخلافة»، ناهيك عن الرهان على استقطاب التنظيم عناصر جديدة وتجنيدها، ومن أبرز إشكالياته: تحدي العلاقة مع «القاعدة» بافتراض حدوث مواجهات صراعية دامية؛ وتوفّر زخم عسكري-ميداني مضاد يمتلك الشرعية القانونية والقدرات العسكرية ويرحب باستهداف التنظيم وينافسه على الثروات والموارد الطبيعية، ومقاومة «الحركات الإسلامية المعتدلة»، وإشكالية الحفاظ على الدولة بعد إقامتها في محيط دولي وإقليمي من الأجواء العدائية (الدرس العراقي-السوري).

- **الخيار الثاني:** رأب الصدع مع «القاعدة» وحركة «طالبان» لإقامة الدولة؛ قد يبدو هذا الخيار مضحكاً للوهلة الأولى، بعد التاريخ الدامي للصراع بين تنظيم «داعش» و«القاعدة»؛ لكن المحلل المتأمل لبعض المتغيرات التكوينية في جوهر العلاقة بين التنظيمين، فكرياً (الجذر الواحد)، وميدانياً (الانشقاق المتبادل ومبايعة الخصم)، قد يرى مشروعية منطقية تسمح بافتراضه، ولا يخفى ما لهذا الخيار من إمكانيات مفتوحة إيجابية للتحالف، باستثمار نجاح الهيكلية المتطورة لتنظيم «داعش»، مع القبول النسبي الأكبر لتنظيم «القاعدة» في الشارع الإسلامي ذي النزعة التي قد تنحاز للتطرف النسبي.

ومن أبرز إشكاليات هذا الخيار: الصعوبة البالغة في توفر الإرادة والرغبة في إحداث مصالحة تاريخية، فضلاً عن افتراض تطفيف «داعش» من نزعاته الدموية وتمتعه ببرجماتية «القاعدة» النسبية؛ والمقاومة المفترضة للحركات الإسلامية المعتدلة للتحالف، وإشكالية الحفاظ على الدولة بعد إقامتها في محيط من الأجواء العدائية (الدرس الأفغاني).

- **الخيار الثالث:** استمرار الوضع القائم (تأجيل حلم الدولة أو تعطيله)؛ وهو الخيار الأكثر واقعية بين الخيارات؛ وتأجيل حلم الدولة إلى حين تغيُّر الموازين العالمية والمعادلات الإقليمية، وقد يقارب هذا الخيار ما أقدمت عليه منظمة التحرير الفلسطينية أواخر العقد التاسع من القرن العشرين حين أعلنت الدولة الفلسطينية في المنفى التونسي دونما حيازة حقيقية ميدانية، أو أن يصار إلى تعطيل حلم الدولة عملياً كما صنعت

الفرقة الاثني عشرية مع عودة الإمام الثاني عشر، الذي دخل نفقاً زمنياً ولما يؤذن له بالخروج منه منذ قرون حتى اللحظة!

ويدعم الواقع العسكري-الميداني هذا الخيار، فضلاً عن انخفاض «الفاتورة التمويلية» التي يُعاني منها الخياران الأولان، ناهيك عن تمرس «داعش» في تكتيكات حروب العصابات ذات الجدوى الأعلى في استنزاف خصومه، مع استمرار شِقٍّ من شعارها المعلن الخاص بالتمدُّد والانتشار (وهو ما حرص البغدادي على إبرازه قبيل مقتله)، فجوهر الفكر «الداعشي» ينسجم مع واقعية هذا الخيار، بافتراض تعويض حلم الدولة بالتمدُّد، وهو خيار ينسجم مع الفكر المتطرف، الذي يصعب تقبله في الشرعية الشعبية، وإن سمحت به الشرعية الدولية بصمتها «المخجل» إزاء الأنظمة الدكتاتورية القمعية التي تتسلح بممارسات «الواقع المفروض»!

2 - إسرائيل

شهدت «إسرائيل» في السنة الأخيرة انقساماتٍ غير معهودة في حدتها وعمقها، أسقطت حكومة، ومنعت تشكيل حكومة بديلة، رغم إجراء الانتخابات العامة للمرة الثانية خلال ستة أشهر فقط، ثم منعت تشكيل حكومة بعد الانتخابات الثانية أيضاً؛ مما دفع باتجاه انتخابات ثالثة خلال أقل من عام.

وأبرز هذه الانقسامات اثنان؛ الأول: بين اليمين واليسار، وقد منع تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم على الأقل حزب الليكود، الذي يقود معسكر اليمين، مع حزب «أزرق أبيض»، الذي يضم يساريين في صفوفه، ويقود معسكر اليسار الوسط، والثاني: بين العلمانيين والمتدينين، وقد منع تشكيل حكومة يمينية، تضم أحزاب اليمين العلمانية والدينية معاً، بعد أن رفض حزب «إسرائيل بيتنا»، اليميني العلماني بزعامة ليبرمان، الجلوس في حكومة واحدة مع الأحزاب الدينية من الحريديم.

وربما الأخطر من الانقسامين هو ما نتج عنهما؛ أي التشكيك بما يمكن اعتباره أحد أهم أسس دولة «إسرائيل»، وهو النظام الديمقراطي والقضاء وسلطة القانون، حيث انقسم المجتمع بسبب هذه القيم، وذلك على خلفية توجيه تهم بالفساد لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الذي وقف ضد منظومة القضاء والقانون، وشكك بها، واتهمها بمحاولة الانقلاب عليه، وأخرج عشرات الآلاف من مؤيديه للتظاهر، ومهاجمة القضاة والمحققين والإعلام.

هذا فضلاً عن الانقسامات التقليدية، وزيادة التطرف، والانزياح نحو اليمين والتدين عموماً، وفضلاً عن التهديدات الخارجية، العسكرية منها والسياسية، التي تواجه

«إسرائيل» كما لم تواجهها من قبل، وبالتأكيد؛ فإن الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية التسوية مع الفلسطينيين يشكل تحدياً، وربما تهديداً، رغم مؤشرات التطبيع المتزايدة مع أنظمة عربية وإسلامية.

التطورات السياسية على صعيد العلاقات الخارجية:

تعرضت العلاقات الخارجية الإسرائيلية لانتكاسات خلال عام 2019، على الرغم من تمكن نتنياهو في السنوات الأخيرة من الحصول على مواقف غير مسبوقة من الإدارة الأمريكية، مثل إلغاء الاتفاق النووي مع إيران، والاعتراف بضم الجولان، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لـ «إسرائيل»، ونقل السفارة الأمريكية إليها، وتصريح وزير الخارجية بأن المستوطنات لا تتعارض مع القانون الدولي، فإن الانسحاب الأمريكي من سورية بقرار مفاجئ من ترمب شكّل تحديًا كبيراً لـ «إسرائيل»، التي اكتشفت فجأة أن «المتغطي بأمريكا عريان».

وعلى الرغم من تمكن نتنياهو من اختراق حاجز التطبيع العربي والإسلامي، والمتمثل بإعادة العلاقات مع تشاد، وعقد لقاءات مع قادة من دول الخليج، وزيارته سلطنة عُمان، وحضور وفد إسرائيلي ورشة البحرين الاقتصادية، وزيارة وفود إسرائيلية مختلفة لعدد من دول الخليج العربي، فإن ما حاول بناءه من حلف إقليمي ودولي، لم يحقق له طموحه، فلم تفلح إدارة ترمب بضرب إيران، وتدمير قوتها كما أراد، ولم تستطع الأنظمة العربية التي تحالف معها أن تقوم بحرب ضد إيران بالوكالة عن «إسرائيل»، بل تراجعت أمام إيران، وتسببت بتقدم إيراني إضافي، إلى درجة تحقيق إيران مكاسب إستراتيجية، مثل ضرب العصب الاقتصادي والأمني السعودي، الذي تمثل باستهداف شركة أرامكو، وتفكُك المعسكر المعادي لإيران، بعدما قررت الإمارات العربية المتحدة التحول إلى الحوار والتنسيق مع جارتها على الضفة الشمالية لمضيق هرمز، بدلاً من لغة العداء والتهديدات، إضافة إلى فشل هذه الدول في حصارها لقطر، الذي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة نتنياهو، استناداً إلى مطالب دول الحصار، التي أملتها على قطر، التي شملت ضرورة قطع العلاقة مع إيران، ومع حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، وجماعة الإخوان المسلمين.

فيما رفض الأردن تجديد عقد تأجير أراضي الغمر والباقورة، وخلال احتفال في الذكرى الـ25 لتوقيع اتفاقية وادي عربة للسلام مع الأردن، تحدث نتنياهو بطريقة مستفزة، بقوله: «إن السلام مع الدكتاتوريات هو أمر صعب، ولا يتم تحقيقه إلا عبر الحرب والردع، وإن اتفاقيات السلام مع مصر والأردن هي نتيجة لهزيمة الأنظمة عسكرياً عامي 1967 و1973، وهذا يشير إلى تراجع في السياسة الإسرائيلية».

كما واجه «إسرائيل» تحدٍّ آخر في العلاقات الخارجية مع نهاية العام، وهو طرح وزير خارجية لوكسمبورغ جان إسلبورن مبادرة لاعتراف دول الاتحاد الأوروبي بدولة فلسطينية، بهدف إنقاذ حل الدولتين، ورغم أنه أكد أهمية أمن «إسرائيل»، فإن الأمر أقلق السياسيين الإسرائيليين، وتأتي مبادرة إسلبورن وفقاً لمصادر أوروبية، رداً على تصريح وزير الخارجية الأمريكية بومبيو قبل أسبوعين، الذي قال فيه: إن المستوطنات لا تخالف القانون الدولي.

إن هذه المواقف الجديدة، تعني أن إنجاز «نتنياهو» على صعيد الولايات المتحدة، يواجهه إخفاق في اتجاهات أخرى، مثل أوروبا، وأن فتحه أبوابَ تطبيعٍ جديدة مع العرب، يقابله تراجع في العلاقات مع عرب آخرين

تتوسع إيران وتتمركز، رغم نجاحات «إسرائيل» في ضرب الأذرع الإيرانية في سورية عام 2018، بل نقلت تمركزها إلى العراق، الأكثر تعقيداً بالنسبة لـ «إسرائيل»، فهناك لا تملك «إسرائيل» استخباراتٍ بنفس المستوى الذي تملكه في سورية، ولا يمكن لسلاح الجو الإسرائيلي أن يتحرك في سماء العراق كما سورية، والأمريكيون لن يكونوا مسرورين بهجمات إسرائيلية هناك، فضلاً عن أن النموذج الذي تبنيه إيران هناك، هو نموذج حزب الله في لبنان، الذي يوجد بينه وبين «إسرائيل» ردع متبادل، ما يعني أن مهمة ملاحقة الصواريخ الدقيقة عام 2020، ستكون أصعب.

لكنّ، يظل التهديد الأقرب والأكثر إلحاحاً هو الصواريخ الدقيقة من لبنان وسورية وغزة.

أما السياسة الداخلية، فتشهد أزمة وانسداداً مرشحاً للاستمرار والتصاعد مع

انتهاء المهلة القانونية لتشكيل الحكومة، وحلّ الكنيست الـ22، وقرار الذهاب إلى انتخابات ثالثة خلال أقل من سنة، بنفس المرشحين والأحزاب والناخبين؛ لذا، يُرجح ألا تختلف هذه الجولة من الانتخابات عن سابقتيها، حتى لو خرج نتنياهو من الحياة السياسية، فالانقسامات ما زالت مستمرة، وأهمها بين اليمين واليسار، والديني والعلماني، فحزب «إسرائيل بيتنا»، اليميني العلماني بزعامة أفيجدور ليبرمان، الذي أصبح بيضة القبان في الحلبة السياسية، يرفض الجلوس في حكومة واحدة مع الأحزاب الدينية (الحريديم)، إلا بتقديمهم تنازلات لا يستطيعون تقديمها، كما يرفض الجلوس مع اليسار في حكومة تعتمد على أصوات العرب، وإنما يسعى لنزع المواطنة الإسرائيلية عنهم، معتبراً إياهم طابوراً خامساً.

وعلى الصعيد الأمني والعسكري، يحذر الخبراء من ظروف أسوأ، فقد كتب الخبير في الشؤون العسكرية والأمنية «رون بن يشاي» أن «إسرائيل» ليست جاهزة لتلقي 1200 صاروخ في اليوم الواحد، دون أن يحصل انهيار في أجهزة الدولة، فوفقاً لتقديرات المؤسسة الأمنية، يقترب اليوم الذي ستحصل فيه مواجهة شاملة مع إيران وأذرعها، وحزب الله وحماس، التي ستدفع فيها «إسرائيل» ثمناً باهظاً، فإضافة إلى العدد الكبير من القتلى، ستتعطل الكهرباء والمياه والمواصلات، بينما لن تكون الجبهة الداخلية جاهزة، والجيش ينتظر حكومة جديدة، لا يبدو أنها قريبة، كي تقرر له موازنات.

والمؤشرات على الخطورة تتمثل بعدة أمور: الهجوم الإيراني المفاجئ على منشآت أرامكو، والشلل في الجبهة الداخلية الإسرائيلية؛ بسبب رد الجهاد الإسلامي على اغتيال الشهيد أبو العطا، حيث تم تعطيل المدارس، وتعطلت أجهزة الدولة عن أداء وظائفها، فكيف ستكون الحال والهجوم أكبر، والجبهات أوسع، والمدة أطول؟! يتساءل «أبراموفيتش».

وإضافة إلى التأثيرات السلبية لتكرار الانتخابات، والجمود السياسي، وانعدام الإدارة والخطط والموازنات، يبقى التهديد الأكبر هو التكلفة الاقتصادية لأي مواجهة شاملة يمكن أن تحصل، وتشل الحياة تماماً في «إسرائيل»، وذلك قياساً على تجربة تصعيد استمر يومين فقط، مع الجهاد الإسلامي وحده في قطاع غزة، مواجهة شاملة لن تدوم

يوماً أو يومين، ولن تكون حرباً مفاجئة بالضرورة، لكنها قد تتطور من تصعيد محدود إلى حرب شاملة، طويلة ومؤلمة، تشل الاقتصاد تماماً، وتكلفه كلفةً اقتصاديةً باهظة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، نشرت منظمة «لتت» (لنعطي)، في 9 ديسمبر 2019، تقريرها السنوي حول الفقر في «إسرائيل، واتضح منه أن 2,5 مليون شخص؛ أي 25,6 % من السكان، يعيشون تحت خط الفقر، منهم مليون طفل، والتقرير يُنشر منذ 6 سنوات، ويعتمد على 5 مقاييس، هي: السكن، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والقدرة على مواجهة الغلاء، ويشير التقرير إلى أن نسبة الفقر استقرت في السنوات الأخيرة، ولكن زاد الفقر عمقاً، وأصبحت الحواجز أكبر أمام من يريد تجاوز خط الفقر إلى الأعلى، ولم تستطع أدوات الحكومة أن تغير شيئاً وفقاً للتقرير، وزادت الأزمة عمقاً نتيجة الجمود السياسي.

وعند الحديث عن أزمات اقتصادية موروثة من العام الماضي، من معدلات فقر عالية، وفجوات بين الأغنياء والفقراء، وتراجُع الخدمات الصحية، وازدياد الضغط عليها، وديون يتحملها السكان شهرياً على مصروفاتهم، فإن العام الجديد من الناحية الاقتصادية لا ينبئ بخير لـ «إسرائيل».

وعلى الصعيد الاجتماعي والتعليمي، لا تبدو الأوضاع مبشرة، لأن الأزمة السياسية تُفاقم من الانقسامات الاجتماعية، حتى وصلت إلى التشكيك بمؤسسات الدولة الأساسية، كما أن الانقسام الحاد بين اليمين واليسار من جهة، والعلمانيين والمتدينين من جهة أخرى، وفي ظل استقطاب سياسي، تزداد حدته، لدرجة اعتداء جماهير معسكر اليمين، شفهياً ومادياً، على مخالفيهم من اليسار، بل وعلى وسائل الإعلام، والقضاء، والأجهزة الأمنية، وأجهزة فرض القانون، كل ذلك تعصباً لرئيس الحكومة، المُلاحَق قضائياً على جرائم فساد.

وأما منظومة التعليم، فتشير التقارير إلى تراجعها لأسباب اجتماعية وسياسية، ويزداد التأثير السلبي عليها، مع تعمق الأزمة، ومع قلة، أو نقص، الموازنات.